

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ١٦

الثلاثاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب رئيس جمهورية رواندا.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا،

إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني

أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كاغامي، رئيس

جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاغامي (تكلم بالإنكليزية): إن اعتماد أهداف

التنمية المستدامة (القرار ١/٧٠) يمثل عهدا جديدا في مجال

التعاون الدولي. وإنهاء الفقر المدقع لم يكن أبدا ليحقق

طموحاتنا على النحو الكافي. وهذا الاتفاق الجديد ينطوي

على الازدهار، وبنوه بأن المستقبل الوحيد المستدام هو ذاك

الذي يشملنا جميعا. ونادرا ما يكون الأمر خلاف ذلك.

ووجود روح الابتكار والتزعة الديناميكية لدى بلايين البشر

يعمل بالفعل على تحويل عالمنا إلى الأفضل. وهذا يتحقق بفضل تحسين الصحة، والتعليم، والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، وتمكين المرأة كي تشغل مكانها الصحيح في العالم.

ولكن النمو والتقدم يسببان أيضا تحديات جديدة تتعلق بالهجرة الدولية، وحماية البيئة، والمطالب المتصلة بالحكم الرشيد. والتصدي لهذه التحديات، بالنسبة إلى الأجيال المقبلة، سوف يضع الأمم المتحدة في صميم الشؤون العالمية كما لم يحدث من قبل. والتعاون هو الطريق الوحيد إلى الأمام. بيد أن توافق الآراء الجديد بشأن التنمية المستدامة لم يكتمل بعد، نظرا لأنه يفتقر إلى تعريف مشترك للشرعية السياسية اللازمة لاستدامة هذا النظام الدولي.

إنّ تباين الرؤى هذا متجذر في التاريخ. فعندما أقدمت القوى العالمية على إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما، لم يكن استقلال الشعوب المستعمرة في أفريقيا وآسيا على جدول الأعمال. كان يُنظر إلينا كشعوب لا تزال بحاجة إلى رعاية. وهذه التراتبية الافتراضية والأحكام المسبقة ما زالت قائمة،

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1529429 (A)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة صاحب الفخامة ديفيد آرثر غرانجر، رئيس جمهورية غيانا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غيانا.

اصطحب السيد ديفيد آرثر غرانجر، رئيس جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديفيد آرثر غرانجر، رئيس جمهورية غيانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس غرانجر (تكلم بالإنكليزية): يشرف جمهورية غيانا التعاونية أن تشارك في هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة. ونود أن نهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم، وأن نتعهد بتعاون غيانا وأنتم تقودون الجمعية العامة للوفاء بمهامها. ونود أيضاً أن نشكر سلفكم، السيد سام كوتيسا، على قيادته في توجيه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد توجت تلك العملية بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التاريخية (القرار ١/٧٠). وتعكس أهداف التنمية المستدامة التي تتضمنها التوافق في الآراء داخل المجتمع الدولي على العناصر التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية البشرية.

فالأمم المتحدة، التي أنشئت قبل ٧٠ عاماً وخمسة أشهر فقط بعد النهاية الرسمية للحرب العالمية الثانية، أصبحت قابلة النظام الدولي الجديد. وقد صور هذا النظام الجديد للسلام العالمي بصورة رمزية وبقوة في شكل تمثال برونزي على أرض

وهي تساهم في سوء إدارة التغيير السياسي، وتبديد الثقة التي يعتمد عليها التعاون المتعدد الأطراف الفعال.

والطابع الداخلي للأنظمة الوطنية ينطوي على كل شيء. وتجاوزته أمر غير ممكن. والشرعية السياسية ليست فكرة قانونية مجردة. إنها حقيقة موضوعية يمكن قياسها، على سبيل المثال، من حيث التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك من حيث مؤشرات الرأي العام. ونحن نواجه تحديات خطيرة، ويجب علينا أن نتصدى لها معاً كمجتمع دولي. ولا يسعنا أن نقوّض مكانة الأعضاء الأكثر مسؤولية وقدرة من خلال تطبيق معايير على بعض البلدان وعدم تطبيقها على بلدان أخرى، وحتى من خلال فرض معايير غير مناسبة.

ولنأخذ مثلاً واحداً فقط، فقد كان القانون الدولي للاجئين بالكاد عاملاً في الأزمة الحالية، كما لو كان الغرض من البداية إبقاء اللاجئين في مخيمات بعيداً عن البلدان المتقدمة النمو وليس حماية حقوق الأشخاص الفارين من الاضطهاد. وفي حالات أخرى، استخدمت المؤسسات متعددة الأطراف لإكساب مصداقية للهجوم المتحيز ضد البلدان حتى عندما يعتبر التدقيق في الأقوياء غير ضروري. فعندما تصبح المسائل المبدئية مرتبطة بالسيطرة والازدراء، فإن أساس العمل المشترك في النظام متعدد الأطراف يكون في خطر.

ليس هناك ما نخشاه من المعايير العالية. فالاستقرار الوحيد الذي يستحق التحقيق هو الذي يستند إلى سياسات جيدة تحقق نتائج حقيقية للمواطنين ويسر التغيير السلمي. والكرامة الإنسانية مضمّنة هنا بل وبقاء الإنسان. ولا يوجد بلد أو نظام يحتكر الحكمة ناهيك عن إدعاء التفوق الأخلاقي. ومهمتنا هي تحديد المستقبل، لا الماضي. والتغيير آت، وهو ضروري. ولا أحد يستطيع إدارته منفرداً، وتعترف أهداف التنمية المستدامة، وهي محقة، باعتمادنا المتبادل. لقد تعهدنا بالتزامات جيدة؛ والآن يجب علينا الوفاء بها. يبدأ بناء مجتمع يجمعه هدف مشترك قادر على القيام بذلك، بالاعتراف بمساواتنا.

في ٩ أيار/مايو ١٩٩٤، في دورتها التاسعة والأربعين، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣١/٤٩ الذي، من بين أمور أخرى، يسلم بأن الدول الصغيرة قد تتعرض بصفة خاصة لتهديدات خارجية ولأعمال تدخل في شؤونها الداخلية؛ وتؤكد الأهمية الحيوية لجميع الدول في احترام جميع الدول غير المشروط لجميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها الثابت، بما في ذلك مبادئ التساوي في السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وتؤكد أيضا أهمية تعزيز ترتيبات الأمن الإقليمية عن طريق زيادة التفاعل والتعاون والتشاور؛ وتناشد المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة تقديم المساعدة عندما تطلبها الدول الصغيرة لتعزيز أمنها وفقا لمبادئ الميثاق؛ وتحث الأمين العام على أن يواصل إيلاء اهتمام خاص لرصد حالة الأمن في الدول الصغيرة وأن ينظر في أمر استخدام أحكام المادة ٩٩ من الميثاق؛ وتطلب إلى مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة إيلاء اهتمام خاص لتوفير الحماية والأمن للدول الصغيرة. فهذا بيان رسمي للدول الصغيرة، ورد في قرار اتخذته الجمعية العامة قبل ٢١ عاماً.

إن غيانا دولة صغيرة وجديدة، وهي نتاج مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الواعدة بإحلال السلام. كما أن غيانا هي نتاج الأمم المتحدة. وبعد مرور ثمانية أشهر من الآن، في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦، ستحتفل غيانا بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها. لكن مُنع بلدنا الصغير لمدة ٥٠ عاماً من استغلال كامل موارده الطبيعية الغنية. وهددت فتزويلا وردعت المستثمرين، وقوضت تنميتنا الاقتصادية. وانتهكت طيلة ٥٠ عاماً سلامتنا الإقليمية، من خلال احتلال جزء من أراضيها، وجرى آخر حدث في هذا الصدد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عندما أرسلت سفينة حربية إلى منطقتنا البحرية، وطردت سفينة سلمية كانت بصدد

مقر الأمم المتحدة. وهو يجسد الرؤية التي وردت في الكتاب المقدس في كتاب أشعيا الذي يقول،

”فيقضي بين الأمم وينصف لشعوب كثيرين فيطبعون سيوفهم سكا ورماحهم مناجل. لا ترفع أمة على أمة سيفاً ولا يتعلمون الحرب فيما بعد.“ (الكتاب المقدس، أشعيا، ٤:٢)

وقد أصبحت تلك الآية التنبؤية الأساس الفلسفي للأمم المتحدة، التي أصبحت الأساس التنظيمي للنظام العالمي الذي شهد ظهور العديد من الدول المستقلة حديثاً، نتيجة لعملية إنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. وفي السنوات التي تلت إنشائها، حصلت ١٢٦ دولة على استقلالها.

فقد بدأت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، بعضوية ٥١ بلداً فقط، أما اليوم فقد تضاعفت عضويتها أربع مرات تقريباً إلى ١٩٣. وأغلبية الدول الجديدة صغيرة وبالغة الصغر. فقد تفككت الإمبراطوريات الحربية غير الديمقراطية التي كانت تتبع لها كمستعمرات بعد حربين عالميتين. وهذه هي الأسئلة التي تطرحها الدول الصغيرة على الأمم المتحدة في ذكراها السنوية السبعين: كيف يمكن حماية شعوبنا من العدوان الأجنبي؟ كيف يمكن حماية أقاليمنا من الغزو؟ كيف يمكن الحفاظ على السلام بين الأمم؟ كيف يمكن الحفاظ على استقلال الدول الجديدة؟ ويلقي ميثاق الأمم المتحدة على منظمنا مسؤولية

”القيام، عن طريق الوسائل السلمية وطبقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، بالتصدي للمنازعات.... الدولية.... أو تسويتها“.

تلك المسؤولية ضرورية لوجود وبقاء الدول الصغيرة التي تهددها الدول الأقوى. إنها تواجه خطر إخضاعها ما لم يبد المجتمع الدولي التزاماً بتوفير رادع فعال ضد الهيمنة عليها من قبل الدول الأكبر والأقوى، والقدرة على القيام بذلك.

تموز/يونيه ١٩٦٨، إلى الرئيس نيكولاس مادورو مورو في ٢٦ أيار/مايو هذا العام. وعمدت فترويلا، التي تشكل مساحتها أربعة أضعاف مساحة غيانا، ولديها قوات مسلحة يبلغ قوامها أكثر من ٤٠ ضعف حجم قوة دفاعنا، وتمتلك ثروات وقوة عسكرية أكبر، ولكنها تتغاضى عن واجبها المترتب عليها، بصفتها عضوا في الأمم المتحدة، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومنظمة الدول الأمريكية، إلى اتباع أسلوب التهريب والعدوان. وقامت بزعزعة استقرار حدود جرى التوصل إلى تسوية بشأنها. إنها تزعزع استقرار منطقة مستقرة من العالم، عن طريق استخدام القوة المسلحة ضد دولة سلمية صغيرة. وقد أعاققت فترويلا تنمية غيانا، من خلال استخدامها أسلوب التهديد الذي يهدف إلى إرغام دولة صغيرة على التخلي على مكتسب لها. ولا يمكن السماح بأن تؤدي طموحاتها التوسعية إلى تقويض مبدأ حرمة الحدود ومبادئ القانون الدولي، وإعادة رسم الحدود التي سادها الاستقرار لعقود من الزمن.

إن غيانا تلتزم من جديد بالحفاظ على منطقة البحر الكاريبي كم منطقة سلام. ونحدد تعهدنا اليوم أمام الجمعية بأننا ماضون على طريق السلام في جميع الأوقات. ونؤكد من جديد التزامنا بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية. وثق غيانا ثقة كاملة في القانون الدولي، وتسعى لحسم هذا الجدل، على نحو يتسق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وينص اتفاق جنيف، الذي وقع في ١٧ شباط/فبراير ١٩٦٦، بين حكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفترويلا وغيانا البريطانية، كما كان يطلق علينا آنذاك، على الإجراءات التي يتعين أن يتخذها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل حل أي خلاف سببه ادعاء جمهورية فترويلا البوليفارية بأن قرار التحكيم لعام ١٨٩٩ هو قرار لاغ وباطل. ولدى غيانا ثقة كاملة في الحكم وقدرة الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمين العام، على التوصل إلى حلول من شأنها التصديق على عدالة ودقة قرارها، والطبيعة النهائية له. إننا نشكر الأمم المتحدة والأمين العام على تعيين العديد من

التنقيب عن البترول، وكانت تقوم بمسوحات زلزالية. وقد أصدرت فترويلا طيلة ٥٠ عاما مراسيم تتضمن مطالبات زائفة بأراضيها، كان آخرها في ٢٦ أيار/مايو، الذي يصادف ذكرى استقلالنا، عندما أصدرت المرسوم رقم ١٧٨٧، الذي يتضمن إحداثيات محددة من شأنها أن تتيح لها ضم منطقتنا البحرية بالكامل تقريبا، وتشكل إعادة تأكيد لمطالبة فترويلا بـ ٥ من بين ١٠ محافظات تتكون منها غيانا.

إن غيانا ترفض تهديدات فترويلا ومطالباتها، التي قامت بها في تحد للقانون الدولي، ونحن نتصدى لأعمالها العدوانية، التي قامت بها في تحد لميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ويمنع استخدام القوة المسلحة.

لقد رسمت حدود غيانا مع فترويلا قبل ١١٦ عاما. إن العالم بأسره يقبل ويقر حدودنا باستثناء جمهورية فترويلا البوليفارية. وفي عام ١٩٦٨، أوضحت غيانا للعالم، خلال دورة الجمعية العامة الثالثة والعشرون (انظر A/PV.1680)، كيف جرى في عام ١٨٩٧ التوقيع على معاهدة تحكيم بين المملكة المتحدة وفترويلا. وقد نصت تلك المعاهدة على إنشاء محكمة تحكيم لتحديد خط الحدود بين مستعمرة غيانا البريطانية، كما كان عليه الحال آنذاك مع فترويلا. وقضت بأن يعتبر الطرفان نتيجة الإجراءات التي توصلت إليها هيئة التحكيم تسوية كاملة، وجيدة ونهائية لجميع المسائل التي أحيلت للمحكمين. وقد أصدرت المحكمة حكمها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٩٩، الذي منح فترويلا ١٣,٠٠٠ كيلومتر مربع من أراضيها، وهي منطقة أكبر من جامايكا أو لبنان. وفترويلا ملزمة بموجب القانون الدولي باحترام ذلك الحكم، وهو ما قامت به على مدى العقود الستة التالية.

لكن منذ بداية استقلال غيانا، لجأت فترويلا إلى حيل مختلفة لحرماننا من أراضيها. وحصلت سلسلة من أعمال العدوان إرتكبتها رؤساء فترويلا ضد بلدي، من الرئيس راؤول ليوني أوتيرو في مرسومه الذي يحمل رقم ١١٥٢ المؤرخ ١٥

اصطحب السيد هيغ غينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة فخامة السيد هيغ ج. غينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غايغوب (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم لإلقاء خطابي الأول أمام الجمعية العامة بصفتي الرئيس الثالث لجمهورية ناميبيا. وأود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين. وفي السياق نفسه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد سام كوتيسا، على الأعمال الممتازة التي اضطلع بها خلال فترة ولايته رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

و حين وصلت إلى هذا المبنى، لم يسعني سوى أن يتنابني شعور قوي بالحنين. ويقال إن رحلة الـ ١٠٠٠ ميل تبدأ بخطوة واحدة. ففي عام ١٩٦٤، قبل ٥١ عاماً، وبالوقوف عند أولى درجات سلم هذا المبنى، بدأت رحلة الـ ١٠٠٠ ميل، بصفتي مقدم طلب شاباً عن المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ضد الاحتلال غير القانوني لأفريقيا الجنوبية الغربية على يد جنوب أفريقيا أثناء فترة الفصل العنصري. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠، عدت لأخاطب الجمعية العامة بصفتي أول رئيس للوزراء لناميبيا المستقلة خلال قبول عضوية دولتنا الفتية في صفوف أسرة الأمم المتحدة (انظر A/S-18/PV.1). واليوم، بعد ٢٥ عاماً من تلك اللحظة، أقف مرة أخرى في هذا المبنى بعد أن توليت رئاسة جمهوريتنا. ولذلك من دواعي غبطتي البالغة أن أكون موجوداً في الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين منظمتمنا.

إن ناميبيا وليدة التضامن الدولي، ورأت النور على يد الأمم المتحدة. ونحن باعتبارنا أبناء ناميبيا، نشعر على السواء بالامتنان والاعتزاز بالدعم الذي تلقيناه من المجتمع الدولي، من خلال منظومة الأمم المتحدة، خلال كفاحنا من أجل الاستقلال. وفي

المسؤولين خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية لاستخدام مساعيهم الحميدة، للمساعدة على حل هذا الخلاف. ونحن نرى، مع ذلك، أن هذه العملية قد استنفدت الآن.

ولا تريد غيانا أن يؤدي هذا الادعاء الإقليمي البغيض، إلى الإضرار باحتمالات إحلال السلام في بلدنا، وعرقلة إمكانية نموه على مدى السنوات الـ ٥٠ المقبلة. إننا بحاجة للتوصل إلى حل دائم إذا ما أردنا تجنب مصير الخطر والعوز الدائمين، كما أننا نسعى للتوصل إلى تسوية قانونية للخلاف. ونضع ثقتنا ومصيرنا بين يدي النظام الدولي للسلام الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة قبل نحو ٧٠ عاماً. ونريد وضع حد للعدوان الفنزويلي. ونريد تنمية بلدنا، بحمل بلدنا، وفقاً للقانون الدولي. لذلك، تدعو غيانا الأمم المتحدة إلى تفعيل القرار ٣١/٤٩ المؤرخ ٩ أيار/مايو ١٩٩٤، من خلال إنشاء نظام أمن جماعي ليس هدفه الرصد فحسب، ولكن والأهم، الحفاظ على أمن الدول الصغيرة. ويشكل هذا القرار، كما قلت، بياناً يتعلق بأمن الدول الصغيرة.

ولا تزال الأمم المتحدة، تمثل أفضل أمل لنا لتحقيق السلام، وأفضل ضمان لأمن الدول الصغيرة. وهي تشكل مصدر قوتنا ودعمنا وعوننا في أوقات الخطر. إننا نتعهد بالتزام غيانا بميثاق الأمم المتحدة. ولا تسعى غيانا لشيء أكثر من سعيها للحصول على تضامن المجتمع الدولي، والضمانات التي ينص عليها الميثاق، والسلامة التي ينص عليها القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد ديفيد آرثر غرانغر، رئيس جمهورية غيانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هيغ جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقه رئيس جمهورية ناميبيا.

العزاء في كونه بعد الحرب العالمية الثانية، تجنبنا نشوب نزاع يمثل ذلك النطاق والحدة. ومن الأمور الهامة الخطوات التي اتخذناها لتحسين ظروف البشر على هذا الكوكب بانتشال الملايين من الفقر المدقع، وتمكين النساء، والنهوض بحقوق الإنسان، وتصدر عملية إنهاء الاستعمار، التي اكتملت باستثناء واحد - هو قضية الشعب الصحراوي.

إننا ننحدر من قارة قادتها منشغلون بمعالجة أهداف جديدة والتزامات جديدة تحت راية الاتحاد الأفريقي. ونحن بصدد إنشاء أفريقيا جديدة، مع روايتها الخاصة التي يحكيها أبنائها وبناتها. وفتحت أفريقيا صفحة جديدة، مودعة عن أيام الانقلابات العسكرية ومعتنقة الديمقراطية الانتخابية. وبصفتنا أفارقة، ومن خلال الاتحاد الأفريقي، نبذنا دوماً من استولوا على السلطة بطرق غير قانونية. ويشكل الانقلاب الأخير في بوركينافاسو أحد الأمثلة على سياسة عدم التسامح إطلاقاً تجاه من يستولون على السلطة بطرق غير قانونية.

وبعد أن حققنا الديمقراطية الانتخابية، من الأهمية بمكان أن نقوم بتعزيزها بإنشاء عمليات وأنظمة ومؤسسات. وحين نتكلم عن العمليات، فإننا نشير بشكل رئيسي إلى العمليات الانتخابية، التي يلزم أن تكون لجائها الانتخابية مستقلة ومحيدة وقادرة على غرس الثقة في نفوس الناخبين. فهذا سيضمن أن من يخسرون الانتخابات يقبلون النتائج. وبالقيام بذلك العمل، يمكننا وضع حد لأية حالة يشعر فيها الخاسرون بأنهم مستبعدون ومهزومون، ومن ثم يلجأون إلى شن الحرب.

وفيما يتعلق بالأنظمة، نتكلم عن الأنظمة السياسية التي تواصل مزاولة عملها من خلال الخدمة المدنية بالرغم من احتمال وجود حالة جمود داخل البلد. وإذا أخفق كل شيء آخر، حينها بدورها تضطلع مؤسسات، مثل محاكمنا بالذات. وهذا ما نحظى به في ناميبيا. ولذلك، من الواضح أننا أنشأنا هيكلًا سليماً لشؤون الحكم. وفيما يتعلق بالحوكمة

الواقع إن كان لي أن أبين علاقتنا الوثيقة مع الأمم المتحدة، فإننا، في عام ١٩٩٠، بعد نيل للاستقلال، رفضنا السماح بتسليم رئيس جنوب أفريقيا آنذاك، السيد دي كليرك، أدوات السلطة لرئيسنا الأول، الرفيق سام نوغوما. وطالبنا أن يتسلم الأدوات المذكورة الأمين العام خافيير بيريز دي كويار، الذي بقيامه بذلك العمل كان رمزا لميلاد جمهوريتنا.

وبعد إنهاء انتداب جنوب أفريقيا على أفريقيا الجنوبية الغربية، تولت الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن ناميبيا. وفضلاً عن ذلك، أنشأت المنظمة برنامج بناء الدولة الناميبية، الذي هدف إلى إعداد البلد للاستقلال وتحمل المسؤوليات المقبلة. ومن خلال معهد الأمم المتحدة لناميبيا، الذي أنشأه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، وكلفت بتولي رئاسته من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٩، تمكنا من وضع لبنات البناء التي سنستخدمها لبناء ديمقراطيتنا. وهناك مثل أفريقي يقول إن الرجل الصبور سيأكل الثمار الناضجة. وبمساعدة الأمم المتحدة، تحلينا بالصبر في الإعداد للحكم الذاتي. واليوم، يمكنني أن أعلن للعالم بكل فخر أننا في ناميبيا، بعد أن كافحنا لتحرير أنفسنا، نأكل الآن الثمار الناضجة للسلام والديمقراطية.

وتعبيراً عن امتناننا العميق للمجتمع الدولي وتضامنه مع شعبنا والتزامنا المستمر بصون السلام والأمن الدوليين، فإننا واصلنا تقديم مساهمتنا المتواضعة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ استقلالنا. وضمن أمور أخرى، ساهمنا بوحداث في بعثات حفظ السلام في كمبوديا، وأنغولا، وليبيريا، ودارفور، وكوت ديفوار، وتيمور - ليشتي، وجنوب السودان، شارك فيها رجالنا ونساؤنا.

وإذ نحتفل بمرور ٧٠ عاماً على وجود هذه التجربة العظيمة في التفاعل الإنساني، وهي تحديدًا، أمنا المتحدة، فإن هناك الكثير من الإنجازات التي يمكننا أن نفخر بها. وبالرغم من أن العالم لم ينعم بالسلام بالقدر الذي نودّه، بوسعنا أن نجد

أنه يتعين علينا أن نصبح أكثر ابتكاراً في النهج الذي نتبعه في هذا المجال. وما فتئت نواجه فوارق اجتماعية هائلة بين الأغنياء والفقراء. ومن بين أبرز الشواغل الأخرى النقص الحاد في المساكن والاحتياجات الأساسية الأخرى. لهذا السبب، أعلنت لأبناء بلدي من الرجال والنساء، بل للعالم بأسره، في ٢١ آذار/مارس، يوم تنصيب رئيسا لناميبيا، أن الحكومة الناميبية قد أعلنت حرباً شاملة على الفقر.

إن توزيع الثروة من أوسع القضايا التي تجري مناقشتها على أوسع نطاق ومن أكثر القضايا المثيرة للجدل. ومع ذلك، فإن توزيع الثروة موضوع هام جداً إلى حد لا يمكننا أن نتركه للخبراء الاقتصاديين في المؤسسات المالية الدولية. لذلك السبب، لا تزال ناميبيا تحذر من مغبة التصنيف التعسفي للبلدان على أساس الدخل وحده. فالنهج الحالي الذي تضعه المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وهو نهج اعتمدته فيما بعد الأمم المتحدة، في تصنيف البلدان، ويرتكز فقط على الناتج المحلي الإجمالي، لا يجسد العدل والإنصاف. ذلك النهج، الذي يعمل ببساطة على تقسيم الناتج المحلي الإجمالي على السكان، يتجاهل تماماً عدم المساواة في توزيع الثروة والفرص وينطوي على آثار ضارة على الحراك الاجتماعي والتقدم المحرز.

لقد كانت ناميبيا من ضحايا هذا النهج، إذ يجري تصنيفها من قبيل الخطأ بأنها من بين ما يسمى "ضمن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا"، من دون الأخذ في الحسبان بأنه بسبب الفصل العنصري، كانت الثروة الاقتصادية للبلد في أيدي الأقلية المؤلفة من السكان البيض، مما ترك السكان السود على هامش الاقتصاد. وبدلاً من أن يقوم المجتمع الدولي بمساعدتنا في مكافحة المرحلة الثانية من الكفاح، نشعر بأننا تركنا للدفاع عن أنفسنا حيث أن التصنيف الآنف الذكر يحرم ناميبيا بشكل فعال من الحصول على المنح والقروض بشروط ميسرة لدعم خطة التنمية.

الفعالة، فإن سجل إنجازاتنا غني عن البيان. فنحن نصنف، في جملة أمور، في المرتبة السادسة عموماً لأفضل البلدان في شؤون الحكم في القارة الأفريقية من قبل دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا، ونصنف من جانب منظمة الشفافية الدولية في المرتبة السابعة في أفريقيا باعتبارنا بلداً نظيفاً فيما يتعلق بالفساد، وتصنفنا منظمة مراسلين بلا حدود كأحد البلدان التي تنعم بأكبر قدر من الحرية الصحفية في أفريقيا.

وبالمثل، فإن هيكلنا للاقتصاد الكلي يثير الإعجاب. فهو مدعم بالاستقرار المالي البادي للعيان في نظامنا المصرفي ذي المستوى العالمي - قطاع يصنفه المحفل الاقتصادي العالمي في المرتبة الخامسة والعشرين في العالم - وهو منظم بشكل جيد من خلال سياسية نقدية حصيفة لفترة الأعوام الـ ٢٥ الماضية. ما فتئت شركة ستاندرد أند بوروز وفيتش، وهما شركتان مشهورتان عالمياً في تقييم الاستقرار المالي لأي بلد من البلدان، تعطيان ناميبيا تقييماً عند مستوى BBB+، الأمر الذي يعني أننا حقاً بلد يستحق عن جدارة الحصول على القروض. إذ أن رصيد الدين لدينا يتراوح بين ٢٥ في المائة و ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الواضح على مستوى الإدارة، أن ناميبيا وفقاً لجميع المعايير المحلية والدولية ما فتئت في وضع جيد بوصفها مجتمعاً ناضجاً ومستقراً ومسالمًا وديمقراطياً.

مع ذلك، ينبغي لنا أن نفهم أنه لا معنى للديمقراطية الانتخابية بدون الديمقراطية الاقتصادية، لأن الناس لا يأكلون السلام والأمن والدساتير الجيدة، والديمقراطية. وما زلنا نواجه التحدي المتمثل في تقويم الاختلالات الاجتماعية - الاقتصادية والفقر اللاحق المتجذر فيها والذي تسببت به سنوات عديدة سياسات الإهمال التاريخي والإقصاء الاقتصادي للسود، وهي سياسات وضعت عن قصد. لقد أثبتت تلك الحالة القدرة على الصمود أمام الاستراتيجيات التقليدية لمكافحة الفقر التي ما زلنا نستخدمها طيلة السنوات الـ ٢٥ الماضية، مما يعني

في الوقت الراهن، فإن الدورة السبعين للجمعية العامة، وهي دورة ملهمة، شقت لنا الطريق للمستقبل باعتمادها، قبل يومين، أهداف التنمية المستدامة الجديدة التي تحض الجميع منا على العمل يدا بيد لإقامة ضرب جديد من العلاقات الدولية على أساس تعاون يستفيد منه الجميع من أجل تحقيق المثل العليا للعيش معا في سلام وحسن حوار. إن المسؤولية تقع على عاتقنا لكي نضمن لهذه الدورة السبعين بأن تكون إيذانا للبدء بالتزام موحد من أجل إحلال السلام في جميع مناطق العالم. فلنضمن عدم ترك أي بلد من دون المشاركة في هذه العملية.

إن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة؛ والحريات الأساسية غير قابلة للتجزئة؛ والديمقراطية غير قابلة للتجزئة؛ وتقرير المصير غير قابل للتجزئة؛ وهذه الحريات تنطبق علينا جميعا بوصفنا كائنات بشرية نعيش على هذا الكوكب. وينبغي تمكين شعبي فلسطين والصحراء الغربية من التمتع بحقوقهما غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني، شأنهما شأن سائر الشعوب، لأن هذه الحقوق غير قابلة للتجزئة؛ وهي تنطبق علينا جميعا.

لذلك تؤكد ناميبيا من جديد دعمها الكامل والقاطع للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وشعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال الوطني. وفي هذا السياق، ندعو الأمم المتحدة إلى تولي المسؤولية الكاملة عن تنفيذ جميع القرارات والمقررات المتعلقة بالفلسطينيين من دون أي شروط مسبقة. وبالمثل، ندعو إلى التنفيذ العاجل لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بهدف إجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية.

لقد حدث عدد من التطورات المشجعة على الساحة الجغرافية السياسية التي تشجع على إقامة عالم أكثر أمانا وسلاما. ومن بين هذه التطورات إذابة الطبقات الجليدية التي جمّدت العلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وطوال السنوات الـ ٢٥ الماضية، ظلت ناميبيا تناشد الولايات المتحدة وكوبا السير مسافة ١٥ ميلا من

لا يمكن للمرء بناء أي دولة عندما لا يشارك في الاقتصاد بعض من مواطنيها ولذلك، يشعر هؤلاء المواطنون بالاستبعاد. يقول عن حق أمارتيا سن الفائز بجائزة نوبل بأنه ينبغي أن ينظر إلى الفقر على أنه حرمان من القدرات الأساسية وليس تعبيرا عن الدخل المنخفض. فالحرمان من القدرات الأساسية يمكن أن تتجلى مظاهره في الوفيات المبكرة؛ ونقص التغذية، ولا سيما عند الأطفال؛ واستمرار الأمراض التنفسية؛ وتفشي الأمية وجوانب الفشل الأخرى لذلك، بوسعنا أن نرى أن آثار الفقر مترابطة للغاية بحيث أن الفقراء منا التعيسي الحظ محتسبين داخل دوامات أبدية من الفقر واليأس.

بالإضافة إلى مسألة القضاء على الفقر، أود أن أضيف أن أحد أكثر التدخلات المؤثرة التي بوسعنا القيام بها في حربنا على الفقر تتمثل في تمكين النساء اللواتي على الرغم من أنهن يمثلن نصف السكان العالم، يشكلن تقريبا ٧٠ في المائة من فقراء العالم. إن المساواة بين الجنسين في ناميبيا ليس كلاما يُلقى على عواهنه. لقد استفدنا من الإصلاح الداخلي الذي قامت به حركة سوابو في نظام القوائم الحزبية لديها والمتمثل في أفراد نسبة ٥٠ في المائة لتمثيل المرأة. وبالنظر إلى الفوز الذي حققته حركة سوابو في الانتخابات الوطنية، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في برلماننا من ٢٤ في المائة إلى ٤٧ في المائة، وبذلك نأتي في المرتبة الثانية بعد رواندا التي يصل تمثيلها المرأة في برلمانها إلى ٦٤ في المائة. لقد وعدت بأن نبلغ تلك النسبة.

قمت أيضا بتعيين أول امرأة ناميبية رئيسة للوزراء وعيّنت امرأة نائبة لرئيس الوزراء، وتشغل أيضا منصب وزيرة العلاقات الدولية والتعاون. وهي موجودة في الجمعية العامة هذا اليوم. وعلاوة على ذلك، عيّنت نساء بمنصب وزيرات في وزارتي التعليم الأساسي والتعليم العالي. من الجدير بالذكر أن الوزيرة ونائبة الوزيرة من الإناث. الأمر المهم هو تعليمنا في الصغر؛ ونعتقد أننا بوضعنا التعليم تحت رعايتهن سوف نحقق أفضل من ذلك.

أن نكفل أننا سنترك وراءنا تراثاً للأجيال المقبلة - وهو تراث من السلام والوحدة والالتزام بالتنمية المنصفة والمستدامة. وأود أن أذكر كلمات الأمين العام السابق كوفي عنان، الذي قال ذات مرة:

”إننا أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية نشاطر مصيراً مشتركاً. ولن نتمكن من التحكم فيه إلا إذا واجهناه معاً” (SG/SM/7262).

وهذا، يا أصدقائي، هو سبب وجود الأمم المتحدة. ويتمثل السبيل الوحيد لنتمكن من التغلب على التحديات التي تواجهنا في تشكيل جبهة متحدة من أجل النهوض بالبشرية. ولدينا منبر من خلال الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف. ويمكننا إما أن نختار السير وفقاً لما تمليه المثل العليا الأصلية التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة، أو أن نختار تحقيق طموحاتنا على حساب الآخرين وحساب أنفسنا. دعونا نختار النبالة للتغلب على مخاوفنا وحالات انعدام الأمن وأوجه التحامل التي لدينا من أجل تحقيق التنمية المستدامة المشتركة. فلنترك إرثاً دائماً سيشكل مستقبل كوكبنا من النواحي السياسية والاقتصادية والإيكولوجية.

الآن، حان وقتُ العمل، وناميبيا على استعداد للتعاون مع جميع أعضاء المجتمع الدولي للاحتفال بنوع جديد من التعايش العالمي، لا تشعر أي قارة أو منطقة أو بلد في ظله بأنها تُركت لتتحلف عن الركب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد هاغي غاينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إمام علي رحمن، رئيس جمهورية طاجيكستان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية طاجيكستان.

التعايش السلمي. وفي هذا الصدد، نرحب باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ونرحب أيضاً بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلها القائدان للتخفيف من حدة التوتر السياسي. ونثني على البلدين لادراكهما بأن أفضل طريقة لتسوية خلافاتهما تكمن في معالجتها عن طريق المشاركة وليس بالقطيعة. ومع ذلك، يحدونا الأمل في أن يلي الخطوة الأولى رفع الحظر المفروض على الشعب الكوي من دون شروط.

إن الأمم المتحدة وقد مر على قيامها أكثر من ٧٠ عاماً، تطورت مع العالم بينما برزت قضايا وتحديات جديدة.

ولذلك، فمن المناسب أن تعيد المنظمة تكييف أوضاعها للتعامل مع هذه التغيرات الدينامية. وبناء على ذلك، لا تزال ناميبيا ملتزمة بالإصلاح الشامل للأمم المتحدة من أجل تعزيز المنظمة وجعلها أكثر كفاءة وقدرة على الاستجابة لاحتياجات جميع أعضائها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تسترشد إصلاحات منظومة الأمم المتحدة بمبادئ الديمقراطية والمساواة والعدالة والإنصاف للجميع.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تؤيد ناميبيا تماماً الموقف الأفريقي الموحد على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني والذي أكدته من جديد الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العادية الـ ٢٥ للاتحاد الأفريقي. وتستحق أفريقيا أن تكون ممثلة بصورة منصفة وعادلة في مجلس الأمن لتصحيح الظلم التاريخي الطويل الواقع على قارة يسكنها أكثر من بليون شخص.

إن ناميبيا، بصفتها رئيسة المؤتمر الحادي عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ترى أننا لن ننهي الفقر ما لم نعالج المسائل المترابطة المتمثلة في التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وهذه المسائل بالغة الأهمية، ليس لناميبيا وأفريقيا فحسب بل للعالم بأسره.

وفيما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، وهي منظمة يشاطرها العديد من الحاضرين هنا تاريخياً وذكريات عزيزة أثناء نضالنا من أجل الحرية والكرامة، يجب

النطاق من الأمم المتحدة، الأمر الذي مكن البلد من السير على الطريق نحو التنمية الديمقراطية. وساهمت الدعائم الرئيسية لتنمية طاجيكستان، التي وضعتها بمساعدة من الأمم المتحدة، في قدرة البلد على المشاركة في العمليات الدولية المنشأة لتعزيز التعاون والتفاعل. واليوم، تساهم طاجيكستان مساهمة كبيرة في مكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر، وفي تعزيز جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بالمياه.

ويشارك ضباط شرطتنا الوطنية في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور ويساهمون في عمليات بناء السلام جنباً إلى جنب مع زملاء من الدول الأعضاء الأخرى. ولا تزال وكالتنا لمكافحة المخدرات التي أنشئت بدعم من الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وبالفعل، منذ عام ١٩٩٥، صادرت سلطات إنفاذ القانون الوطنية لطاجيكستان أكثر من ١١١ طناً مترياً من المخدرات، وهي كمية تعادل ٦٥٠.٠٠٠ ٢٠٦ جرعة، والتي يمكن أن تحوّل ٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى متعاطين للمخدرات. وتثبت هذه البيانات أن طاجيكستان من بين أعلى ١٠ دول في العالم على صعيد ضبط المخدرات غير المشروعة.

لقد شهد العالم تحولات كبيرة في العقود الأخيرة. والعمليات العالمية باتت أكثر دينامية وتعقيداً من أي وقت مضى. وبالإضافة إلى الإسهامات الإيجابية للعولمة في التنمية إجمالاً، كانت للعولمة أيضاً آثار سلبية تهدد الأمن والتنمية فيفرادى البلدان وفي العالم بأسره.

إن الزيادة في عدد التراعات المسلحة وأعمال الإرهاب وأزمات الغذاء والطاقة والمال والاقتصاد وتدهور البيئة وتغير المناخ وانتشار الأمراض المعدية تتطلب منا استجابة منسقة وشاملة. وفي هذا السياق، لا تزال الأمم المتحدة المنبر الرئيسي

اصطُحِب السيد إمام علي رحمن، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إمام علي رحمن، رئيس جمهورية طاجيكستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رحمن (تكلم بالطاجيكية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن تهانينا الودية لكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين.

تتيح الدورة الحالية للجمعية العامة فرصة فريدة ليس للتنويه بإنجازات الأمم المتحدة على مدى الـ ٧٠ عاماً الماضية فحسب، ولكن أيضاً للتأكيد مجدداً على التزامنا القوي بالوفاء بتطلعات وآمال شعوبنا من أجل الأمن والتنمية المستدامة. فطوال ٧٠ عاماً، رفعت الأمم المتحدة لواء السلام والأمن والتعاون الدولي وحقوق الإنسان. وخلال هذه الفترة القصيرة ولكن المليئة بالأحداث من التاريخ، خطت الأمم المتحدة خطوات كبيرة في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة وفي الحد من الفقر وعدم المساواة أو حتى القضاء عليهما في جميع أنحاء العالم. وخلال هذه الفترة، عملت آليات التفاعل التي وضعناها معاً من أجل تيسير التعاون الدولي بنجاح كبير. وفي الآونة الأخيرة، اعتمد مؤتمر قمة الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي تُرسي الأساس وتُحدد المجالات التي يمكن للمجتمع الدولي العمل فيها لتحقيق التنمية المستدامة التي من شأنها أن تلي مصالح جميع الشعوب وكل فرد.

وعلى مدى سبعة عقود، قدمت الأمم المتحدة إسهاماً ملحوظاً في المساعدة على تشكيل الدول المستقلة الجديدة وزيادة تطويرها. وفي فجر الاستقلال، عندما واجهت طاجيكستان صعوبات المرحلة الانتقالية، تلقت دعماً واسعاً

من الاتجار بالمخدرات تستخدم لتمويل أعمال الإرهاب وأنشطة الجريمة المنظمة. وفي هذا السياق، فإن الدورة الاستثنائية المتعلقة المخدرات التي تعقد في عام ٢٠١٦ سوف توفر الفرصة ليس فحسب لاستعراض تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، بل أيضا لوضع تدابير جديدة وفعالة لمكافحة هذه الآفة. وفي ضوء تلك الجهود، عقدت طاجيكستان في أيار/مايو مؤتمرا دوليا رفيع المستوى حول مكافحة المخدرات، سعى إلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة المخدرات.

إن دولة أفغانستان المجاورة والصديقة لنا قد شرعت في تنفيذ عقد التحول المعنية به. والمرحلة الجديدة لتعزيز ودعم الأمن والاستقرار في البلد، وإعادة تأهيل قطاعيه الاقتصادي والاجتماعي تترافق مع معالجة المسائل الأكثر إلحاحا وعمليا، الأمر الذي يتطلب زيادة المساعدة المستهدفة من المجتمع الدولي، التي ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي فيها دورا مركزيا وتنسيقيا. وتؤيد طاجيكستان توسيع نطاق العلاقات الودية وحسن الجوار مع أفغانستان، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها حكومة ذلك البلد لتحقيق السلام والاستقرار، من خلال التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد، والمضي في عملية المصالحة الوطنية والحوار الشامل، وإشراك البلد في التعاون الإقليمي. وتواصل طاجيكستان اسهامها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان.

ولقد أظهر إيجاد حل سلمي لمسألة البرنامج النووي الإيراني الإمكانات الهائلة التي تمتلكها الوسائل الدبلوماسية بغية حل المشاكل الملحة لكوكننا المشترك. ونحن مقتنعون بأن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي، المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، سوف تساهم في تعزيز السلام والاستقرار الحقيقي والثقة

لتوافق الآراء بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن والتنمية الدوليين وتنسيق العمل المشترك للمجتمع الدولي للتصدي للتهديدات والتحديات العالمية.

وثمة قلق خاص إزاء نطاق وطبيعة التهديدات الحالية التي يشكلها الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة على الصعيد العالمي. وتواصل قوى الإرهاب والتطرف الهدامة والمتوحشة استقواءها واجتذابها لعدد متزايد من الشباب. وهذه القوى تقوّض بشكل خطير جهود البلدان والمناطق الرامية إلى الحفاظ على الأمن والتنمية السلمية.

إن مكافحة الإرهاب والتطرف الدوليين أصبحت أولوية قصوى. فهناك حاجة لا يمكن إنكارها إلى تطوير الآليات الوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على البنية التحتية العسكرية للإرهاب، وقطع قنوات الدعم المالي واللوجستي له، ومنع التجنيد والدعاية التي تشجع العنف، والتصدي لاستخدام المعلومات الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات بغرض ممارسة الإرهاب. ومن الضروري أيضا أن نستجمع جهودنا الرامية إلى إيجاد السبل لمواجهة المسائل المتعلقة بالحد من الفقر، والآثار السلبية للعملة، وإلى منع نشوب الصراعات الإقليمية وحلها. ومن شأن تعزيز الحوار بين الثقافات وبين الأديان، والثقة المتبادلة، والتسامح أن يضطلع بدور محوري.

ومن مصالحنا المشتركة للدول الأعضاء تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن، من أجل مكافحة جميع أشكال الإرهاب ومظاهره بفعالية، بما في ذلك استخدام شبكة الإنترنت للأنشطة الإرهابية. وأي مواجهة مشتركة لاندلاع الإرهاب والتطرف بشكل مفاجئ ينبغي أن تتناسب مع نطاق هذا الخطر.

وينبغي للوقاية من الاتجار بالمخدرات، الذي ما فتئ للأسف يزداد سنويا، أن تصبح جزءا لا يتجزأ من كفاحنا المشترك ضد الإرهاب والجريمة المنظمة العالمية. فالأموال المتأتية

اقتصادية بلغت مئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة. والمؤسف أن هذه الكوارث أودت أيضا بأرواح بشرية.

وفي ما يتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، تشغل طاجيكستان المرتبة الخامسة والثلاثين بعد المائة من بين البلدان التي تنبعث منها غازات الدفيئة. وتبلغ انبعاثات غازات الدفيئة للفرد الواحد في البلد ١٠ مرات أقل من متوسط المؤشر العالمي. ومن شأن استخدام مصادر الطاقة المتجددة على نطاق واسع - غالبا الطاقة الكهرومائية - أن يعمل على تيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وتعزيز "الاقتصاد الأخضر".

ولقد أخذ يصبح واضحا أن تغير المناخ يؤثر على موارد المياه العذبة كما ونوعا. ومن المعروف أنه نتيجة تغير المناخ، تتناقص كمية الموارد المائية المخزونة في الثلجات وقمم الجبال المكللة بالثلوج، وتزايد مساحات المياه الجوفية المتأثرة بالملوحة، ويصبح هطول الأمطار أكثر تواترا وغزارة. والتغيرات في الدورة الهيدرولوجية قد تؤثر بدورها تأثيرا سلبيا على المياه والطاقة والأمن الغذائي، وتنطوي على تزايد خطر الفيضانات وحالات الجفاف الشديد. ونعتقد أنه في ظل هذه الظروف، من الضروري مراجعة الممارسات الحالية لإدارة الموارد المائية، من أجل كفالة التكيف الملائم ليس مع تغير المناخ فحسب، ولكن أيضا مع النمو السكاني والاقتصاد العالمي المتغير، فضلا عن ندرة موارد المياه العذبة.

وفي آسيا الوسطى، حيث تشكل الموارد المائية عاملا رئيسيا في تحقيق التنمية المستدامة للمنطقة، أصبح ملحا منذ فترة طويلة وضع خطة إقليمية شاملة للتكيف مع تغير المناخ. وهذه الحتمية يلمحها أيضا التدهور المتسارع للأهوار الجليدية في المنطقة نتيجة لتغير المناخ. وتؤكد ملاحظات الخبراء أنه منذ الستينيات من القرن الماضي، فإن الأهوار الجليدية في المنطقة، التي ما زالت تشكل المورد الرئيسي لمياه الأهوار في وسط آسيا، قد تدهورت بواقع ثلاثة أضعاف.

المتبادلة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتكون ذات فائدة لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. ويجدون الأمل أن تسترشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحسن النية والتصميم على حل أشد النزاعات والصراعات إلحاحا، واستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية في التصدي للمساءلة الملحة الأخرى.

وفي تموز/يوليه الماضي، استضافت طاجيكستان المشاورات الإقليمية لبلدان الجنوب ووسط آسيا، تحضيراً لمؤتمر القمة الإنساني العالمي الذي سيعقد في اسطنبول عام ٢٠١٦. ونأمل من التوصيات التي ستصدر عن تلك المشاورات أن تخلف أثرا إيجابيا على الأنشطة الإنسانية لجميع البلدان.

وفي كانون الأول/ديسمبر، سوف يلتقي المجتمع الدولي مرة أخرى في باريس خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كي يختتم جولة المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ التي بدأتها في بالي. ويجدون الأمل أن تغتنم الدول الأعضاء تلك الفرصة وتعتمد وثيقة جديدة حول تغير المناخ، استنادا إلى مبادئ الاتفاقية الإطارية، فترسي بذلك أسس الانتقال إلى تحقيق التنمية المستدامة. ونعتقد أن هذا الانتقال سوف لن يستلزم تحديثا صناعيا فحسب، على أساس التكنولوجيات المبتكرة، ولكن أيضا تغييرات كبيرة في العقلية وأنماط الاستهلاك.

إن ملاحظات خبرائنا ذات الأجل الطويل تشهد على زيادة تأثير تغير المناخ في الحالة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لبلدنا والمنطقة. فوفقا لتلك الملاحظات، ارتفع متوسط درجة الحرارة السنوية في طاجيكستان على مدى السنوات الستين الماضية بنسبة درجة مئوية واحدة، وتزايد عدد الأيام التي هطلت فيها أمطار غزيرة، وأصبحت الكوارث الطبيعية أكثر تواترا وشدة، وتسارع تدهور الثلجات. وفي الصيف الماضي، ونتيجة لارتفاع درجات الحرارة وهطول الأمطار الغزيرة بشكل غير طبيعي، عانى الجزء الجبلي من البلد كوارث طبيعية تسببت بوقوع أضرار

المصلحة المعنيين. في هذا الصدد، وفي ضوء النتائج الإيجابية للمبادرات المشتركة السابقة، نقترح النظر في إمكانية إعلان عقد دولي جديد للمياه، بهدف النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجديدة. ويحدونا أمل وطيد في أن تقدم كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعمها من أجل جعل هذه المبادرة حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية طاجيكستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إمام علي رحمن، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنلندا.

اصطحب السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نينستو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين. وفنلندا تدعمكم بالكامل في مهمتكم المهمة.

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. وميثاق الأمم المتحدة كتب بينما كان العالم يرقد بين الأطلال بعد الحرب العالمية الثانية. واليوم، علينا أن نواجه تحدياتنا بنفس العزم الذي كان يتحلى به أسلافنا في عام ١٩٤٥. ومن خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار

وبما أن ٢٠١٥ هو العام الأخير من العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة"، ٢٠١٥-٢٠٠٥، وهي مبادرة عالمية وافقت عليها الجمعية العامة لتسهيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فقد عقد عدد من المنتديات المتعلقة بالمياه لاستعراض التقدم المحرز وتحليل الثغرات في تنفيذ العقد الدولي. ومنها الحوار التفاعلي الرفيع المستوى للجمعية العامة لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز بشأن تنفيذ العقد الدولي، الذي عقد في آذار/مارس الماضي هنا في نيويورك، والمؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ العقد الدولي، المعقود في دوشانبي في حزيران/يونيه. ولدى تقييم نتائج العقد، نتوقع أن تأخذ الأمم المتحدة في الحسبان نتائج تلك الفعاليات وغيرها من المنتديات ذات الصلة التي تعقد دعماً لإجراء استعراض شامل لتنفيذ العقد.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري العميق للدول الأعضاء ورئيس الجمعية العامة والأمين العام ووكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال للمشاركة بفعالية في العقد وفي تنفيذه ومتابعته.

قبل بضعة أيام، اعتمدنا خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة تتضمن عنصر الماء بصورة شاملة. وخلال الأعوام الخمسة عشر القادمة، وفي ضوء الأثر المتزايد لتغير المناخ على الموارد المائية، والتدهور البيئي والنمو السكاني وأزميتي الغذاء والطاقة، سيتعين علينا أن نبذل جهوداً هائلة لضمان بلوغ الأهداف المتوخاة في الوقت المناسب.

ونحن نرى أن تعزيز التعاون والشراكة ودبلوماسية المياه سيشجع على اعتماد التدابير ذات الصلة في الوقت المناسب لتخفيف أثر العمليات المدمرة والمساعدة على بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ثمة حاجة إلى منابر إضافية لتعزيز التعاون على كل المستويات مع إشراك جميع أصحاب

المنطقة على وجه الخصوص معاً من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية. وفنلندا ترحب بكل الجهود البناءة التي تمهد الطريق لسلام واقعي وعملي ودائم في إطار من التعاون الدولي. كما أن فنلندا ستبقى ملتزمة بالعمل في إطار التحالف العالمي لمكافحة داعش.

والتراع في أوكرانيا لم يحل، وإن كان ثمة اتفاق لتحقيق تلك الغاية. ونرحب بالخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق مينسك. وكل التدابير غير القانونية، مثل ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا، لا يمكن قبولها، ويجب ألا تقبل.

وليست تلك التزاعات هي الوحيدة. ففي العام الماضي وحده، كان هناك ٤٢ نزاعاً مسلحاً سقط ضحيتها قرابة ١٨٠.٠٠٠ شخص.

ولا تزال الحروب وآثارها تهدد الاستقرار في أماكن أبعد بكثير عن منطقة الحرب ذاتها. وتكمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صميم جهود المنظمة لصون السلام والأمن الدوليين، بيد أن نطاق التزاعات العنيفة الحالية وتعقيدها تجاوزا قدرة المجتمع الدولي على مواجهتها على نحو مناسب. ويلزم التحلي بالتفكير النقدي والمرونة واتخاذ إجراء حاسم لإدارة تلك الأزمات وتسويتها. ولذلك كانت المبادرة الرامية إلى إجراء عمليات استعراض رئيسية لهيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن حسنة التوقيت للغاية.

وأرحب ترحيناً حاراً للغاية بالتقرير الممتاز الذي أعده الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام برئاسة الرئيس راموس - هورتا (A/70/357). فهو يشدد على حق على أولية السياسة؛ فعلى تطوير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن يسترشد دوماً بالحلل السلمية. ويجب تعزيز قدرات الأمم المتحدة على المنع والوساطة وتمويلها بشكل واف. وتفتخر فنلندا بكونها أسهمت في ذلك التحول على صعيد النموذج، وخصوصاً بتوليها الرئاسة المشتركة لفريق أصدقاء

(١/٧٠) الطموحة الجديدة، فإننا نتخذ خطوات مساوية في الأهمية، إن لم تكن أكثر أهمية، من أجل البشرية.

ويصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية الستين لعضوية فنلندا في هذه المنظمة. لقد انضمت فنلندا إلى أسرة البلدان التي تعنى بمسؤولياتها وتحملها. وشعرنا بذلك عند وفاة المؤلف الموسيقي الوطني الفنلندي جان سيبيليوس في عام ١٩٥٧. وقررت الجمعية العامة تكريمه بالوقوف والتزام الصمت للحظات. ورئيس الجمعية في تلك الدورة، السيد ليزلي مونرو، شرح كيف أن سيبيليوس كان ملكاً للعالم. فهما أيضاً ما يعنيه تحمل المسؤولية من خلال المشاركة في أول عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في السويس.

نواجه الآن أزمة خطيرة للغاية في سورية والعراق وأجزاء من شمال أفريقيا. كما نشهد كارثة إنسانية غير مسبوقة ولا مثيل لها منذ الحرب العالمية الثانية. وجماعة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) وإرهابها البشع هي نتيجة مباشرة للتزاعات في سورية والعراق. وهي تهدد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وأفريقيا وحتى في أوروبا. إننا نواجه حقبة جديدة من الهجرة، بسبب الحروب والتزاعات إلى حد كبير. ووجود قرابة ٦٠ مليون لاجئ، وهو أكبر عدد منذ الحرب العالمية الثانية، دليل واضح على ذلك.

والأوضاع الحالية للاجئين في الشرق الأوسط، وفي أجزاء كثيرة من أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط لا تحتمل. ولئن كانت البلدان المجاورة تتحمل العبء الأكبر، فإن أزمة اللاجئين تسبب توتراً سياسياً خطيراً في أوروبا. وفنلندا استقبلت عدداً كبيراً جداً من طالبي اللجوء أيضاً. وعدم تقديم المساعدة ليس خياراً مطروحاً بالنسبة لنا، ولكن علينا أن نجد طرقاً أكثر فعالية واستدامة لمساعدة المحتاجين. وتسوية النزاع في سورية وغيرها أمر ضروري لأي حل دائم. ويجب أن يبين المجتمع الدولي أنه مهتم بذلك. ولا بد أن يعمل مجلس الأمن ودول

التي ستعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر. فلنعمل على إنجاح دورة المؤتمر. وعلينا رعاية أطفالنا وأحفادنا.

ووصف منصب الأمين العام بأنه أكثر المناصب استحالة في العالم. وهو فعليا ليس وظيفة - بل هو مؤسسة ينبغي أن تشعر فيها بالملكية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والمطلوب الاضطلاع بقيادة سياسية قوية، لا سيما في الحالات حين يعجز المجتمع الدولي عن التوصل إلى آراء مشتركة. وأرحب ترحيبا حارا بالجهود الرامية إلى تعزيز شفافية عملية اختيار الأمين العام المقبل وشمولية العملية. وبلدي، فنلندا، باعتبارها دولة اضطلعت بدور ريادي في المساواة بين الجنسين طوال عضويتها في الأمم المتحدة التي استمرت ٦٠ عاما، يتوقع أن يشهد ترشيح العديد من النساء الممتازات لشغل المنصب. فقد حان الوقت ليتصدى نصف البشرية الآخر لذلك التحدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنلندا على بيانه.

اصطحب السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد إلبغدورج تساخيا، رئيس منغوليا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به رئيس جمهورية منغوليا.

اصطحب السيد إلبغدورج تساخيا، رئيس منغوليا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلبغدورج تساخيا، رئيس منغوليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تساخيا (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن قلبي الصادقة لكم، سيدي الرئيس. ويمكنكم التعويل على دعم بلدي الكامل خلال دورة اليوبيل والعام المقبل.

الوساطة، بالترافق مع تركيا. وسيواصل فريق أصدقاء الوساطة بذل جهوده لتعزيز توصيات الفريق الرفيع المستوى. ومنذ بداية عضوية فنلندا، فإنها ساهمت بقوات قوامها ٥٠ ٠٠٠ رجل وامرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن حيث دخل الفرد، نحن ثاني أكبر مساهم في أوروبا، وستزيد مساهمتنا بشكل إضافي. وستتحمل مسؤوليتنا.

وأود أن أضيف أن هذا العام أيضا يصادف نجاحا رئيسيا للدبلوماسية الدولية - الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه بشأن برنامج إيران النووي. ونتطلع إلى إسراع إيران بتنفيذ جميع التدابير النووية وانخراطها الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تسوية جميع المسائل المعلقة.

إن البشرية تواجه ضرورة إحداث تغيير عميق. فلا يمكننا أن نواصل تسيير الأمور على النحو المعتاد، فهو كأسلوب حياة يتجاوز حدود كوكبنا ويستنفد موارد الأرض. وتوجد تحت تصرفنا جميع الحقائق. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للاحتار العالمي، يجب علينا أن نتخذ إجراء. فبوسعنا أن نختار مستقبلنا أو نخسره. واعتقد أننا نسير في الطريق الصحيح. فقد اعتمدنا من فورنا خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي تحظى بإمكانية إحداث التغيير في العالم. وللمرة الأولى، لدينا برنامج حقيقي للتنمية المستدامة ملزم لجميع الدول الأعضاء. وعلينا الآن تنفيذ تلك الخطة الطموحة.

وأناشد الأمم المتحدة أن تظهر مرة أخرى قدرتها على عقد الاجتماعات. ويجب أن نحصل على موافقة الجميع لتحويل الالتزامات إلى واقع. والقطاع الخاص والمجتمع المدني في موقف مناسب يمكنهما من المضي قدما بخطة التنمية المستدامة، بالترافق مع الحكومات. وحتى الأفراد يضطلعون بدور. وإحدى الخطوات الهامة الأخرى لمواجهة التحديات العالمية لم تتخذ بعد؛ وأشير إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ

لدينا جيلا بشريا جديدا صاعدا. وهذا الجيل الجديد يمتلك حلولاً ابتكارية للتحديات القائمة، ويرى فرصاً جديدة فيها. وهو يتشاطر المعرفة وينهض بالتكنولوجيات.

ونحن، بوصفنا أسرة الأمم، نتقاسم مصيراً مشتركاً في هذه اللحظة من التاريخ أكثر من أي وقت مضى؛ ولكن على الرغم من الإنجازات التي حققناها، لا يزال هناك بلايين من الناس يعيشون في ظل ظروف صعبة. وأخذ وطننا، أمانة الأرض، يصبح أكثر اضطراباً، وبات في حالة صحية ضعيفة. الحرب العالمية الثانية أصبحت وراءنا، وسباق التسلح الذي كان موجوداً أثناء الحرب الباردة انتهى قبل عقدين. والعديد من الصراعات العسكرية لا ترتبط اليوم بالدفاع عن أراضٍ معينة، وإنما تحفزها أهداف أيديولوجية وإجرامية ودينية لا تعترف بالحدود القائمة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ميخيا فيليث (كولومبيا).

ومن باب المفارقة أنه على الرغم من أننا بتنا أكثر إدراكاً لتلك التحديات وأفضل تفهماً لها الآن من أي وقت مضى، يبدو أننا غير قادرين على مواجهتها بشكل حاسم وفعال. لهذا السبب، نحن نجتمع هنا ونشرع في رحلة جديدة بالغة الأهمية للقيام بما هو أفضل بكثير من أجل تحويل عالمنا. والسيبل الوحيد لإحلال السلام والاستقرار هو عن طريق منظومة من القواعد والمعايير والقوانين والمؤسسات التي يوافق كل بلد على الالتزام بها، مقابل جني فوائد السلام والاستقرار. وإذا فشلت الأمم المتحدة في اعتماد منظومة من القوانين، فسوف نفشل جميعاً. المستقبل لا يتعلق بالأمم المتحدة فحسب. المستقبل يتعلق بنا جميعاً. إنه يتعلق بمجتمعنا؛ ويتعلق بأسرتنا. لذلك، لا يحق لنا أن نفشل.

لقد أظهرنا مؤخراً أن بوسعنا إجراء تغييرات إيجابية. ففي فجر القرن الجديد، اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية

إننا نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وباعتبارنا أسرة للأمم، فإن صدى آمالنا لتحقيق السلام والتقدم، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، لا يزال يتردد بعمق اليوم. وتهدف الأمم المتحدة إلى دعم تطلعاتنا الرئيسية للعيش في جو من السلام والتمتع بحقوق متساوية وتحقيق السعادة الدائمة. وخدمت الأمم المتحدة بشكل دؤوب تلك الأغراض السامية لسبعة عقود من الزمان. ولو لم تكن الأمم المتحدة موجودة، لكانت البشرية قد انتهت إلى مجاهات عنيفة ولواجهت تحديات شاقة ومعقدة أكثر من التحديات الناشئة.

ومعاً، حققنا الكثير من الإنجازات وسلكنا طريقاً أفضل. وتضاعف عدد الدول ذات السيادة أربع مرات منذ عام ١٩٤٥. ويتمتع البشر بحياة أطول وأكثر صحة. ونحن أكثر إلماماً بالقراءة والكتابة وتعليماً. وفي الوقت الحال، بلغ العالم أعلى درجات التعاون الدولي في التاريخ. وبدءاً بإنشاء الأمم المتحدة، استثمرت الحكومات باستمرار المزيد من وسائل التعاون الجديدة. وتتيح تلك الأدوات خيارات جديدة، وبمحالا أوسع للحلول التوافقية وأطراً قانونية أكثر مما كانت تحظى به البشرية في أي وقت مضى. وأصبحت الأمم المتحدة حقا المنظمة العالمية الرئيسية التي تعمل من أجل السلام بدلا من الحرب؛ والازدهار بدلا من الفقر؛ وحياة كريمة للجميع، بدلا من انتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك، أود أنؤكد على أن الأعوام الـ ٧٠ الماضية كانت أفضل ٧٠ عاماً في التاريخ بالنسبة للبشرية.

ويربط إنشاء الأمم المتحدة، وهو معلم تاريخي بارز، ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا. والبشرية بأكملها مستعدة لاتخاذ خطوة واسعة أخرى نحو واقع جديد وأفضل.

وإنني متفائل بالمستقبل لأن لدينا الأمم المتحدة، ولأن لدينا تجربة مفيدة في التصدي للتحديات القائمة اليوم، ولأن

الدول الأعضاء أن تعتمد قوانين وسياسات عامة وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فمن شأن هذه القوانين والسياسات العامة أن تكفل استدامتها.

إنني أشعر بفخر عميق تجاه الإسهامات التي قدمها بلدي لقضايا الجنس البشري المشتركة. فخلال ربع القرن الماضي، سعت منغوليا بلا كلل إلى بناء مجتمع منفتح وعادل مع تحقيق اقتصاد السوق الحر، والديمقراطية القائمة على المشاركة، والسياسات البيئية التي تعمل وفقا لما يمليه الضمير. وأحرزنا تقدما ملحوظا في مجالات شفافية الحكم، ومشاركة المواطنين، والحد من الفساد والفقر. وفي ربع القرن الماضي، ازداد العمر المتوقع للمنغوليين سبع سنوات. وارتفع عامل الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٢٠ نقطة. ونحن نؤمن بحقوق الإنسان والإبداع البشري، ونعمل على تعزيز المبادرات الخاصة. وقطاعنا الخاص يولد أكثر من ٨٠ في المائة من نمو ناتجنا المحلي الإجمالي. ولقد تحول بلدي، خلال جيل واحد، تحولا سلميا من أحد الأنظمة الأكثر عزلة وانغلاقا في العالم إلى أحد الأنظمة الأكثر ديمقراطية وحيوية فيه.

وأنشأت منغوليا أيضا واحدا من النظم الانتخابية الأكثر فريدة وانفتاحا وتنافسا ونزاهة في منطقتنا. وهي تعتمد التصويت الإلكتروني على الصعيد الوطني، وتسجيل الناخبين بيومتريا. ولم نعد نستخدم الصناديق الخشبية أو الورقية أو أحبار الإصبع، وباتت مشاركة الجمهور تتخطى التصويت الإلكتروني.

أما الفساد فلا يزال يشكل تهديدا كبيرا. ومع ذلك، وبوجود سياسات شفافة ومحددة وقابلة للتنفيذ على مدى السنوات الخمس الماضية، انخفض مؤشر الفساد في بلدنا بمقدار الثلث، وفقا لمنظمة الشفافية الدولية. وسوف نواصل العمل على منع خطر الفساد بشكل رئيسي. ومنغوليا هي من بين البلدان الكبرى في العالم من حيث عدد وسائط الإعلام المستخدمة للفرد الواحد. فلدينا أكثر وسائط الاعلام انفتاحا، وبعدا عن الرقابة

وعملنا منذ ذلك الحين على تنفيذها. حققنا العديد من الأهداف، ولكننا فشلنا في تحقيق البعض الآخر. ومع ذلك، اجتاز المجتمع العالمي هذا الاختبار إلى حد كبير. نحن تعلمنا دروسا حول العمل معا، وخطونا خطوات كبيرة نحو تحقيق الأهداف الإيجابية. ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، أنتج المجتمع الدولي وثيقة جديدة تصنع التاريخ. أسرة الأمم المتحدة بكاملها وافقت على خارطة الطريق تلك نحو تحقيق التنمية المستدامة. فبات لدى البشرية الآن خطة عمل عالمية وطموحة حقا للسنوات الخمس عشرة المقبلة. وهذه الخطة التي تقوم على توافق الآراء وتشكل منهاجا عالميا، هي خطة للجميع، لأن كل إنسان له نصيب في مستقبل كوكبنا. فالأهداف ال ١٧ والغايات ال ١٦٩ هي أهداف وغايات حقيقية. بيد أنها تجسد أيضا حلم البشرية. والأمم عبر التاريخ لم تجمع أبدا من قبل على اتفاق عالمي كهذا.

إن خطتنا التاريخية لعام ٢٠٣٠ هي خطة شاملة ومستدامة. فلقد اتفقنا على أهداف ملحة بشأن مجموعة واسعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وحالات طوارئ بيئية. أوليس ذلك معجزة؟ بصوت واحد، تحمّل العالم بأسره قدرا كبيرا من المسؤوليات، واعتمد هذه الأهداف الجريئة. إنني أنوّه من ضمن الخطة بالأهداف الشاملة المتعلقة بتحقيق التنمية العالمية المستدامة. وألاحظ أن هذه الأهداف ترمي عمليا إلى إنقاذ أمننا الأرض لصالح الأجيال المقبلة، الأمر الذي أنقبله بسهولة من أجل الحفاظ على الجنس البشري الذي يعيش حالة من السعادة والمساواة. وأعتقد أنه يجب علينا أن نبني مؤسسات شاملة وقديرة، وننشئ مجتمعات مزدهرة، ومسالمة، ومنفتحة، وعادلة، ومنصفة. وبغية النهوض بتلك المجتمعات، تحتاج أسرة الأمم المتحدة إلى آليات قوية وشاملة ومنفتحة. ويجب أن تكون لدينا قوانين ومؤسسات يوثق بها في مجالات التنفيذ، والرصد، والمساءلة. وأناشد كل دولة من

قدما بحزم أمر يتوافق مع نداء الرئيس الذي دعا فيه إلى التزام جديد بالعمل.

واليوم، يواجه العالم مجموعة مذهلة من التحديات الجديدة على نطاق عالمي - من أسلحة الدمار الشامل إلى الاحترار العالمي؛ ومن انتهاكات لحقوق الإنسان إلى الكوارث الإنسانية؛ ومن الجرائم البشعة والإرهاب الشامل إلى انهيار دول سيادية؛ ومن إمدادات غير مؤكدة من الطاقة والغذاء والمياه إلى مواجهة التحديات الجديدة للحرية والأمن. وعند مواجهة التحديات العالمية، علينا أن نعترف بشيء واحد - ما من بلد، كبيرا كان أو صغيرا، يمكنه أن يتصدى لهذه التحديات بمفرده. لذلك، هناك حاجة إلى تنسيق الإجراءات بين جميع الأطراف والبلدان.

وعندما تتحد جميع الثقافات والحضارات، يمكننا أن نتصدى للتحديات العالمية. والدورة الحادية والعشرون المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في باريس في وقت لاحق من هذا العام، سوف تكون أول اختبار جديد. وسوف تتطلب أوسع تعاون ممكن من جميع البلدان. وعلينا جميعا أن نتحمل المسؤولية عن حماية كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

ويجب أن نعمل جميعا من أجل كفالة تحقيق العدالة والإنصاف في جميع أنحاء العالم. ويجب على كل الدول والحكومات الإسهام بنشاط فيما يحقق الصالح العالمي حسب قدرات كل منها ومسؤولياتها.

وما برحت منغوليا ملتزمة بتقديم إسهامها المتواضع لتعزيز الرفاه العالمي، ونحن المغول نحرص على تقديم المساهمة. ويعمل حفظة السلام لدينا بكل فخر - جنبا إلى جنب مع زملائهم من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة - للحفاظ على صون النظام والأمن الدوليين. وقد أصبحت منغوليا أحد أكبر ٢٠

الخاصة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي واستخدام الإنترنت بشكل رائج. ولدينا ما يزيد قليلا على ثلاثة ملايين مواطن، ومع ذلك نشعر وكأن هناك ثلاثة ملايين صحافي أيضا. ومما يجعل مجتمعنا أكثر صحة هو وجود تكنولوجيات وسائط الإعلام الجديدة، والشفافية، والتدقيق العام.

ولقد اعتمدنا ونفذنا مجموعة من القوانين التي تتعلق بإنشاء جهاز قضائي منفتح، وعادل، وذو منحى خدماتي. ونظرا لأن هذه العملية تجري في ظل مراقبة مدنية صارمة، فإن الشعب في صدد استعادة ثقته بوجود محاكم عادلة. وأنشأنا أيضا أنظمة ومؤسسات بشأن جلسات الاستماع العامة، والديمقراطية القائمة على المشاركة. ونحن نعمل بحكمة أيضا على إنفاذ قانون يسمى الحساب البلوري - وهو قانون شفاف يتعلق بالميزانية ويقتضي الكشف الكامل عن النفقات العامة.

والتعليم مفتاح التنمية البشرية وتنمية البلد. فهناك ما يزيد على ثلث السكان يشاركون في الأنشطة التعليمية. ونظامنا التعليمي الذي بات أكثر تمحورا حول الطلاب مما كان عليه في السابق، يشدد على مشاركتهم العملية في أنشطة التعلم. وتعتمد حكومتنا أيضا الآن إلى تغطية الرسوم الدراسية إذا قبل مواطن منغولي في واحدة من أهم جامعات العالم.

ونحن نؤمن بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فمنغوليا تؤيد الأمم المتحدة بقوة في هذه القضية. وإذا أريد النهوض بالمجتمعات، فنحن بحاجة إلى مزيد من النساء في مجال الخدمة العامة على جميع المستويات، المحلية والعالمية. وإذا شغلت المرأة المزيد من مناصب السلطة، فسيكون لدينا قدر أقل من المعاناة والصراعات، وقدر أكبر من الانسجام والمشاركة المدنية. وجميع هذه الجهود من جانب المواطنين المنغوليين تشكل منهاجا عادلا، وشفافا، وشاملا، وخاضعا للمساءلة، وعملي المنحى لإرشادنا في السير على طريق التنمية المستدامة. وأنا واثق من أن البناء على هذه النجاحات الأساسية والمضي

على الساحة العالمية. وسيكفل لكل دولة من الدول الأعضاء استقلالها وسلامتها وحقوقها في التنمية. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى القيام بدور نشط في هذه القضية.

كما ترأس بلدنا بنجاح أكثر الحركات الديمقراطية المرموقة في العالم - مجتمع الديمقراطيات - لمدة سنتين. وترأس منغوليا حاليا تحالف الحرية على شبكة الإنترنت، وهي أول بلد آسيوي يقود تلك الجماعة الهامة، ونعمل على تعزيز تعميم الوصول إلى الإنترنت. ونؤيد عقد اتفاقية شاملة بشأن حرية الإنترنت، على أن يوافق عليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأناشد الجميع العمل على نحو جماعي من أجل النهوض بالثورة الرقمية العالمية الكبيرة، وذلك من أجل جلب مزيد من الرخاء للبشرية.

وما فتئت منغوليا تسعى للتوصل إلى سياسة خارجية سلمية وشاملة ومتعددة الركائز. وقد مكنا هذا الموقف من إعلان منغوليا دولة على الحياد الدائم. وتتسق قوانيننا الوطنية والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها منغوليا مع مبادئ الحياد. ولذلك، فإنني ألتزم تفهم الأعضاء ودعمهم للجهود التي تبذلها منغوليا نحو التوصل لسياسة خارجية سلمية وشاملة وفعالة ومحيدة. وإنني على اقتناع بأن مركز الحياد الدائم لمنغوليا سيسهم في تعزيز السلام والأمن والتنمية في منطقتنا وفي العالم بوجه عام.

وقد استضافت منغوليا مؤخرا منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعُقد في بلدنا للمرة الأولى اجتماع الخريف للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأجرى خبراء حقوق الإنسان والبرلمانيون الأوروبيون مناقشات ومبادلات مثمرة وحيوية. كما أتاح لهم المؤتمر فرصة رائعة ليتفهموا بأنفسهم ما حققناه من إنجازات في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وممارسة سيادة القانون، وإدارة مجتمع شامل للجميع يتسم بالتعددية.

مساهما في حفظ السلام في العالم. وحتى الآن، عمل ١٤ ٠٠٠ من حفظة السلام المنغوليين في الخدمة الفعلية في البؤر العالمية الساخنة. ويمثل هذا عددا كبيرا بالنسبة لحجم السكان لدينا.

ونحن متحمسون لأن نتشاطر خبراتنا في الانتقال إلى الديمقراطية في سعينا من أجل الحرية والعدالة والتنمية. فعندما أسهم المواطنون المنغوليون وتعاونوا بنشاط مع البلدان في منطقتنا وخارجها، جعلنا نجاحنا أكثر استدامة. ونحن نهتم اهتماما عميقا بتحقيق الاستقرار العالمي. ويرى المنغوليون أنه يجب علينا الحفاظ على كوكبنا من خلال إزالة الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم.

وقد حافظ بلدنا على مدى ٢٣ سنة على مركزه باعتباره خاليا من الأسلحة النووية. ويجب على أي دولة تسعى إلى حيازة الطاقة النووية ألا تعرض لخطر سلام البلدان المستقلة المجاورة وأمنها. ونرى أن حل هذه التحديات هو المشاركة وليس العزلة. ونرى أن تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والثقة المتبادلة بين البلدان أمر حيوي. وفي آسيا، تعد منغوليا دولة من دول عدم الانحياز ووسيطا نزيها يعزز السلام والأمن الدوليين. وقد أطلقنا مبادرة إقليمية على غرار مبادرة حوار هلسنكي، تعرف باسم حوار أولانباتار بشأن أمن شمال شرق آسيا. وفي إطار المبادرة الأمنية هذه، استضافت منغوليا اجتماعات ومؤتمرات، وندوات متعددة الأطراف لدراسة قضايا السلام والأمن وساعدت في تنظيمها. كما وضعنا برنامجا مشتركا باسم المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، أو منتدى - آسيا. وتمس الحاجة إلى إنشاء قاعدة صلبة وشاملة لإقامة حوار شامل يضم جميع الدول الآسيوية.

وسيسعى منتدى - آسيا إلى تشجيع المساواة في التمثيل بين مصالح جميع الدول ذات السيادة في آسيا، سواء كانت كبيرة أم صغيرة. ويتعين على جميع الدول أن تأخذ في الاعتبار شواغل جميع الدول الأخرى، بدلا من التناحر فيما بينها

في صميم إنسانيتنا المشتركة. وسيجري تحديد مهمتها بوعي جديد أكثر عمقا بقدسية حياة كل إنسان وكرامته، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الدين. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من الحالات التي تنطوي على انتهاكات وحشية للكرامة والحقوق الإنسانية. وهناك أمر واحد مؤكد، وهو أنه ينبغي على كل دولة أن تسعى دائما إلى تحقيق الحكم الرشيد، وسيادة القانون، ووجود سياسات صارمة لحقوق الإنسان.

وأؤكد من جديد على نداءات جميع المتكلمين في الجمعية العامة بأننا يجب أن نتعهد بممارسة قيادة واضحة وحاسمة في التصدي بفعالية للتحديات الصعبة المقبلة وفي الوفاء بالمهام الأساسية للأمم المتحدة. ولدينا الكثير من الفرص لإفادة العالم، فنحن أول من توفر له في التاريخ الإمكانيات والتكنولوجيا والموارد لحل مشاكل العالم.

وعندما أراقب العروض العملاقة للقوة العسكرية، أفكر في المبالغ الطائلة وقدر الإبداع البشري والوقت المستغرق لإنتاج معدات الحرب وأسلحة الدمار الشامل. فجزء بسيط من الأموال التي ننفقها والتكنولوجيا التي طورها لتقدم مثل هذه العروض الحربية المتباهية بقوتها، يمكننا أن نحل العديد من المسائل المثيرة للقلق اليوم. كما أن لدينا جيل من الشباب النشيط والذكي والبارع في أمور التكنولوجيا، الذي سيتحمل قريبا ما نواجهه من تحديات صعبة بما لديه من حلول مبتكرة ودينامية وماهرة. إنهم يضيفوا علينا الأمل والطمأنينة.

وأود أن أكرر التأكيد على أن الغرض من الأمم المتحدة كان دائما تعزيز السلام العالمي، وحماية بني البشر، والإسهام في الرفاه العالمي. ونحن جميعا نعلم أن هناك انتقادات تستند إلى أسس متينة موجهة إلى الأمم المتحدة. وإذا أريد للأمم المتحدة البقاء على قيد الحياة في الواقع الجديد، يجب أن نتبنى إحداث تغيير جوهري. ونحن بحاجة إلى إصلاحات لبناء دار عادلة وتشمل الجميع. وإذا تأخرنا في العمل، سيصبح التغيير أكثر

ويشرفنا أن نستضيف العديد من المناسبات في الأشهر والسنة القادمة في عاصمتنا. والأهم من ذلك أن الاجتماع الآسيوي الأوروبي الحادي عشر سيعقد في منغوليا في صيف عام ٢٠١٦. وسيجتمع قادة ٥٣ بلدا من آسيا وأوروبا في منغوليا في اليوبيل العشرين التاريخي لتأسيس الاجتماع الآسيوي الأوروبي. وإنني أتطلع مخلصا إلى الترحيب بهم. وستزيد منغوليا من توطيد مبادرات السلام وتعزيزها، وكذلك توطيد دورنا كوسيط وتعزيزه. وأبوأنا مفتوحة دائما للحوار والمشاركة. وسنقول دائما إن الجميع مرحب بهم للتعاون معنا بروح من الحرية والعدالة والرخاء. ونحن على استعداد لنشاطات الدروس التي تعلمناها، وللإستماع بعضنا البعض والتعلم من الدروس المستفادة لدى الدول الأخرى.

وأود أن أشدد على أن منغوليا تسعى للمرة الأولى للحصول على عضوية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ونرى أن مجلس حقوق الإنسان هيئة بالغة الأهمية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم. ويشكل محفلا للمناقشات المفتوحة بشأن مسائل حقوق الإنسان، ويؤثر تأثيرا إيجابيا على السياسات الوطنية والدولية. وتؤكد منغوليا من جديد على التزامها التام بتعزيز حقوق الإنسان، وعلى استعدادنا لنشاطات خبراتنا في الانتقال إلى الديمقراطية، ومكافحة الفساد، وإلغاء عقوبة الإعدام، وضمان حقوق الإنسان الحقيقية. وإنني ألتمس من كل دولة من الدول الأعضاء أن يطال دعمها القيم ترشيح منغوليا لمجلس حقوق الإنسان في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر.

ونحن - الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - بحاجة إلى تعبئة كامل إمكانيات البشرية من أجل تحقيق الغرض الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة، ألا وهو تعزيز السلام، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وأرى أنه، في القرن الحادي والعشرين، ستظل الأمم المتحدة

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس يوهانس (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يهنئ الرئيس على توليه رئاسة هذه الدورة الهامة. وقد وجدنا إلهاما في موضوع المناقشة العامة: "الأمم المتحدة في ذكراها السبعين: التزام جديد بالعمل". واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للدانرك، وهي قدوة في التفاني الحقيقي والتفاني في عمل المنظمة، ومن إحدى الدول الأعضاء القليلة جدا التي أوفت بالتزامها بتخصيص نسبة ٧,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

إن الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة تمثل فرصة أخرى للتأمل الواضح في الدروس المستفادة وفي مستقبل المنظمة. إن ما شهدناه مشروعا رائعا نهض من رماد مأساة رهيبة، بالاقتران مع الهدف السامي المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وقد شهدنا خطة عمل ما انفك يتسع نطاقها باستمرار في مجالات التعاون في إطار الركائز الأساسية وخارجه، أي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولقد شهدنا الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة والدول الأعضاء من أجل التكيف مع التحديات الجديدة والتحديات الرئيسية في نموذج العلاقات الدولية. ونتيجة لذلك، تعمل الأمم المتحدة باطراد على استحداث ولايات جديدة، وصلت إلى مستوى من التعقيد لم تشهده قط من قبل. وبالطبع، فإن الأمم المتحدة ليست ترياقا لكل الشرور البشرية. فتاريخها يتأرجح صعودا وهبوطا بين الإنجازات والإخفاقات. وفي الوقت نفسه، نعرف جميعا أن الزيادة في عدد المهام المسندة إليها وعمقها لم تقابلها زيادة في الموارد اللازمة لتحقيق جميع الأهداف. وأصبحت ممارسة مألوفة أن يطلب من الأمم المتحدة أن تفعل الكثير بقليل من الموارد.

إيلاما وأكثر صعوبة. فالأمم المتحدة لا تزال هي هيئتنا العالمية الأهم والأكثر تمثيلا. ويستند تأسيسها إلى الحفاظ على حقوق جميع الدول ومصالحها، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، لكي يكون لها صوت، ولتتمكن من التصويت، ولتكون جزءا من دارنا الإنسانية المشتركة. والأكثر أهمية من أي وقت مضى، أن الأمم المتحدة هي دارنا المشتركة التي يمكن للدول أن تجتمع فيها وتجد حلولاً للتغلب على التحديات التي تواجه العالم.

إذا كانت فترة الـ ٧٠ عاما التي شهدناها منذ إنشاء الأمم المتحدة أفضل ٧٠ عاما على الإطلاق، كما أعتقد، فلنجعل الـ ٧٠ عاما المقبلة حتى أفضل منها.

نحن بنو البشر نبدع في عملنا عندما نواجه التحديات وعندما نمارس الشجاعة والروح والقيادة بصورة جماعية. ومع أهداف التنمية المستدامة، أصبحنا جميعا من البلدان النامية، ولدينا جميعا مصلحة في نجاح خططنا. إذ لا وجود لمستقبل من دون السلام، ولا وجود كوكب من دون الاستدامة، ولا وجود للإنسانية من دون العدالة. فلنناضل من أجل تحقيق النصر، فلنكن جميعا من الأنصار، ولنرفع راياتنا خفاقة عند خط النهاية، ولنقدمها جميعا بكل فخر للجيل المقبل لكونها الجميل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس منغوليا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد إلبغودورج تساخيا، رئيس منغوليا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس رومانيا.

اصطُحِب السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الأمم المتحدة لبلدي الفرصة للمشاركة في المناقشات بشأن العمل المتعلقة بالقضايا العالمية عن طريق الحوار والتعاون عبر جميع القارات. في أعقاب الحرب الباردة، شاركت الأمم المتحدة بمهمة في دعم رومانيا خلال مرحلة التحول الاقتصادي الصعبة والتحول إلى الديمقراطية. وقدمت صناديق وبرامج الأمم المتحدة المساعدة إلى رومانيا لمعالجة المشاكل المتصلة بالأطفال، والسكان، والصحة، والبيئة، إلى جانب العديد من المشاكل الأخرى. أود بوجه الخصوص أن أشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجوده في بلدي مدة ٤٥ عاما.

إن الذكرى السنوية الستين لانضمامنا للأمم المتحدة تمكننا من استرجاع شريط الزمن الماضي. فرومانيا بلد قوته الاقتصادية محدودة. ومع ذلك، نعز بتقدم مساهمات كبيرة في أهداف الأمم المتحدة طوال العقود الستة من عضويتنا فيها. ومن حيث الجوهر كانت قائمة على الاعتماد على الدبلوماسية المتعددة الأطراف والقانون الدولي وسمو الوسائل السلمية على استخدام القوة سعيا إلى تحقيق المصالح الوطنية.

كثيرا ما كانت رومانيا في طليعة الحملات الرئيسية للأمم المتحدة. وأود أن أبرز بضعة مواضيع كانت محور تركيز المبادرات التي أخذت زمامها رومانيا في الجمعية العامة ومجلس الأمن ومختلف هيئات حقوق الإنسان. وهي تشمل، في جملة أمور، تحديد الأسلحة ونزع السلاح، والعلاقات الجيدة بين الدول المجاورة، ودور العلم والتكنولوجيا في التنمية، وهو دور أكثر فعالية وتأثيرا بالنسبة للشباب، وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية، وتعزيز الديمقراطية وتوطيد أركانها.

ومنذ عام ١٩٩١، شاركت وحدات رومانية في عمليات حفظ السلام في جميع القارات من أنغولا إلى كمبوديا، ومن الصومال إلى هايتي، ومن يوغوسلافيا السابقة إلى رواندا. وعلاوة على ذلك، تستضيف رومانيا معهد حماية

إن ميثاق الأمم المتحدة، بعد أن خضع مدة ٧٠ عاما لاختبارات قاسية، برهن على أنه وثيقة رائعة صمدت أمام اختبار الزمن. تمت صياغة الميثاق بوصفه مجموعة متينة من المبادئ والقواعد التي تحكم السلوك الدولي. لقد تم توحيه بطريقة ذكية مكّنت من توفير المرونة الكافية لتصميم السبل والوسائل الحقيقية الكفيلة بمعالجة الحالات المتزايدة التعقيد. عملت الأمم المتحدة باطراد على ترسيخ رسالتها وشرعيتها العالميتين، ومما يبعث على الإعجاب أنها وضعت وعززت مجموعة من صكوك القانون الدولي تشمل تقريبا جميع مجالات التعاون الدولي. ويمكن أن تكون في بعض الأحيان ملائمة لبعض الدول الأعضاء أو أصحاب المصالح الآخرين للإشارة إلى حالات الفشل في المنظمة. وينبغي أن نسعى أكثر لتحديد حجم العمل الوقائي الذي تضطلع به المنظمة. من المسلم به أن من الصعب جدا قياس الوقاية، ونترع إلى التقليل من أهميتها من بين الإنجازات التي حققتها المنظمة. وعلى نفس المنوال، يجدر بنا أن نذكر أنفسنا بأن الأمم المتحدة ليست منظمة جاءت من فراغ وليست كيانا مستقلا أو ذاتية الحكم. بل إن الأمم المتحدة ما هي إلا نتاجنا، نحن، الدول الأعضاء، التي تعيش في كنف الثقة والموارد التي نستثمرها فيها.

إن رومانيا من بين البلدان التي أعربت عن ثقتها الكاملة وغير المشروطة ودعمت الأمم المتحدة. وعام ٢٠١٥ عام استثنائي بالنسبة لبلدي، لأنه العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الستين لانضمام رومانيا إلى المنظمة. ساعدت الأمم المتحدة رومانيا بطرق مختلفة خلال فترات عديدة تلت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. في البداية، على الرغم من أن رومانيا كانت جزءا من مجموعة متجانسة من البلدان الشيوعية السابقة، وجدت في تلك السنوات إطارا مؤاتيا، هنا في الأمم المتحدة، تؤكد فيه استقرارها الوطني وتكون فيه الأصدقاء والشركاء في جميع أرجاء العالم. وفي وقت لاحق، أتاحت

لها. وبعد عشر سنوات من إقرار مسؤولية الحماية، ينبغي لنا أن نواصل دعم تلك المسؤولية من خلال تحديد الطرق المثلى لفهمها وتنفيذها وتفعيلها.

إن موجات الهجرة الهائلة الحالية ليست إلا واحدة من العواقب المقلقة للتراعات الداخلية والدولية في الشرق الأوسط ومنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. وتلك الظاهرة تتطلب ما هو أكثر من مجرد الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة للاجئين. وعلى الأمم المتحدة، أيضاً، أن تعالج الأسباب الجذرية للهجرة، بطريقة واقعية وفعالة. ينبغي الكف عن تدمير النسيج الاجتماعي للمجتمعات التي تمزقها النزاعات، ومساعدة السكان على الإفلات من براثن الفقر المدقع، ومساعدة الشباب على استعادة الأمل في مستقبل أفضل، ومساعدة الأفراد على إعادة بناء كرامتهم. ومن خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في هذا الصدد. ولكي يتسنى ذلك، ربما تكون هناك حاجة لإصلاح شامل لهيكل المساعدة الإنمائية الرسمية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تكون أقل تساهلاً فيما يتعلق بالنزاعات التي طال أمدها في منطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا، وفي جورجيا وفي ناغورنو كاراباخ. وحيثما يقترن الوضع الراهن بظروف تعارض مع القانون الدولي، يكون الوضع هشاً دائماً، وربما يفضي إلى تفشي العنف أحياناً. وعلاوة على ذلك، فإن تقاعسنا عن التصرف في مثل تلك الحالات يعطي انطباعاً خاطئاً بأن المكاسب الإقليمية غير المشروعة - على حساب الدول المستقلة ذات السيادة - ممكنة بل ويمكن التسامح بشأنها. هذا هو الحال بالنسبة للوضع في أوكرانيا، الذي لم تتخذ الأمم المتحدة، ومجلس الأمن خصوصاً، الإجراءات المتوقعة حياله، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وندعو أعضاء مجلس الأمن كافة إلى التصرف بصورة مسؤولة لصالح السلم والأمن الدوليين ووفقاً للقانون الدولي لدى تناول الوضع في أوكرانيا.

وأمن المواطن، الذي يسهم في تدريب فئات خاصة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وبدءاً من عام ٢٠٠٨، أصبحت رومانيا جزءاً من أحد أكثر الترتيبات إبداعاً لحماية اللاجئين من خلال استضافتها لأول مركز انتقالي لحالات الطوارئ في تيميسوارا، الذي جاء نتيجة لاتفاق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وبعد قرابة عقدين كانت رومانيا هي المتلقي خلالهما، أصبحت رومانيا من مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان في منطقتنا وخارجها.

وفي مناسبة الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، نعتقد أن هذه المنظمة ليست في حاجة لإثبات شرعية أعمالها. بل إنها تحتاج إلى تعزيز القدرات والجاهزية للتحرك وحشد الإرادة السياسية للدول الأعضاء، لكي يتسنى لها مواصلة تعزيز دورها في صون السلم والأمن الدوليين والنهوض بالمنافع العالمية العامة. ومرة أخرى، فإن ذلك الدور يخضع لاختبارات جمة في هذه الأيام.

والأمم المتحدة مطالبة بأن تقوم، بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية وفرادى الدول، باعتماد التزامات جديدة لمكافحة الإرهاب بجميع مظاهره - ويستوي في ذلك الجرائم الخسيسة ضد الأبرياء، والتدمير الهمجي للتراث الثقافي المشترك للبشرية، أو ذلك الشكل المقيت الذي لم يسبق له مثيل للإرهاب الذي يمارسه ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش)، والذي تشكل أفعاله انتهاكات صارخة للقانون الدولي وحقوق الإنسان التي تسعى جاهدين للنهوض بها.

وفي هذه المرحلة، أود أن أكرر تأييد رومانيا لمبادرة فرنسا والمكسيك باقتراح التوصل إلى اتفاق جماعي وطوعي بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن عدم استخدام حق النقض عندما يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات لمنع حالات الفظائع الجماعية وجرائم الحرب الواسعة النطاق أو وضع حد

قدم للأمم العام في ٢٣ حزيران/يونيه، هو استمرار لتقليد ما بين الحربين الذي درجت عليه بلادي في إدارة علاقاتها الدولية في إطار الامتثال الكامل للقانون الدولي.

وتوطيد العدالة الدولية، والحاجة إلى وضع حد للإفلات من العقاب ينبغي أن يؤدي إلى نهج قانوني معزز لإرهاب الدولي. فالإرهاب يمثل أسوأ الجرائم ضد الأفراد والمجتمعات. ورومانيا ترى أن على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد لمكافحة الإرهاب بأدوات القانون، بما في ذلك القانون الجنائي الدولي. وإذ نضع ذلك الهدف نصب أعيننا، فقد أطلقت رومانيا وإسبانيا عملية للتفكير في إمكانية إنشاء محكمة دولية لجريمة الإرهاب. ونذكر تماماً الصعوبات المفاهيمية والعملية التي تنطوي عليها تلك المهمة. ومع ذلك، فإن القيم التي تقف وراء ذلك التفكير، والتي تهدف إلى تعزيز سيادة القانون في سعيها المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب، ستولد أفكاراً جديدة لأدوات قانونية مبتكرة على الأرجح.

ونعتقد أن عملية التفكير هذه بحد ذاتها تستحق الاهتمام، لأنها ستدعم المناقشة حول تعزيز قيم العدالة والقانون الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو جميع الوفود المعنية إلى المشاركة في مناقشات بحسن نية بشأن كيفية تنفيذ تلك القيم في مكافحة الإرهاب.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس رومانيا على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد كلاوس فيرنر يوهانس، رئيس رومانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب الملك مسواقي الثالث، عاهل مملكة سوازيلند

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب عاهل مملكة سوازيلند.

وترحب رومانيا ترحيباً حاراً بالاتفاق المبرم بشأن البرنامج النووي الإيراني. ذلك الاتفاق الذي يبرهن على أنه ما من شيء مستحيل، إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحقة وكان هناك رجال دولة أصحاب رؤية يشاركون في اتخاذ خطوات جريئة. ونثني كذلك على الدور الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكل اقتدار في هذا الشأن. والاتفاق فيما يتعلق بتلك المشكلة التي طال أمدها يثبت مرة أخرى فضائل الدبلوماسية والمفاوضات التي تجرى بحسن نية وأناة، بدعم من الخبرات التي تكونت لدى منظومة الأمم المتحدة. ونأمل أن نرى مزيداً من منافع ذلك الاتفاق في السياق الأوسع لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وأود أن أدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى عدم تفويت الفرصة لإبرام اتفاق جديد ملزم وطموح فيما يتعلق بتغير المناخ. والوقت لا يزال مؤاتياً، في ضوء التزامات الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن النشاط المكثف للمجتمع المدني. ومن المتوقع أن يحذو المساهمون الرئيسيون الآخرون حذو الاتحاد الأوروبي إزاء ظاهرة الاحترار العالمي. فالشعوب في كل مكان، وبالأخص في البلدان الجزرية الصغيرة، التي يهدد الخطر وجودها المادي ذاته، تنتظر التزامات جديدة قبل فوات الأوان.

وفيما يتجاوز التكوين المواضيعي والجغرافي لدبلوماسية الأمم المتحدة، نعتقد أن أساسيات منظمنا تتمثل في تدوين القانون الدولي وبلورته بصورة تدريجية. ورومانيا تعتبر القانون الدولي والعدالة الدولية قيماً أساسية للبشرية. وعلينا ألا نتوقف عن العمل من أجل تعزيز توكيد مبادئ القانون الدولي، التي تمثل علامة بارزة لمجتمعنا من الأمم في كل الأوقات.

ونحن نعتبر الذكرى السنوية الستين لقبول رومانيا عضواً في الأمم المتحدة خطوة هامة تتعلق بالتزامنا تجاه العدالة الدولية. ورومانيا كانت الدولة العضو الثانية والسبعين التي تقبل بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية. وإعلاننا، الذي

دوراً بارزاً في مكافحة تلك الأمراض. وإننا نناشد الأمم المتحدة مواصلة مساعدة أفريقيا على الخروج من دوامة الفقر والمرض، بينما تسعى القارة إلى تنفيذ خططها لعام ٢٠٦٣، الرامية إلى القضاء على الفقر وتوفير الرخاء للجميع.

إن لدى أفريقيا إمكانات عظيمة للاستثمار. وما يبقى هو هئية البيئة المطلوبة للنمو الاقتصادي. ونعتقد بقوة أن منظومة الأمم المتحدة تستطيع إقامة قرية عالمية هادئة وخالية من الخوف والعنف. وقد اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية، الهادفة إلى تحرير البشر من الفقر والجوع، بإيجاد الرخاء في بيئة آمنة يسودها السلام وتوفر مستويات معيشية أساسية مقبولة (القرار ٢/٥٥). ونحن سعداء بملاحظة أن قرارنا قد أسفر عموماً عن نتائج إيجابية ترقى إلى مستوى المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة.

والتقدم الباهر المشهود خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يجعلنا على ثقة بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) ستحظى بنجاح أكبر. ولدينا أسباب وجيهة بتجربتنا بتوقع تحولاً مستداماً للدول على مدى الأعوام الـ ١٥ المقبلة. ووجودنا هنا ينبغي أن يعني التزاماً متجدداً بعزمنا.

إن مملكة إسواتيني هي إحدى الدول العديدة التي أفادت بتحقيق تقدم كبير في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وجهت ذلك التقدم خريطة طريق يوجهها الشعب، وتقودنا نحو "رؤية حتى عام ٢٠٢٢"، وهي خطة صممتها سوازيلند لدفع المملكة لكي تصبح بلداً متقدماً النمو ودولة تنمية. وإننا ندرك تماماً التحديات التي تنتظرنا على الطريق، ولكن لدي ثقة كاملة في قدرات أبناء شعبنا. فقد عملوا بصورة مضيئة على مدار السنين لكي يصلوا بنا إلى ما نحن عليه اليوم. ومع أنه قد لا تكون لدينا وفرة من الموارد الطبيعية، فإن لدينا قوة عاملة مبدعة ومتعلمة، يوحدتها مقصد مشترك.

وإذ تفتتح أفريقيا أسواقاً تجارية وفرصاً استثمارية جديدة، اتبعت مملكة إسواتيني مسارا سريعاً للإصلاح مما

اصطُحِب الملك مسواقي الثالث، عاهل مملكة سوازيلند، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنياية (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك مسواقي الثالث، عاهل مملكة سوازيلند وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك مسواقي الثالث (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أحاطب الجمعية العامة ونحن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء منظمنا العالمية. ومن المهم في هذه المرحلة أن نعاود النظر في الأهداف التأسيسية للأمم المتحدة، لنقرر ما إذا كنا قد استطعنا الارتقاء إلى مستوى ما طلبته منا منذ إنشائها. فقد أنشئت الأمم المتحدة أساساً لتعزيز السلام والاستقرار بين بني البشر وللمساعدة الدول على التطور اجتماعياً واقتصادياً، وهذه ليست سوى بضعة أمثلة على الأهداف التأسيسية. وهذه الدورة السنوية تتيح لنا فرصة لاستعراض الأهداف التي حددها أسلافنا وإعادة الالتزام بها.

لقد أحرز تقدم هائل على عدد من الجهات الاجتماعية، فيما تحقق نمو واضح في اقتصادات الدول وتنميتها. لكن ذلك النجاح ترافق مع تحدياته التي يتعين التصدي لها بروح من التعاون العالمي، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التقدم السلمي والتنمية مع كفاءة عدم تخلف أحد عن الركب. وإننا نحث الأمم المتحدة على مواصلة أداء دورها في تعزيز نهج جماعي لتجاوز جميع العوائق.

إن قدرات الأمم المتحدة ونجاحاتها موثقة توثيقاً جيداً. وقد شهدنا الأمم المتحدة تؤدي دوراً بارزاً في حل النزاعات في القارة الأفريقية وفي أجزاء أخرى من العالم. ودورها في كبح تفشي وباء الإيبولا موضع تقدير. ومع أننا لم نقض على المرض كلياً، فإننا نشيد بالجهود الجبارة التي تبذلها المنظمة لمنع انتشاره. ونحیی الأمم المتحدة أيضاً على إطلاق مبادرات مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي يؤدي

الأعمال الحرة في المرحلتين الثانوية والجامعية. ونحن على ثقة بأن هذه المبادرات، من بين مبادرات أخرى كثيرة، ستفضي إلى ظهور جيل في المستقبل يتوفر على المهارات الحياتية اللازمة لتقديم حلول للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من شبابنا العاطلين عن العمل اليوم. كما تعمل المملكة على إنشاء مجتمعات للابتكار من شأنها أن تزود شبابنا بالمهارات الإبداعية اللازمة لتمكينهم من الإسهام في التنمية المستدامة للبلد.

لا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي استنفد مواردنا الصحية إلى أقصى حد، يشكل تحديا يتطلب منا بذل جهود جماعية. وقد اتخذنا قرارا، كدولة، بأن نصبح أحد أوائل البلدان الأفريقية، التي تشهد حالة وبائية عامة، تحقق هدف جيل خال من الإيدز في عام ٢٠٢٢، وهي رؤية تتفق مع الخطة العالمية لإنهاء مرض الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

ولا تزال مملكة إسواتيني تعتمد إلى حد كبير على الزراعة كوسيلة لتأمين دخلها وتحقيق الازدهار. وقد وُضعت برامج تهدف إلى زيادة الإنتاج الغذائي والقضاء على الجوع وتحسين التغذية. وبدأ تنفيذ برنامج لدعم مدخلات المزارع يهدف إلى زيادة المحاصيل من خلال توفير الجرارات الزراعية والبذور والأسمدة. وقد استثمر البلد أيضا بشكل كبير في بناء السدود للاستفادة من المياه، ونأمل أن يواصل أصدقاء المملكة الانخراط معنا في بناء المزيد من هذه المرافق. إن السدود تساعد العديد من أبناء شعبنا في ري محاصيلهم. ونحن نتطلع إلى المؤسسات المالية الدولية لدعم تلك المبادرات. لكن يساورنا القلق جراء أن بعض هذا الدعم يكون رهنا بشروط صارمة ذات عواقب تجعل البلدان المتلقية أسوأ حالا. لذلك، فإننا نناشد الأمم المتحدة التصدي لتلك الظاهرة التي تقوض بشكل خطير أهداف خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

إننا ندرك تماما أننا سنحقق نجاحا محدودا، إذا عملنا لوحدها. ولذلك، من المهم أن تدعم البلدان المتقدمة النمو في

أسفر عن زيادة سهولة تنفيذ الأعمال. كما حسن تطوير الهياكل الأساسية الوصول المباشر إلى الأسواق العالمية عبر إنجاز مطارنا الدولي الجديد، بموازاة توفير فرص استثمارية عديدة في محيطه المباشر.

ونعتقد أن المطار سيؤدي إلى إقامة مشاريع فرعية، يمكن أن توفر فرص عمل وتضيف الزخم اللازم لنمونا الاقتصادي.

لا يزال الوصول إلى أسواق العالم المتقدم النمو أمرا حاسما بالنسبة لأفريقيا التي تنعم بموارد معدنية، ولكنها لا تزال حتى الآن تواجه تحديات الفقر والجوع والبطالة. ودعم الأمم المتحدة ضروري إذا أردنا التعامل بنجاح مع المهمة الضخمة المتمثلة في تطوير البنية التحتية، لكي نتمكن من إضافة قيمة لمواردنا الطبيعية. ويتوقف نجاح التجارة والاستثمار أيضا إلى حد كبير على الإمدادات الموثوقة بها والمستدامة للطاقة. ونتيجة لذلك، لدينا الآن استراتيجية شاملة وبرنامج عمل يحددان الثغرات التي ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة في قطاع الطاقة معالجتها. وهما يتيحان فرصا حقيقية للاستثمار في ذلك القطاع، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة.

وبينما نصبو إلى عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز، حيث يمكن للحياة بجميع أشكالها أن تزدهر، فإن من المهم للغاية جعل تمكين الشباب محوريا لتحقيق ذلك الهدف. وبلوغ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي نسبة ٩٧ في المائة يشكل معلما هاما بالنسبة لبلدنا، ونحن نسعى لضمان توفير التعليم للجميع. ويتطلب التعليم المستدام استكمال معدلات الالتحاق المرتفعة تلك بتعليم جيد يكون متاحا أيضا في مراحل التعليم الثانوي والعالي والجامعي.

إننا لا نزال نواجه تحديات فيما يخص الوفاء بذلك المطلوب، وندعو أصدقاءنا في العالم إلى الدخول في شراكة معنا لكي لا نصبح ضحايا لنجاحنا. إننا نعترف بالموهب التعليمية المتميزة ونكافئ أصحابها من خلال مبادرات لتنمية قدراتهم على مباشرة

عن هيئة موحدة. وإذا كانت الأمم المتحدة منقسمة بشأن الولايات التي تأذن بها للتصدي للتحديات التي تتطلب نهجا جماعيا، فإنها تخاطر بمفاقمة هذه المشاكل. ومن الأهمية بمكان أنه، عندما تواجه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حالات نزاع أن تحلها بصوت واحد.

إن الحرب المطولة في سورية لا تزال تشكل تحديا كبيرا للأمم المتحدة. ومن عواقبه الخطيرة أزمة اللاجئين التي نواجهها اليوم وتؤثر على البلدان المجاورة، وفي الآونة الأخيرة، أثرت على العديد من الدول الأوروبية. ونشيد بكل البلدان التي قبلت اللاجئين، وقدمت لهم الغذاء والمأوى، ونحن نناشد الشعب السوري العمل معا من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم لخلافاتهم. ولا يمكن أن يكون هناك سوى حل واحد لهذا المأزق، ويتمثل في معالجة مصدر النزاع حتى يتسنى لجميع أفراد الشعب السوري الاستفادة من السلام الذي يستحقون. ومن الضروري تحقيق أهداف الأمم المتحدة. وأحد أهداف الأمم المتحدة الهامة هو العمل على تخليص المجتمع من جميع الأعمال العدائية. ولقد وضعنا آليات تسوية النزاعات، ومن واجبنا كفالة تنفيذها بصورة فعالة.

ونحن على ثقة بأننا إذ نباشر في خطة عام ٢٠٣٠، فإننا سنعتمد نهجا يشمل الجميع. ولذلك، نحث الأمم المتحدة على أن تعطي كل بلد من بلدان العالم فرصة للمساهمة في المجتمع العالمي بأي شكل وقدرة في حدود طاقتها. وفي ذلك الصدد، نناشد الأمم المتحدة النظر في قبول عضوية جمهورية الصين في تايوان. وعلى غرار كل بلد آخر، فإن لديها طاقات كامنة لتسهم إسهاما إيجابيا في الخطة العالمية، في حالتها، في مجالات من قبيل الرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على سبيل المثال لا الحصر.

وينبغي لشمولية الجميع التي تتبناها الأمم المتحدة أن تضم تمثيلا في الهيئات الرئيسية للمنظمة. وما زالت القارة الأفريقية تنادي للحصول على مقعد دائم في مجلس اليتيم من خلاله تمثيل

العالم النمو في بلدان نامية مثل بلندا. وندعو البلدان المانحة إلى زيادة تمويلها للدول الصغيرة لكي تتمكن من تعزيز قدرتها على توفير فرص عمل ومواجهة التحديات الاجتماعية القائمة. ولن تنعم البلدان النامية بالسلام والاستقرار، اللذين يهيئان البيئة اللازمة لتحقيق النمو المستدام، إلا عندما تجتمعنا المحلية ظروفنا معيشية أفضل.

ولم تمر آثار تغير المناخ علينا مرور الكرام، ولم تتركنا من غير ضرر. والهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة يدعو لاتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره. ونواصل حث شركائنا من الدول المتقدمة النمو، ليس على الوفاء بتعهداتها للصندوق الأخضر فحسب، ولكن أيضا على اعتماد سياسات تحقق التوازن السليم بين المتطلبات اللازمة لإنتاج المنتجات الأساسية وتحقيق الأرباح واستدامة بيئتنا. وأي شيء دون ذلك سيهدد بشكل خطير مثل خطة عام ٢٠٣٠. ونحن نتطلع إلى إبرام اتفاق عالمي ملزم قانونا بشأن المناخ خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في فرنسا في وقت لاحق من هذا العام.

ولا تزال مملكة إسواتيني تنعم بالسلام والاستقرار اللذين يستحقهما جميع الناس في العالم. ويتمثل سر نجاحنا في التشاور والحوار الهادف إلى بناء توافق في الآراء، مما يشكل نموذجا للسلام يمكن أن يُحتذى في تنفيذ عمليات الأمم المتحدة. ومن الواضح أن التدخل العسكري في حل الصراعات ذو تأثير قصير المدى، وهو يجعل الشعب الذي من المفترض أنه تم لمصلحته أسوأ حالا. ولا يمكن وضع نهاية مستدامة للأزمات الراهنة التي تواجه أنحاء مختلفة من العالم اليوم سوى من خلال إيجاد حل سلمي للصراعات. وذلك يدعونا إلى الوحدة وحث الأطراف المتحاربة على الجلوس إلى طاولة الحوار.

ومع ذلك، ولكي يكون ذلك فعالا حقا، نحتاج إلى التأكد من كفالة الأمم المتحدة أن تصدر أي تدخلات

الرئيس كوروما (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لإدارة شؤون الجمعية العامة في دورتها السبعين التاريخية. ويمكنني أن أؤكد له دعمي الشخصي ودعم سيراليون خلال فترة ولايته. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الخالص إلى سلفه، معالي السيد سام كوتيسا ممثل جمهورية أوغندا، على الطريقة الفعالة التي أدار بها الدورة الماضية. وإنني أشيد بإخلاص بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على قيادته البناءة لمنظمتنا. وستواصل سيراليون دعم التنفيذ التدريجي لخطة عمله الخمسية الجديدة بالثناء، التي أعلنت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ونرحب أيضا بتقريره التجميعي عن أعمال المنظمة (A/70/1)، الذي يفصل دعوة إلى العمل لتغيير عالمنا في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

والتزمنا قبل سبعين عاما بأن ندفع بالرفعي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. واليوم، لا يزال ذلك مهمتنا وهدفنا المشترك، والأساس الذي ترسخ فيه قيمنا العامة المشتركة بصورة ثابتة، وينبغي لذلك احترامها. وإنه في سبيل تحقيق ذلك الهدف وقيمنا المشتركة، حدد إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) قبل ١٥ عاما، رؤية جريئة للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز المساواة بين الجنسين وكفالة أن يتمكن الأطفال في كل مكان من تلقي التعليم الأساسي. وقد حققنا الكثير معا، واستطعنا تخليص الملايين من وطأة الفقر، وإرسال الملايين إلى المدارس وإزالة العديد من الحواجز التي تحول دون تمكين المرأة. ولكن إنجازاتنا تشهد تطورا مستمرا، كما هي منظمتنا. ولا تزال هناك تحديات عديدة.

ولا بُدَّ من اتخاذ إجراءات عديدة في مكاتب منظمتنا، واتخاذ مثلها في الميدان، حيث مواطنو العالم يعيشون حياتهم. والمكانان مترابطان. وبدون تغييرات في إطار هيكليات منظمتنا العالمية، ستعرق إجراءاتنا الميدانية بسبب فقدان الملكية، وفقدان الإدماج، وفقدان النجاحات التي لا رجعة فيهاها.

صوتها تمثيلا كاملا، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني. ونحن على ثقة بأن المسألة ستحظى بالاهتمام الذي تستحقه. أخيرا، أود مرة أخرى أن أتقدم بالتهنئة القلبية إلى أسرة الأمم المتحدة بأكملها، على تحقيق ٧٠ عاماً من العمل الجماعي. ونود أن نثني على جميع وكالات الأمم المتحدة لما تبذل من جهود متواصلة للوفاء بالمثل العليا للمنظمة، التي تفيد البشرية بطرق عديدة. فلنجدد التزامنا بأهداف منظمتنا العالمية. فقد تزايد عددنا، وأدى ذلك إلى ظهور نماذج جديدة. ونحن على يقين من أنه، وبتفكير سليم، سيتم معالجتها بصورة مناسبة. ومع ذلك، من المهم أن ندرك أنه، بقدر ما قد تكون لدينا أهداف عالمية، فإننا لا نتشاطر نفس الإمكانيات والقدرات من أجل تنفيذها. ونسأل العلي القدير أن يباركنا جميعا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر عاهل مملكة سوازيلند على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب جلالة الملك مسواتي الثالث، عاهل مملكة سوازيلند، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سيراليون.

اصطحب السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

إنَّ جعلَ منظمتنا العالمية أكثر ديمقراطية وتشاركية وإنصافاً هو جزء من النضال من أجل الإدماج في جميع أرجاء العالم. وهو شرط مسبق لتحقيق تطلعاتنا العالمية كما أوضحت في خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠). وبصفتي منسق لجنة الاتحاد الأفريقي المكوّنة من عشرة رؤساء دول وحكومات، والمعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجدداً الحاجة إلى إصلاح عاجل للمجلس، وأردد مجدداً قلق أفريقيا إزاء إخفاق الجمعية العامة في اعتماد تدابير من شأنها أن تفضي إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى الوضع الراهن المؤسف الذي يقوِّض مبادئ العدالة، المشروعية، المساءلة والشفافية. وحالة الشؤون الراهنة تقوِّض أيضاً فعالية مجلس الأمن في سعيه إلى السلم والأمن الدوليين. وقد طال انتظار ضرورة معالجة مسألة عدم تمثيل أفريقيا في فئة العضوية الدائمة، ونقص تمثيلها في فئة العضوية غير الدائمة، ولذا فهي الآن حتمية. ومطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين إضافيين كما هو وارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت عادلة، وتشكل إطاراً للأمم المتحدة أكثر إنصافاً وشمولية. وإنني أرحب بالاعتماد الأخير للقرار ٣٢١/٦٩، المراد منه، بين أمور أخرى، المضّيّ قدماً بعملية التفاوض الحكومية الدولية، ولديّ أمل كبير جداً بإحراز تقدم هام نحو بناء آلية توافق آراء في سياق هذه الدورة السبعين.

إنَّ سيراليون ملتزمة جداً بتعزيز الشمولية في الإدارة والتنمية، والنهوض بالسلم في أرجاء العالم. وسنواصل دعم المبادرات لأطراف وتوسيع الديمقراطية والسلم والأمن، في أفريقيا خصوصاً، وفي العالم عموماً. ومساهمة سيراليون في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم تُثبت التزامنا القوي بالسلم والأمن العالميين. وإننا ننوّه بتقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلم بشأن توحيد قوانا من أجل السلم: السياسة والشراكة

لذا، نُحيي الرئيس على اختيار موضوع هذه المناقشة العامة وأهميته: ”الأمم المتحدة في ذكرها السبعين - التزام جديد بالعمل“. وقد قدّمنا مواقف تفاوضية للإصلاح في منظمتنا، وأعدنا خططاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واعتمدنا التمويل لإطار التنمية في أديس أبابا في تموز/يوليه. وما بقي لدينا الآن لكي نعمله هو اتخاذ إجراء على جميع هذه الجبهات: مواصلة العمل لإصلاح منظمتنا، بدء العمل في المجالات التي لم يكن فيها عمل حتى الآن، اتخاذ إجراء لتجاوز التحديات ومتابعة العمل للحفاظ على إنجازاتنا وتعميقها وتوسيعها.

إنَّ العمل غير المنجز من الأهداف الإنمائية للألفية وتحدياتها المصاحبة أساسي للعمل الماثل أمامنا. وقد استفدنا دروساً لا تُقدَّر بثمن، وأحرزنا تقدماً لا يمكن إنكاره. لكنَّ التحديات التي ما فتئنا نواجهها تُرى في الملايين التي لا تذهب إلى المدرسة، والملايين التي لا تحصل على رعاية صحية، وملايين النساء المضطَّهات، وملايين الأشخاص الذين تُداس حقوقهم في مناطق الحرب وعلى مسالك اللاجئين في العالم. وللتحديات إلحاح حالة حياة وموت للملايين.

وما نراه في جميع أرجاء العالم - في أزمة اللاجئين، في مكافحة الفقر، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الإرهاب، انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، القرصنة، العنف ضد المرأة، في أعمالنا لتعزيز حقوق الإنسان، وفي الجهود لتوسيع الحصول على الصحة والتعليم - ما نراه هو نضالات لدعم شمولية الجميع في أفضل إنجازات البشرية: إنجازات في مجالات الأمن، السلامة، السلم، التعليم، الصحة والتنمية. وحيثما يوجد الإقصاء، يسعى الناس إلى الإدماج. فالفقراء يسعون إلى الإدماج في عالم أكثر إنصافاً، واللاجئون يبحثون عن عالم أكثر أماناً. ونحن نعتقد أنَّ أهداف التنمية المستدامة تعني بناء عالم أفضل وأكثر إنصافاً وأماناً لأولئك المستبعدين عن الإنجازات العظيمة للبشرية.

ولذلك لا يمكننا أن نقول إن مشكلة خاصة هي مشكلة هذا البلد أو تلك المنطقة فحسب. فالبلدان الأكثر فقراً تعاني بشكل غير متناسب من مشاكل خاصة لكن هذه المشاكل، بدون تقديم الدعم من العالم لحلها، فإنها ستتشر وتلاحق مناطق أخرى وبلدان أخرى ومجموعات أخرى. ويتعين علينا التحلي بقدر من الحكمة في صنع القرار في كل بلد وكل منطقة وكل منظمة العالمية.

ويتلك أيضاً هي الحكمة التي نحتاج إلى التحلي بها في قراراتنا بشأن تغير المناخ. فالتغيرات في أنماط الطقس في منطقة المحيط الهادئ وفي التيارات المحيطية في شمال المحيط الأطلسي تطلق العنان للفيضانات المدمرة في العديد من الأماكن. ف منذ أسبوع ونصف الأسبوع، شهدنا فيضانات بمستويات لم يسبق لها مثيل حتى الآن في سيراليون، دمرت أجزاء عديدة من العاصمة فريتاون. وتشتد العواصف في جزر كابو فيردي واجتاحات الفيضانات أجزاء أخرى من غرب أفريقيا. ونرى أن خبراءنا على حق عندما ينسبوا تلك الكوارث إلى تغير المناخ الذي هو من صنع الإنسان.

وندعو إلى العمل، ليس فحسب لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، التي تتسبب في هذه التغيرات، ولكن أيضاً لتعزيز القدرات على التعامل مع آثار تغير المناخ. وأؤكد على أنه ما من بلد بمنأى عن العواقب المادية والاجتماعية والصحية وغيرها من عواقب تغير المناخ. ولا بد من أن ندمج تلك النظرة الثاقبة في قراراتنا بشأن المسائل الملحة الأخرى - بطالة الشباب، وانعدام الأمن، والجوع الشديد، والعنف ضد المرأة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقرصنة. فالسماح بخروج تلك الأمور عن نطاق السيطرة في الدول الضعيفة يزيد من ضعف جميع الدول.

وقد بذلت أفريقيا جهوداً بهدف تعزيز قدرة القارة على منع نشوب النزاعات وحلها. وقد كانت البلدان في جنوب

والناس (A/70/95). ونحن جاهزون لاستكشاف المزيد من سبل زيادة مساهمتنا في حفظ السلام العالمي، بغية تعزيز نجاح عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وإنني أغتنم هذه الفرصة لتوجيه تحية خاصة إلى الرجال والنساء العسكريين، فضلاً عن الموظفين المدنيين، الذين يواصلون تقديم أغلى التضحيات لخدمة بني البشر الموجودين في بيئات معقدة وخطيرة في أرجاء العالم. وإننا ندين كلياً الاعتداءات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وندعو إلى العمل ضد مرتكبي تلك الأفعال الجبابة.

وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض عام ٢٠١٥ لهيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام وتوصياته وثيقة مفيدة، تُطلعنا على الدروس المستفادة، أفضل الممارسات والتحديات الماثلة أمامنا على صعيد منع الانتكاسات في النزاع المسلح. وإننا نتطلع إلى المشاركة البناءة في العملية الحكومية الدولية في ضوء حقيقة أن سيراليون هي إحدى دراسات الحالة ومستودع للدروس المستفادة.

وإننا نُحیی إنشاء الجماعي لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، بهدف أداء الواجبات القانونية المستمرة للمحكمة الخاصة الأصلية. وفي ضوء مواصفات الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة، والذين يقضون حالياً عقوبات سجن بإشراف محكمة تصريف الأعمال المتبقية، فإن من مصلحة السلم والأمن الدوليين ومما يعزز العدالة، أن نقدم الدعم للعمليات الفعالة لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية، بغية تمكينها من التنفيذ الكامل لولايتها.

وما من بلد محصن من التحديات التي تواجه العالم عموماً، سواء كانت إرهاباً أو تغير مناخ أو مرضاً أو لاجئين. وقد تستطيع بعض البلدان الحؤول دون وصول بعض هذه المشاكل إلى شواطئها. بيد أن عالمنا المعولم قد ضاعف المسالك التي تتحرك عليها تلك التحديات، متنقلة من بلد إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، ومن مجموعة أناس إلى أخرى.

الإنسان في المجتمع، وتصديق الحكومة على عدة معاهدات وبروتوكولات دولية لم يتم التصديق عليها بعد ووفاء الحكومة بالتزاماتها المختلفة فيما يتعلق بتقديم التقارير.

وقد اتخذنا تدابير إصلاحية محددة لتحسين مناخ الاستثمار الوطني. وتحرص حكومة بلدي على تحقيق نتائج في العديد من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية، والزراعة التجارية، وتحسين الحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية، وتمكين الشباب وتشغيلهم، وتمكين المرأة، وتقديم الخدمات العامة بفعالية وكفاءة، والإدماج الاجتماعي والسياسي لذوي الإعاقة.

وفي وقت كان يُثنى على سيراليون لما أحرزته من تقدم ملحوظ فيما يتصل بالسلام والاستقرار والنمو الاقتصادي المطرد، هاجمنا تفشي فيروس إيبولا الذي لم يسبق له مثيل، مما ألقى بعبء ضخم على النسيج الاجتماعي والاقتصادي بأكمله في سيراليون. ومع ذلك، كافحنا مرة أخرى، بدعم من أصدقائنا الدوليين، وهزمنا هذا الفيروس اللعين تقريبا الآن، مع انعدام تسجيل حالات لعدة أيام في أيلول/سبتمبر. ونحن إذ نحرز تقدما للقضاء على الوباء، أود أن أثني على وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعمهم والتزامهم بالقضاء على هذا الوباء، وكذلك دعمهم لخطة التعافي في مرحلة ما بعد الإيبولا.

وأثني بصفة خاصة على الأمين العام لحشد تدخل منسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة، للمرة الأولى، من أجل دعم البلدان المتضررة من تفشي فيروس الإيبولا في منطقتنا. وبالإضافة إلى احتواء هذا الوباء، فقد نتج عن تدخل الأمم المتحدة وشركائها تعزيز التأهب للاستجابة في حالات تفشي مماثلة في المستقبل. وهذا نموذج مفيد يمكن تطبيقه لاحتواء الأوبئة والتعامل معها أينما ظهرت. ولكفالة التعافي الدائم، فقد وضعت حكومة بلدي - بالتعاون مع جمهوريتي غينيا وليبيريا الشقيقتين - خطة على الصعيد دون الإقليمي للتعافي الاقتصادي والاجتماعي في

الكرة الأرضية أيضا في الطليعة لإيجاد حلول والتخفيف من المآسي في العالم؛ فقد استضافت لاجئين أكثر من بلدان أخرى، وتسهم بمزيد من الأفراد في بعثات حفظ السلام. ويشكل التضامن العالمي ضرورة في بناء قدراتنا الإقليمية على تحسين التعامل مع هذه التحديات. وبدون ذلك التضامن، ستعبر التحديات الحدود، وتهرب من ضوابط الهجرة، وتطال الجميع. ولهذا فإننا بحاجة إلى شراكات تعاونية ومنسقة من أجل تعزيز القدرات على التصدي لتلك التحديات. ويمثل صوتنا - بصفتنا دولا هشة ومتضررة من النزاعات في إطار مجموعة الدول الهشة السبع - دعوة للملكية البلدان لزام الأمور فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها بقيادتها.

ومنذ عام ٢٠١٢، تعكف سيراليون على نحو استباقي على وضع إطارها الإنمائي انتظارا لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). أما تنفيذ رؤيتنا الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، على النحو الوارد في الورقة الحكومية الاستراتيجية للحد من الفقر والمكرسة في خطة تحقيق الرخاء، فقد أطلق في تموز/يوليه ٢٠١٣ باعتباره خريطة طريق سيراليون نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتهدف خطة تحقيق الرخاء إلى بناء مستقبل مستدام لجميع مواطني سيراليون، وتظهر التزامنا الثابت بوضع سيراليون على طريق القدرة على التحمل والاستمرارية.

وتحقيقا لهذه الغاية، فقد سجلنا تقدما كبيرا في تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية، بما في ذلك تحسين المؤشرات الاجتماعية. وتواصل حكومة بلدي التركيز على حماية الحقوق الأساسية لشعب سيراليون. فقد طبقنا إصلاحات شاملة في قطاع العدالة، استجابة للمطالب على الصعيدين الوطني والعالمي، لضمان الحفاظ على حقوق المواطنين وإتاحة الوصول إلى العدالة للجميع. وتتعاون لجنة حقوق الإنسان في سيراليون تعاوننا وثيقا مع الحكومة لكفالة ترسيخ ثقافة حقوق

والتعليم المناسب. ومن المهم أيضا أن نضمن حل التزايدات في جميع أنحاء العالم، إن كان لأهداف التنمية المستدامة أن تتحقق، ذلك لأنه لا يمكن أن تتحقق تنمية بدون سلام.

دعونا نرتقي معا إلى مستوى ذلك التحدي بعزم أكبر وأن نتخذ الإجراءات الكفيلة بتهيئة عالم أفضل وأكثر عدلاً وأماناً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس أوكرانيا.

اصطحب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بوروشينكو (تكلم بالإنكليزية): باسم أوكرانيا، أهنيئ مخلصاً السيد ماغتر ليكتوفت على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين، وأتمنى له كل النجاح في الأنشطة التي يضطلع بها في هذه اللحظة التاريخية بالغة الأهمية. إن مستقبلنا يتوقف إلى حد كبير على نتائج هذه الدورة وعلى قراراتنا الجماعية - ما إذا كنا سنختار اتباع سبيل السلام والأمن وحقوق الإنسان، أو الانزلاق في دوامة حروب مختلطة جديدة وفوضى ومعاناة.

مرحلة ما بعد الإيولا للتأكد من عودة البلدان الثلاثة المتضررة من فيروس الإيولا إلى مسار الاستقرار والازدهار.

وتعتمد خطة التعافي الوطنية لسيراليون على ركنين أساسيين. يركز الركن الأول على أنشطة التعافي الفورية، بما في ذلك الحفاظ على عدم ظهور إصابات. ويركز الركن الثاني على بناء نظم وطنية لها القدرة على التكيف والاستدامة، بما في ذلك نظام صحي فعال، وإنشاء نظام متكامل للأمن الوطني وإدارة مخاطر الكوارث.

ويجب أن أذكر، مع الشعور بقدر كبير من الارتياح، أن التزام المجتمع الدولي بدعم خطط الإنعاش في أعقاب وباء إيبولا كان مشجعاً جداً. اسمح لي، السيد الرئيس، أن أشيد مرة أخرى، بالنيابة عن حكومة سيراليون وشعبها، بشركائنا الإنمائيين على التزامهم الثابت بدعم تطلعات سيراليون الإنمائية. إن سيراليون متأهبة وجاهزة لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي من أجل استئناف مسارها الإنمائي لما قبل انتشار وباء إيبولا. ونتطلع إلى تعزيز شراكاتنا من أجل التنفيذ الفعال لخططنا للتعافي بعد وباء إيبولا على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

في الختام، وإذ تحتفل منظمنا النبيلة بالذكرى السنوية السبعين هذا العام، من المهم التفكير في الميثاق، الذي يؤكد من جديد،

”إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“.

ومع التزامنا بالألا يتخلف أحد عن الركب، يجب أن نتبع بموضوعية نهجاً عملياً بنشاط وتصميم متجددين، لتوفير مستقبل لشعوبنا يضمن العدالة وتحقيق السلام والأمن المستدامين والمساواة والحكم الديمقراطي وفرص العمل والتوزيع الشفاف والمنصف للثروة والبيئة الآمنة والمستدامة والخدمات الصحية المحسنة

الواضح للمجتمع الدولي فشل في إقناع روسيا بالعودة إلى النطاق المتحضر للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، بدأت موسكو لعبة عسكرية متهورة جديدة، هذه المرة، في منطقة دونباس في أوكرانيا.

وعلى الرغم من أن روسيا لا تزال ترفض الاعتراف رسمياً بغزوها العسكري المباشر، فليس هناك شك في أنه يتم شن حرب عدوانية ضد بلدي. ولتضليل المجتمع الدولي، تأمر القيادة الروسية عساكرها بإزالة شاراتهم والعلامات المميزة من على المعدات العسكرية. وتأمر بالتخلي عن جنودها الذين يقعون في الأسر في ساحة المعركة وبلاستخدام الكريه للمحارق المتنقلة لإزالة آثار جرائمها على الأراضي الأوكرانية. وأود أن أشدد على أنه لا توجد هناك الآن حرب أهلية أو نزاع داخلي. ويغطي احتلال روسيا للأراضي الأوكرانية في شبه جزيرة القرم ومنطقة دونباس حوالي ٤٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وهناك ملايين الأوكرانيين تحت هذا الاحتلال.

وهدف الحرب الحالية هو إرغام الشعب الأوكراني على التخلي عن خياره السيادي في بناء دولة حرة وديمقراطية ومزدهرة وأوروبية. ويحدث كل ذلك في إطار حديث مخادع عن شعبين شقيقين، لديهما تاريخ مشترك، ولغتان متقاربتان، ومستقبل مشترك محتوم. وفي الواقع، فإننا نتعامل هنا مع الرغبة في العودة إلى العصر الإمبراطوري، مع مناطق نفوذ، ومحاولة يائسة لإثبات الذات على حساب الآخرين.

لقد أوجع الاتحاد الروسي لأكثر من ٢٠ شهراً العدوان ضد بلدي من خلال تمويله للإرهابيين والمرتقة، وتوريده الأسلحة والمعدات العسكرية للجماعات المسلحة غير المشروعة في دونباس. وقد سمعنا خلال الأيام القليلة الماضية بياناً تصالحياً من الجانب الروسي، بما في ذلك الدعوة إلى إنشاء تحالف لمكافحة الإرهاب، وتحذيراً بأنه من شأن التقرب

وبمناسبة هذه الذكرى السنوية السبعين، فإني فخور بأن أتكلم باسم أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، دولة شاركت بنشاط في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ وساعدت على إنشاء المنظمة ووضع أسس أنشطتها، دولة كان لمساهمتها في ذلك الزمن أهمية في تشكيل صميم الأمم المتحدة: مقاصد ومبادئ ميثاقها.

وللأسف، فإني أتحذّر أيضاً باسم دولة عضو في الأمم المتحدة هي الآن ضحية لانتهاك وحشي للقواعد والمبادئ الأساسية لذلك الميثاق. لقد أكد البيان الذي أدلت به أوكرانيا عند انضمامها للأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين، على أن أوكرانيا تعرضت مراراً لغزوات دموية من معتدين سعوا لقرون إلى الاستيلاء على أراضيها.

وقد مضى وقت طويل منذ ذلك الحدث المشهود. ولكن، اليوم، لا بد لي من التذكير بأن بلدي قد أصبح هدفاً لعدوان خارجي. والمعتدي هذه المرة هو الاتحاد الروسي، بلد مجاور وشريك استراتيجي سابق تعهد قانوناً باحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها وحرمة حدودها. البلد الذي كان ضامناً لأمن أوكرانيا بموجب مذكرة بودابست، حيث قُدمت ضمانات أمنية إلى بلدي مقابل التخلي طواعية عن ثالث أكبر الترسنات النووية في العالم. وعلاوة على ذلك، فهو عضو دائم في مجلس الأمن الذي عهد إليه، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، صون السلام والأمن الدوليين.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، قامت روسيا بعمل عدواني مفتوح ومن دون استفزاز ضد بلدي لتحتل وتضم شبه جزيرة القرم بتعسف ووحشية منتهكة بذلك القانون الدولي وصادمة المجتمع العالمي برمته. إنني شديد الامتنان لوفود أغلبية الدول الأعضاء في منظمّتنا على دعمها القرار ٢٦٢/٦٨، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، الذي أدان ضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم. ومن المؤسف أن هذا الحكم

وفي الوقت نفسه، أدعو الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص لهذه المسألة الهامة للغاية. وأود أن أوجه انتباه الجميع إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يقوض فيها نفس العضو الدائم في مجلس الأمن السلام والأمن، على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلى مدى السنوات الـ ٢٤ الماضية، منذ النقل المشكوك فيه للعضوية الدائمة في مجلس الأمن من الاتحاد السوفياتي السابق إلى الاتحاد الروسي، أضحي الصراع في أوكرانيا حرباً من بين العديد من الحروب المختلطة، التي أطلق الاتحاد الروسي لها العنان. في الواقع، أوجد الاتحاد الروسي عمداً منذ عقود، من أجل احتفاظه بنفوذه في البلدان المجاورة، منطقة محيطية يسودها عدم الاستقرار، تتكون من ناغورنو كاراباخ، وترانسنيستريا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، والقرم ودونباس، وهي مناطق تشهد كلها صراعات طال أمدها ويدعمها الاتحاد الروسي، أو أنها مرتبطة ارتباطاً مباشراً به. لكن الكرملين قد ذهب إلى أبعد من ذلك. حيث يوجد الجنود الروس اليوم في الأراضي السورية. ماذا ومن الذين سيأتي الدور عليهم؟

في كل بلد ديمقراطي، إذا سرق أحد الأطراف ممتلكات طرف آخر، تقوم محكمة مستقلة بإحقاق العدالة، من خلال إنفاذ حقوق الطرف المتضرر، ومعاقبة الجاني. لكننا في القرن الحادي والعشرين ومنظمتنا لا تزال لا تملك أداة فعالة لتقديم البلد المعتدي إلى العدالة، وهو البلد الذي سرق أراضي دولة أخرى ذات سيادة. وقبل سبعين عاماً، توخى واضعو ميثاق الأمم المتحدة بأن تشكل الجزاءات التي سيفرضها مجلس الأمن، إحدى الجزاءات المطبقة، رداً على انتهاكات السلام وأعمال العدوان.

ومع ذلك، كان سيكون من الصعب عليهم تصور حالة ينبغي فيها تطبيق الجزاء على دولة معتدية هي عضو دائم في مجلس الأمن. ومنذ بداية العدوان، استخدم الاتحاد

من الإرهابيين صب الزيت على النار. لقد كانت تلك قصة مؤثرة، ولكن يصعب تصديقها.

كيف يمكن لبلد الدعوة لإقامة تحالف لمكافحة الإرهاب عندما يجذب الإرهاب إلى أراضيه؟ وكيف يمكنه الحديث عن السلام والشرعية، إذا كانت سياسته تتمثل في شن الحروب من خلال حكومات عميلة؟ وكيف يمكنه الحديث عن الاستقلال الوطني، إذا كان يعاقب أحد الجيران على الاختيار الذي قام به؟ وكيف يمكن أن يطالب باحترام الجميع، إذا كان لا يحترم أحداً؟ إن إنجيل القديس يوحنا يعلمنا أنه في البدء كانت هناك كلمة. ولكن أي نوع من الأناجيل يتبعه المرء، إذا كانت كلمات الجميع مخادعة للغاية؟

دعونا نعود إلى الحالة في دونباس، حيث، لا بد لي من القول، بأننا مضطرون لقتال قوات مسلحة تسليحاً كاملاً، تنتمي إلى وحدات نظامية في القوات المسلحة الروسية. وتتركز الأسلحة الثقيلة والمعدات العسكرية في الأراضي المحتلة بكميات، تحلم بها حتى جيوش أغلبية الدول الأعضاء. وتوجد على وجه الخصوص، قطع مختلفة من أحدث المعدات العسكرية التي تم تصنيعها في الاتحاد الروسي بين هذه الأسلحة نفسها، وخلافاً لما أكدته علناً الرئيس الروسي، من غير المرجح أن تكون متاحة للبيع في مخازن الجيش العادية للبيع بالجملة، ما لم تقع، بطبيعة الحال، في الاتحاد الروسي، ويتاح لها الشحن المجاني.

ولقي خلال الفترة المذكورة، أكثر من ٨ ٠٠٠ أوكراني كان من بينهم ٦ ٠٠٠ مدني، حتفهم على أيدي الإرهابيين والمحتلين الذين يدعمهم الاتحاد الروسي في أوكرانيا ودونباس. واضطر أكثر من ١,٥ مليون من سكان دونباس للفرار من منازلهم والانتقال إلى مناطق أكثر أمناً داخل أوكرانيا، وأصبحوا مشردين داخليين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للمجتمع الدولي على بذله جهداً كبيراً لتقديم المساعدة للمحتاجين.

وتؤيد أوكرانيا من جانبها، الحد تدريجياً من حق النقض، وإلغاءه في نهاية المطاف. ولا ينبغي استخدام حق النقض بشكل عشوائي، أو العفو أو الرأفة في الحالات التي ارتكبت فيها جرائم، وتتطلب فرض الجزاءات المناسبة.

وفي هذا السياق، أرحب باقتراح زميلي وصديقي الفرنسي، الرئيس أولند، الذي يدعمه الرئيس المكسيكي بينيا نيتو، الذي يهدف إلى تنظيم استخدام حق النقض في الحالات التي ترتكب فيها فظائع جماعية. وينبغي إيلاء اهتمام أولي لتحديث مجلس الأمن، بما في ذلك توسيع عضويته، وتحسين أساليب عمله. كما يجب أن تعكس العضوية في مجلس الأمن، واقع القرن الحادي والعشرين، وتشمل عددا أكبر من أفريقيا وآسيا ودول أمريكا اللاتينية. وينبغي منح مقعد إضافي غير دائم في المجلس لمجموعة دول أوروبا الشرقية، لأن عدد أعضائها قد تضاعف على مدى العقدين الماضيين.

كما ترى أوكرانيا أن تحسين هيكل المنظمة لحفظ السلام وبناء السلام يشكل عنصرا هاما من عناصر إصلاح الأمم المتحدة. وإنني فخور بالسمعة الدولية التي اكتسبتها أوكرانيا بوصفها مساهما نشطا ومتفانيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى الرغم من التحديات الخارجية، فإننا لا نزال شريكا موثوقا به للمنظمة في هذا الشأن العظيم. ويوفر لنا إسهام أوكرانيا في صون السلام والأمن الدوليين الأساس الأخلاقي لأن نعمل على تلقي نفس المساعدة من المنظمة في الأوقات التي تشكل فيها تلك المسألة أمرا ذا أهمية حيوية بالنسبة لبلدي.

والبعثة الخاصة لحفظ السلام في دونباس، تحت رعاية الأمم المتحدة، يمكن أن تصبح أداة مفيدة جدا تسهم في تنفيذ اتفاقات مينسك. وتلتزم أوكرانيا بنص مجموعة اتفاقات مينسك وروحها. ونطالب بأن يتبع الموقعون الآخرون الذين لجأوا مؤخرا إلى لغة الابتزاز نفس النهج. وبخلاف ذلك،

الروسي حق النقض مرتين أثناء نظر المجلس في مسائل متعلقة بأوكرانيا. وفي البداية، منع الاتحاد الروسي مشروع القرار (S/2014/189) الذي أدان الاستفتاء الوهمي بشأن ضم القرم الذي جرى خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٤. وفي تلك اللحظة بالذات، بصفتي عضوا في البرلمان الأوكراني، كنت هناك عندما قال الروس بأنه هناك تصويت على نفس هذا الاستفتاء الوهمي. ولم يكن أي عضو من أعضاء البرلمان حاضرا. على العكس من ذلك، لم يكن هناك سوى جنود روس يحيطون ببرلمان القرم.

وتمثلت المرة الثانية التي استخدم خلالها الاتحاد الروسي حق النقض لمنع اعتماد مشروع قرار (S/2015/562) كان من شأنه إنشاء محكمة دولية للتحقيق وتقديم جميع المسؤولين عن حادث الطائرة الماليزية في رحلتها MH-17 إلى العدالة. ومن خلال استخدام الاتحاد الروسي المشين لحق النقض ضد مشروع القرار هذا، فإنه قد أظهر بوضوح للعالم كله تحديه، وعدم رغبته في إظهار الحقيقة، ليس فقط حقيقة مرتكبي هذا الهجوم الإرهابي والأسلحة التي استخدمت لإسقاط الطائرة، ولكن الأهم من ذلك، الحقيقة فيما يتعلق بأولئك الذين نظموا هذه الجريمة، والبلد الذي تم نقل تلك الأسلحة منه. إنني أعتقد أن الجميع في هذه القاعة يفهم بوضوح الدوافع الحقيقية لاستخدام الاتحاد الروسي، حق النقض ضد مشروع قرار بشأن إنشاء محكمة دولية للتحقيق في حادثة إسقاط طائرة الخطوط الماليزية في رحلتها رقم MH-17. وعلاوة على ذلك، تم منع مشروع قرار بشأن إنشاء عملية حفظ سلام دولية، كان الغرض منها، تحقيق استقرار الوضع في أوكرانيا، ووقف إراقة الدماء، أيضا بسبب احتمال استخدام الاتحاد الروسي حق النقض.

إن إساءة استخدام حق النقض، أي استخدامه بمثابة رخصة للقتل، هو أمر غير مقبول إطلاقا. وينبغي للمنظمة إسماع صوتها بشكل جماعي وواضح فيما يتعلق بهذا الموضوع.

لهذه المؤسسات يشكل عنصرا أساسيا في التغلب على إفلات الإرهابيين من العقاب، سواء كانوا هم أنفسهم أو من يرعاهم - تلك الأنظمة التي أصبحت سياستها الوطنية هي إنتاج الإرهاب على نطاق واسع.

وأعتقد اعتقادا راسخا أن أحد أهم جوانب مكافحة الإرهاب يكمن في احترام ذكرى الضحايا وإحيائها. وفي هذا الصدد، أقترح أن تنظر الجمعية العامة، في الدورة الحالية، في تخصيص يوم دولي لإحياء ذكرى ضحايا الأعمال الإرهابية. وأنا أرى أن إهانة الشعب وازدراء إرادته وانتهاك حقوقه الأساسية هي الأسباب التي دفعت الأوكرانيين إلى الخروج من منازلهم بغرض الاحتجاج في عام ٢٠١٣، الأمر الذي أدى إلى اندلاع ثورتنا لتعزيز كرامتنا.

وقد دفعت أوكرانيا ولا تزال تدفع ثمنا باهظا لحريتها وحققها في العيش في بلد حر، والتمن هو الأرواح البشرية. ولذلك، فإن مصالح الجميع بلا استثناء وحماية حقوق الناس تكمن في صلب برنامجي للإصلاح الواسع النطاق، والذي بدأ تنفيذه قبل عام واحد. وللمرة الأولى خلال ٢٤ عاما منذ استقلالها، اعتمدت أوكرانيا استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان والتي أخذت بعين الاعتبار أفضل الممارسات الدولية من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان والديمقراطية.

وكشف العدوان الروسي مشكلة ضمان حقوق الإنسان في القرم وأجزاء من منطقتي دونيتسك ولوغانسك. وقد حذرت المنظمات الدولية الرائدة لحقوق الإنسان من التدهور الشديد لحالة حقوق الإنسان، الأمر الذي ينطبق بشكل مباشر على الأوكرانيين وتثار القرم في القرم المحتلة. وأشار بالتحديد إلى ممارسة سلطات الاحتلال في القرم لفرض الجنسية الروسية في القرم المحتلة، فضلا عن الاضطهاد المنهجي للسكان المؤيدين لأوكرانيا في شبه الجزيرة واعتقالهم واختطافهم

لا يوجد بديل للجزاءات، بما في ذلك تعزيزها؛ ولا بديل عن التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة.

ولا بد من كفالة وصول مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل كامل إلى جميع الأراضي المحتلة وسحب القوات العسكرية والمعدات العسكرية لروسيا والمرتزقة التابعين لها من الأراضي الأوكرانية واستعادة أوكرانيا للسيطرة الكاملة على حدودها مع روسيا. وأوكرانيا تطالب بالحرية والسلام واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، ليس أكثر؛ ولكنها لن تقبل بأقل من ذلك.

للأسف، لقد أصبحت أوكرانيا اليوم - وإن لم يكن بإرادتها الحرة - إحدى المناطق المشاركة في مكافحة خطر الإرهاب. وإننا ندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وتشكل أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب وغيرها تحديا عالميا. والسبيل الوحيد الممكن للتصدي لهذا الشر هو الاتحاد في مكافحته كفاحا مشتركا لا هوادة فيه.

وأثبت الإرهاب الدولي أنه أكثر مرونة من الإرادة السياسية للدول، وقد اتخذ اليوم أشكالا هجينة جديدة. وأصبحت الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول مترابطة. وحل محل الكفاح من أجل نيل الحقوق إرهاب لا يعرف الرحمة. ونحن مقتنعون بأن الحاجة إلى صك دولي عالمي قادر على التصدي لهذه الجريمة ليست حاجة عاجلة فحسب، بل إنها قد تأخرت كثيرا. ولهذا السبب، ينبغي أن يصبح الانتهاك من الأعمال التحضيرية المتعلقة بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الإرهاب ومكافحته على رأس أولويات الجمعية العامة في هذه الدورة.

وثمة دور خاص في مكافحة الإرهاب الدولي ينبغي أن تضطلع به أبرز المؤسسات القانونية: محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. وضمان وجود ولاية قضائية عالمية

مبدأ حرية التعبير ويسمى عقول البشر وأرواحهم. ولذلك، فإن مهمة تعزيز دور المعلومات في صون السلام والأمن تكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. وإنني أدعو الجمعية العامة إلى أن تدرك بشدة هذه الظواهر المشينة وأن تناقش السبل لمواجهتها.

وعلى الرغم من التحديات الخارجية التي أشرت إليها، فإن أوكرانيا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونحن على استعداد لتقاسم المسؤولية المشتركة عن حل المشاكل الحيوية المحددة لأكثر مجموعات البلدان ضعفا، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعن تحقيق أولوياتها. وبحكم عضويتنا في مجموعة الأصدقاء المعنية بتغير المناخ، تتطلع أوكرانيا إلى التوصل لتوافق في الآراء بشأن اتفاق عالمي في مجال تغير المناخ في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن تتوصل الدول الأعضاء لهذه النتيجة في كانون الأول/ديسمبر في باريس. ويتعين علينا أن نفهم أن العائد من هذه المسألة هو سلامة الأجيال المقبلة وتحقيق التنمية المستدامة للبشرية.

ولن نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لم نتمكن من منع حدوث الكوارث البيئية والتكنولوجية.

ونتيجة للعدوان الروسي، فإن أوكرانيا تواجه تحديا آخر - حماية بيئتها في دونباس. فقد أدى إغراق المناجم بشكل إجرامي وغير مسؤول من قبل الإرهابيين إلى تسمم مياه الشرب والتربة والنباتات والحيوانات في المنطقة. وقد تلوث الغلاف الجوي نتيجة للتفجيرات وقصف البنية التحتية الصناعية الحساسة. بل يمكننا أن نتكلم حتى عن خطر كارثة بيئية. وإنني لعلنى اقتناع بأن مسألة حماية البيئة أثناء النزاع تتطلب اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالكوارث التكنولوجية، فإن من واجبي أن أشير إلى واحدة من أبشعها. ففي العام المقبل، سنحيي الذكرى السنوية الثلاثين لمأساة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. وأود

وقتلهم والقضاء الكامل على وسائط الإعلام المستقلة. وتؤكد أوكرانيا من جديد التزامها بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وسنواصل بجميع الوسائل القانونية الدفاع عن حقوق تثار القرم - الشعب الأصلي لأوكرانيا - والأوكرانيين الذين يعانون من السياسات القمعية لسلطات الاحتلال في القرم. وأرى أن مشكلة الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان في القرم تستحق اهتماما خاصا في الجمعية العامة. وآمل أن يُتخذ قرار بمعالجة هذه المسألة خلال الدورة الحالية.

كما أجد لزاما علي أن أذكر أسماء ناديا سافتشينكو، وأوليف سنتسوف، وألكسندر كولتشينكو، بين العديد من الأوكرانيين الآخرين، الذين أصبحوا سجناء سياسيين للكرملين أو تم احتجازهم والحكم عليهم بصورة غير قانونية. فعلى سبيل المثال، حُكم على المخرج السينمائي المحترم أوليف سنتسوف بالسجن ٢٣ عاما لمجرد أنه أوكراني وطني. وأدعو الأمم المتحدة ودولها الأعضاء إلى شن حملة عالمية لممارسة الضغط على السلطات الروسية من أجل الإفراج فورا عن جميع المواطنين الأوكرانيين المحتجزين كرهائن. ولن نتمكن من تحقيق هدفنا إلا إذا كان عملنا عالمي النطاق. وتحتاج أوكرانيا، في المقام الأول، إلى التضامن والمساعدة اللذين يشكلان اثنتين من الأدوات القوية حقا لمكافحة العدوان والظلم. ومن المؤكد أن أوكرانيا ستنتصر لأن الحقيقة معنا. ولكننا سنحقق ذلك بصورة أسرع كثيرا إذا توفر لنا الدعم والتضامن من قبل المجتمع الدولي بأسره.

وتُظهر الحرب المختلطة المستمرة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا أن المجتمع الدولي يواجه تحديا آخر، الأمر الذي يتطلب توطيد الجهود التي نبذلها. فقد أصبحت حرب المعلومات الشاملة والحملات الدعائية أحد الأشكال الشديدة التدمير للعدوان غير العسكري. ويجري نشر الأخبار المزيفة والأكاذيب الفجة لتبرير العدوان وتمثل الدعاية التي تحض على التعصب والعنف ظواهر من نفس النوع، الأمر الذي يقوض

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سانتوس كالديرون (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر سفيرتنا ماريا إماميا فيليس على إعطائي الكلمة. إنه لمصدر اعتزاز كبير بالنسبة لنا أن تتولى امرأة كولومبية رئاسة هذه الجلسة في هذه اللحظة التاريخية، فيما تنظر الجمعية العامة في موضوع "الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان"، وهو ذات الطريق الذي تسلكه كولومبيا بنجاح الآن أكثر من أي وقت مضى.

لذلك، يشرفني أن آتي إلى هذه الجمعية لأزف بعض الأخبار، التي هي أيضاً تاريخية. إنني أود أن أعلن اليوم للعالم أجمع أننا نقرب أخيراً من إيجاد حل حقيقي للتراع في بلدي كولومبيا، وهو واحد من بين أكثر من ٢٠ من النزاعات المسلحة التي تدور في مختلف أنحاء العالم وتسبب الكثير من الألم والفقر والمعاناة. وسنضع حداً لأطول الصراعات المسلحة وآخرها في نصف الكرة الغربي. وتحقيق السلام - في كولومبيا أو في أي جزء من العالم - مسؤولية لا ينبغي لأحد التملص منها.

وكما قال البابا فرانسيس، وهو محق في ذلك تماماً، قبل بضعة أيام أمام كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية،

"عندما تستأنف البلدان التي كانت على خلاف طريق الحوار - الحوار الذي ربما يكون قد توقف لأكثر الأسباب مشروعية - تلوح فرص جديدة للجميع. وقد تطلب هذا ويتطلب الشجاعة والجرأة، وهما ليستا كانهما المسؤولية".

أن أطلب من الرئيس عقد جلسة خاصة للجمعية العامة تُكرس لإحياء تلك الذكرى في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

لقد اشتملت كلمة بلدي بمناسبة انضمامها إلى الأمم المتحدة على ما يلي:

"سيكون بوسع أوكرانيا، بأفضل ما لديها من قوة بشرية وموارد مادية، أن تقدم إسهاماً كبيراً لصون السلام والأمن العالمي"

والآن، وبعد مرور ٧٠ عاماً، أكرر التزام أوكرانيا الذي لا يتزعزع ببذل أقصى الجهود من أجل تجنب الأحيال المقبلة ويلات الحرب، ذلك الالتزام المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وسينصب تركيزنا على إنجاز ذلك الهدف النبيل، إذا ما تم انتخابنا عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبحكم عضويتها في المجلس، تعتزم أوكرانيا أن تظل شريكا ثابتاً ويعول عليه، مسترشدة بجدول الأعمال العالمي وليس بجدول أعمالها الخاص، وستصر على الالتزام بالميثاق نصاً وروحاً. وإنني مقتنع اقتناعاً راسخاً بأن المنظمة ستحتاز الاختبار الشديد التعقيد بكرامة وقوة وستعزز دورها بوصفها ضامنة للنظام والسلام والرخاء في العالم. فليكن الله معنا!

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا.

بحيث مكنّا من اتخاذ خطوتين إضافيتين، وهذه من أفضل الأنباء التي يمكن أن أزفّها لهذا المنتدى الأممي العظيم. لقد اتفقنا على الموعد النهائي للتوقيع على الاتفاق النهائي الذي من شأنه أن يضع حداً لتراعنا المسلح. وسوف يكون بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦ على أقصى تقدير، أي بعد أقل من ستة أشهر من الآن. وفي ذلك التاريخ على أقصى تقدير، سنلقي الوداع الأخير على أطول حرب وآخرها ليس في كولومبيا وحسب بل في نصف الكرة الغربي كلّهُ. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقنا أيضاً على أن تبدأ القوات المسلحة الثورية لكولومبيا إلقاء سلاحها في موعد لا يتجاوز ٦٠ يوماً بعد توقيع الاتفاق النهائي. وهذا يعني أنني عندما أعود إلى الجمعية في العام المقبل، فسأقوم بذلك رئيساً لكولومبيا التي تنعم بالسلام وحققت المصالحة.

إن المحادثات التي أجريت مع المجموعات المسلحة للقوات الثورية المسلحة لكولومبيا تقدّم بصيصاً من الأمل في عالم تخيم عليه الحرب والعنف والإرهاب. وهذه أيضاً فرصة لأشكر المجتمع الدولي، باسم ٤٨ مليون كولومبي، لدعمه جهودنا المبذولة لإحلال السلام واستعداده لمساعدتنا في مرحلة ما بعد النزاع. إن كولومبيا التي تنعم بالسلام ستكون عاملاً إيجابياً بالنسبة للعالم في مجالات عديدة مختلفة ولكنها مترابطة، مثل مكافحة تغير المناخ والمخدرات غير المشروعة والأمن والقضاء على الفقر المدقع.

يفخر بلدنا بأن يكون البلد الأكثر تنوعاً بيولوجياً في العالم بالنسبة إلى حجمه. ومع ذلك، فبلدنا من أضعف البلدان في مواجهة آثار تغير المناخ. ولذلك، نصر على البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة. وفي نهاية ولايتي الرئاسية في عام ٢٠١٨، أمل أن أكون قد تركت ورائي مناطق محمية في كولومبيا تبلغ مساحتها حوالي ٢٠ مليون هكتار، وهو ما يقرب من خمس مساحة أراضينا مجتمعة. ونحن نؤيد تماماً

وفي كولومبيا، نحن نحاول العمل بالشجاعة والجرأة وأيضاً بروح المسؤولية التي تكلم عنها قداسة البابا، وقد بدأنا نرى ثمار جهودنا. لقد أمضينا أكثر من ٥٠ عاماً في أعمال حرب داخلية في بلد يتجه نحو التقدم والسعادة، وقد عقدنا العزم على وضع نهاية لهذا الصراع. إن السلام هدف صعب المنال، ولكنه ليس مستحيلاً. فالسلام هو شيء أكثر من مجرد ثمرة لعملية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. إن السلام، بالدرجة الأولى، هو عملية كبيرة للتحويل الثقافي الجماعي تبدأ بالتغيير الروحي على المستوى الفردي، وتتطلب أن يفتح جميع الأفراد - كل في إطار ذاته - عقولهم وقلوبهم وأرواحهم للمصالحة.

لماذا أقول اليوم إنني آتي إلى الجمعية متفائلاً أكثر من أي وقت مضى؟ حسناً، لقد توصلنا قبل أقل من أسبوع في هافانا - بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من المفاوضات التي أحرزنا فيها تقدماً بشأن معظم البنود المدرجة في جدول الأعمال المتفق عليه - إلى اتفاق حول ما قد يكون العقبة الرئيسية أمام السلام. وتوصلنا إلى اتفاق بشأن أصعب عنصر في أي عملية سلام - وهو إنشاء نظام للعدالة الانتقالية يكفل عدم الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع. وفي هذا الاتفاق، الذي يحترم قواعد ومبادئ القانون الدولي ومبادئ دستورنا، ركزنا إلى أقصى حد على حق الضحايا في العدالة وعلى الحقيقة والتعويضات وعدم استئناف النزاع، واضعين إياها في لب حل النزاع المسلح. ونحن نقرب من هدفنا: إقامة العدل إلى أقصى حد بما يتفق مع تحقيق السلام.

وهي أيضاً أول مرة في تاريخ النزاعات في العالم التي تنشئ فيها حكومة وجماعة مسلحة غير قانونية - بموجب اتفاق للسلام، وليس نتيجة لأمر تم فرضه لاحقاً - نظاماً للمساءلة في محكمة محلية عن الجرائم الدولية وغيرها من الجرائم الخطيرة. وإننا نضع سابقة يمكن أن تكون نموذجاً للنزاعات المسلحة الأخرى في العالم. إن التقدم المحرز في غاية الأهمية وكبير جدا

ذلك قيمة رمزية استثنائية. وهذه الطريقة تكسب كولومبيا والعالم بأسره يكسب. وسنبداً بتحرير أنفسنا من الكوكا، وفي الوقت نفسه نصون ملايين المهكتارات من الغابات المدارية وننقذها. وكما قال البابا ببلغة كبيرة في هذه القاعة بالذات قبل أربعة أيام، "إن الحرب هي إنكار لجميع الحقوق واعتداء مأساوي على البيئة" (A/70/PV.3، الصفحة ٦).

إن كولومبيا السلمية ستكون أيضاً كولومبيا أكثر أمناً لأن الطاقة والجهد الهائلين المكرّسين اليوم للتعامل مع هذا النزاع الداخلي ستركز الآن على تحسين الأمن ومكافحة الجريمة في مدن بلدي وقراها. وبطبيعة الحال، ستكون كولومبيا فيها مزيد من الفرص للجميع حيث نستمر في الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل، كما ظللنا نفعل. بمعدل جعلنا رواداً في أمريكا اللاتينية من حيث التقدم الاجتماعي في السنوات الأخيرة. سيمكننا تحقيق السلام من تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة، التي هي منصوص عليها الآن في القانون الكولومبي، والتي اعتمدناها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

أدعو الآن كل الكولومبيين، دون استثناء، وجميع مواطني العالم من أجل تمهيد الطريق أمام السلام. إن السلام هو أفضل تراث يمكن أن نتركه لأطفالنا وللأجيال القادمة. وليس هناك ما هو أكثر أهمية أو أكثر إلحاحاً لأن السلام هو الخير الأمثل في أي مجتمع. وهو أقدر خير وسبب وجود الأمم المتحدة. واليوم، يسرني أن أعلن الأنباء الطيبة المتمثلة في أنه خلال أقل من ستة أشهر ستُقرع الأجراس في كولومبيا مُعلنه أن الوقت قد حان للسلام. ويحدوني الأمل في أن تتزامن الساعات في جميع أنحاء العالم مع ساعتنا لتبين الوقت نفسه - وقت السلام، وهو وقت للبشرية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في نهاية هذا العام في باريس، حيث نلتزم بالمساعدة في تحقيق هدف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

ونحن أيضاً نعالج مشكلة المحاصيل المخدرة غير المشروعة باستراتيجية شاملة اقترحناها على بقية العالم. وفي مؤتمر قمة الأمريكتين، المعقد في كارتاخينا بكولومبيا في عام ٢٠١٢، أثرت موضوع الحاجة إلى إجراء تقييم موضوعي للنتائج المترتبة على ما يسمى الحرب على المخدرات التي أعلنت هنا قبل أكثر من ٤٠ عاماً مضت، وقد كانت ذات تكلفة عالية في الأرواح البشرية والموارد. أجرت هذه الدراسة منظمة الدول الأمريكية وقدمتها قبل عامين. ونحن الآن نعدّ للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن هذه المسألة التي ستعقد بعد سبعة أشهر من الآن. ونواصل الدعوة إلى وضع استراتيجية عالمية جديدة قائمة على الأدلة العلمية التي تركز بقدر أكبر على الصحة والتعليم ومعالجة الجذور الاجتماعية لهذه الظاهرة وتسعى إلى الحد من الآثار السلبية للمخدرات من خلال استخدام استراتيجيات أكثر فعالية وأكثر ذكاء وأكثر إنسانية.

وفي كولومبيا، ذهبنا إلى أبعد من ذلك. في الأسبوع الماضي، قدمت خطة شاملة للمحاصيل البديلة استناداً إلى ذلك النهج المتعدد الأوجه. فنحن لن نتصدى للمافيا فحسب، والتي سنلاحقها بلا هوادة، لكننا سوف نوفر أيضاً الفرص الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين، ونكفل أن الدولة ونظام العدالة موجودان على الدوام، ونمنع تعاطي المخدرات ونعالجه بوصفه من قضايا الصحة العامة. وإذا ما أنهينا النزاع، فإن قوات المتمردين التي كانت عاملاً سلبياً في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ستصبح حليفاً في مكافحتها. بمجرد إلقتها الأسلحة. وعندما يساعدنا أولئك الذين كانوا يعملون على حماية هذه المحاصيل غير المشروعة في القضاء عليها سيحمل

وفي مجال حقوق الإنسان، اضطلعت الأمم المتحدة بمبادرات ملهمة، بدءاً من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، وتبعته اتفاقات ومعاهدات دولية عديدة وضعت معايير عالمية للحقوق المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. ولكن في عالم يتحده الفقر، والجوع، ووفيات الأطفال، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، من الواضح أن الطريق أمامنا طويلة.

وفي الوقت نفسه، إذ نضع جانباً نقاط القوة والضعف، والنجاحات والإخفاقات التي تتصف بها الأمم المتحدة، ينبغي لنا ألاّ نقوّض أو نقلل من حقيقة أنها توفر، في عالم مترابط، المنتدى الدولي الوحيد الذي يمكن للأمم أن تتفاعل وتتداول وتتفاوض فيه ليس من أجل حل الخلافات بينها فحسب، وإنما التصدي أيضاً للتحديات الإقليمية والدولية التي ليست قطرية، والتي تضع النظام الدولي في موضع تساؤل.

وبغية تعزيز قيمة الأمم المتحدة وتأثيرها في حقبة معولة، فقد حققت تطوراً باعتمادها في الآونة الأخيرة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). إن خطة عام ٢٠٣٠ تسعى لتلبية احتياجات سكان العالم النامي من خلال ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية تم الاتفاق عليها بصورة مشتركة. وقبرص، التي شاركت بنشاط في هذه العملية منذ بدايتها، فخورة بهذا الإنجاز، لأنه يعبر عن مبادئنا السامية المتمثلة في تعددية الأطراف الفعالة والتعاون الوثيق بين أمم العالم.

ومع ذلك، بينما اعتمدنا هذه الخطة الطموحة من ناحية، فإننا نشهد أيضاً من ناحية أخرى ما يجري من اضطرابات، وتطرف، وطائفية، وحروب أهلية، وأعمال إرهابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومناطق أخرى. أمّا الآثار الناجمة عنها - الموت، والاضطهاد، وسلب الممتلكات، والتشريد، وتدمير التراث الثقافي، والهجرة القسرية - فقد أصبحت ملامح محددة في الحياة اليومية للأشخاص المتضررين. لذلك، يجب أن

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قبرص.

اصطحب السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أناستاسياديس (تكلم بالإنكليزية): يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وهو يوفر لنا الفرصة لاستعراض ما تحقّق خلال العقود السبعة الماضية، فضلاً عن إجراء نقاش وتبادل للأفكار بشأن كيفية زيادة تحسين فعالية المنظمة وتعاون أعضائها، مع أخذ منفعة البشر دائماً في الاعتبار. وبغية تقييم جهودنا الجماعية، ينبغي أولاً أن نذكر بالمبادئ التوجيهية التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة في أعقاب ما خلّفته الحرب العالمية الثانية من موت ودمار. فدياجة الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة تنص على إزالة ويلات الحرب، وتعزيز حقوق الإنسان بوصفها حجر الزاوية لصرحنا.

حتى الآن، نجحت الأمم المتحدة في منع نشوب حرب عالمية أخرى، وساعدت على إنهاء صراعات عن طريق الوساطة. فهناك حالياً ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ جندي من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة منتشرين في ١٦ بلداً. ومع ذلك، ثمة العديد من الصراعات المسلحة في جميع أنحاء كوكبنا تشهد على حقيقة أن السلام العالمي لا يزال بعيد المنال.

المناطق بما فيه الكفاية. وفي الوقت نفسه، لم تسفر التدخلات والمشاركات الخارجية عن النتائج المرجوة، لأنها لم تراعى وتتفهم الخصائص والحساسيات الداخلية المعينة لتلك الأمم.

وأود أن أقتبس ملاحظة أبداها الأمين العام خلال حفل في سان فرانسيسكو بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه، وذلك بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لاعتماد الميثاق.

”اليوم، نحن نسلّم بفكرة أن الأمم المتحدة أمر مفروغ منه، ولكن وجودها تطلّب قفزات هائلة انطوت على حنكة سياسية في سبيل تجاوز الخلافات“.

وبينما ندرك كم هي الأمم المتحدة قيّمة وضرورية اليوم، يمكننا أن نرى أيضا أنها بحاجة إلى إصلاح وتحديث، بغية تمكينها من معالجة الحقائق السائدة في يومنا هذا.

يختلف النظام الدولي لعام ١٩٤٥ وآفاقه عنه في عام ٢٠١٥. فقد تغيرت التوجهات الأمنية التقليدية بسبب الظروف الجيوسياسية الجديدة. ولم يعد بالإمكان حصر مسألتي السلام والاستقرار في الخلافات بين الدول وداخلها، بينما تتحدى جهات من غير الدول مثل الإرهابيين النظام الدولي القائم، مما يمهّد الطريق أمام الأصولية الدينية والتطرف العنيف والتشريد القسري للناس والهجرة القسرية.

وفي الوقت نفسه، ظهرت أيضا تهديدات عالمية جديدة مثل تغير المناخ والتدهور البيئي، وبعد ٧٠ عاما، يتعين على قادة العالم مرة أخرى إظهار الحنكة السياسية والرؤية من أجل إعادة بناء المجتمعات التي انفرط عقدتها حديثا، وإيجاد مسار للتجديد. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالقرار ٣٢١/٦٩ الذي اتخذ مؤخرا بشأن التنشيط، وكذلك بالحوار المستمر بشأن تعزيز فعالية مجلس الأمن. ونحن نؤيد أيضا اجتماعات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المقبلة الرامية إلى مواجهة عدد من التحديات العالمية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في باريس خلال شهر كانون الأول/

نكون يقظين، لأنه فيما نحاول إرساء المبادئ الأساسية للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المستقبل، فإننا نشهد في الواقع التدفقات المتزايدة للهجرة من جانب أولئك الذين يفرون قسرا من ديارهم بحثا عن مستقبل أفضل. وبينما نسعى جاهدين لإرساء الغايات والأهداف النبيلة والطويلة الأجل، فإن الأحداث التي تتكشف حاليا قد تجعلها غير ذات أهمية أو غير قابلة للتحقق. وعندما نعتبر أن الأردن وتركيا ولبنان، ومؤخرا أوروبا، هي التي تتضرر من أزمة اللاجئين الحالية، يفوتنا أن ندرك بأنها إذا استمرت، فسوف تتضرر بلدان وقارات أخرى أيضا.

لذلك، وبغية عكس مسار تلك التطورات المقلقة، يجب أن نوجه جهودنا بحيث يصبح كل بلد وكل منطقة من مناطق الصراع، لا سيما الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكانا تتحقق فيه التنمية المستدامة. وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التصدي للأسباب الجذرية التي أدت إلى هذا الوضع غير المسبوق - أي عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الاقتصادي. وينبغي أن نتصدى له جماعيا وعلى نحو شامل. ولا يكفي اتخاذ إجراءات ضد الأفراد المسؤولين عن الهجمات الإرهابية؛ ينبغي أن نركز جهودنا على العوامل التي تساعد الإرهاب. ولا يكفي إنقاذ الناس من القوارب التي تغرق؛ ينبغي أن نركز جهودنا على المتاجرين بالبشر. ولا يكفي دعم المهاجرين الاقتصاديين ماليا؛ ينبغي أن نركز جهودنا على تهينة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكنها أن تكفل عدم هجرة جميع هؤلاء الناس من بلدانهم.

وفي ضوء هذه الأزمة الإنسانية المروعة، قد يتساءل المرء إذا كنا قد أقمنا اتخاذ التدابير اللازمة لتجنبها. هل كانت استراتيجيتنا كافية؟ هل فشلنا في التنبؤ بالأحداث التي تتكشف؟ ونظرا لقرب قبرص من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلا عن الصلات التاريخية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية القائمة بيننا، فإنني مقتنع اقتناعا راسخا بأن المجتمع الدولي قد أخفق في تقدير تعقيدات تلك

المشركة لشعبينا، اللذين يرغبان في حل المشكلة القبرصية من خلال إيجاد تسوية دائمة وعملية وقابلة للاستمرار، إلى حقيقة واقعة. ويجب أن تتماشى تلك التسوية تماما مع قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتشريعات الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع الاتفاقات الرفيعة المستوى المبرمة بين زعماء الطائفتين والإعلان المشترك الصادر في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤. ومن شأن هذه التسوية أن تؤدي إلى تطور جمهورية قبرص لتصبح دولة اتحادية في إطار نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين، مع المساواة السياسية والسيادة الواحدة والشخصية القانونية الدولية الواحدة وشكل واحد من المواطنة؛ وهي دولة عضو، وستظل كذلك، في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من المنظمات الدولية الأخرى، والتي لن تقيد نُظم ضمانات عفا عليها الزمن فرضتها بلدان ثالثة أو قوات أجنبية موجودة في الجزيرة سيادتها وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري.

ويتمثل ما نطمح إلى تحقيقه من خلال هذه الجولة الجديدة من المفاوضات في التوصل إلى تسوية لا يوجد فيها طرف فائز وطرف خاسر؛ تأخذ في الاعتبار حساسيات وشواغل كلتا الطائفتين؛ وتحترم الحريات الأساسية وحقوق الإنسان لجميع القبارصة، من اليونانيين والأتراك على حد سواء؛ وتعيد توحيد بلدنا وشعبه واقتصاده ومؤسساته؛ وتقيم وطننا يسوده التعايش السلمي والتعاون المزدهر بين جميع مواطنيه بما يعود بالنفع على الأجيال الشابة؛ وتتيح لقبرص الاستفادة من كامل إمكاناتها عن طريق إزالة جميع العوائق السياسية التي تحول دون الاستغلال الكامل لموقعها الجغرافي الفريد عند مفترق الطرق بين أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا؛ وتحول قبرص إلى مثال ساطع على التعاون العرقي والثقافي والديني واللغوي بين المسيحيين والمسلمين؛ وتجعل قبرص نموذجا للموثوقية والاستقرار والأمن في منطقة مضطربة ومتقلبة، تعاني حاليا من صراعات وعدم استقرار طال أمدهما.

ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأنه، خلال الجولة الجديدة من المفاوضات، تم إحراز تقدم فيما يخص عددا من المسائل

ديسمبر؛ والدورة الاستثنائية بخصوص مشكلة المخدرات العالمية، التي ستعقد خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، الذي سيعقد في كيتو خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

يشكل حفظ السلام إحدى الركائز والإنجازات الأساسية للأمم المتحدة. لكن الأمم المتحدة لا تعمل في مجال حفظ السلام فحسب؛ بل إنها تعمل أيضا في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وتنص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة على سلسلة واسعة من الخيارات فيما يخص التسوية السلمية للمشاكل. ونحن نتطلع إلى اقتراحات ملموسة لتكثيف عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة مع الطبيعة المتغيرة للصراعات ولتعزيز فعاليتها وقدرتها على تشجيع إيجاد حلول سياسية. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب للغاية باستعراض عام ٢٠١٥ لعمليات الأمم المتحدة لبناء السلام (انظر A/70/95)، ونحن نثني على الأمين العام على اتخاذ تلك المبادرة.

إن قبرص، من خلال تجربتها الخاصة باستضافة قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، تقدر عاليا إسهام الأمم المتحدة في صون السلام والأمن. كما نعرب عن تقديرنا للعدد الكبير من قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي أدانت الوضع الراهن غير المقبول والتقسيم العنيف والمستمر للجزيرة، ودعت إلى إعادة توحيدها وانسحاب قوات الاحتلال، وتلك قرارات ومقررات لم تُنفذ بعد للأسف.

وبعد عدم تحدد الأعمال التي تنتهك ممارسة جمهورية قبرص لحقوقها السيادية داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة والتغيير الذي حصل في قيادة القبارصة الأتراك، فقد أتاحت فرصة سانحة مما ينعش أملنا في أن تؤدي جولة المفاوضات التي استؤنفت في شهر أيار/مايو إلى تسوية نهائية للمشكلة القبرصية. ويستند هذا الأمل إلى اقتناعي بأنني وزعيم القبارصة الأتراك نتشارك نفس الشجاعة والعزم للمضي قدما بشكل حاسم في اتجاه ترجمة الرؤية

اصطُحِب السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تاباريه فاثكيث، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

اصطُحِب السيد تاباريه فاثكيث، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة تاباريه فاثكيث، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فاثكيث (تكلم بالإسبانية): أنقل إلى هذا المنتدى، أكبر المنتديات وأكثرها تمثيلاً في عالم اليوم، تحيات شعب وحكومة جمهورية أوروغواي الشرقية، وهي تحيات تُعبر عن رغبتنا في السلام والحرية؛ وعن التزامنا بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والتضامن؛ وعن التزامنا بالتنمية المستدامة في بلدنا؛ وعن رغبتنا في أن نرى بالإنسانية على الرغم من تكراره، فهو متأصل في قلب البشرية، أي جميع الكائنات البشرية، الرجال والنساء في هذا العالم دون استثناء أو عذر. فنحن جميعاً متساوون أمام القانون، ولكن قبل كل شيء نحن جميعاً متساوون في الحياة.

على الرغم من أنني أتيت من أوروغواي، فلست هنا لأتكلّم عن المشاكل في أوروغواي. أود بتواضع أن أناقش المشاكل التي تؤثر على البشرية جمعاء. قبل أسابيع تأثر الرأي العام العالمي بمشاهدة صورة لطفل ميت قذفت به الأمواج إلى الشاطئ بعد أن غرق المركب الذي كان على متنه، شأن ذلك الطفل شأن آخرين عديدين من ضحايا الصراع في بلدهم.

المرتبطة بجميع جوانب المشكلة القبرصية تقريباً. لكن فيما يخص المسائل الجوهرية الأخرى، لا تزال ثمة خلافات كبيرة يجب حلها، وهي خلافات سيتطلب حلها أيضاً إسهاماً نشطاً وحازماً من جانب تركيا التي لا تزال قوات احتلالها ترابط في الجزء الشمالي من بلدنا. وآمل مخلصاً في أن يتم أخيراً اختبار التطمينات الشفوية التركية بشأن رغبتها في التوصل إلى تسوية بشكل عملي، وذلك من خلال اتخاذ تدابير ملموسة من شأنها أن تعزز بشكل إيجابي عملية التفاوض وتجسد الأجواء المفعمّة بالأمل السائدة حالياً في الجزيرة.

وأعتقد جازماً أن التوصل إلى حل لمشكلة قبرص يمكن أن يصبح نموذجاً للطريقة التي يمكن بها للدبلوماسية ولاعتماد موقف توفيقٍ إتاحة التغلب على انعدام الثقة والإسهام في حل حتى القضايا الدولية الأكثر صعوبة.

علاوة على ذلك، فإن اكتشاف احتياطات المواد الهيدروكربونية في شرق البحر الأبيض المتوسط ينطوي على إمكانية إيجاد تآزرٍ وشبكة من التحالفات من أجل توسيع نطاق التعاون بين البلدان المنتجة للمواد الهيدروكربونية والبلدان المستهلكة لها في تلك المنطقة وخارجها للاستفادة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا ورفاهها. ومن شأن هذه التطورات الإيجابية أن تعزز تحقيق وصيانة البيئة التي تشد الحاجة إليها لتوطيد دعائم الاستقرار والسلام في المنطقة المجاورة لنا مباشرة.

إني لعلّى يقين من أن الجمعية العامة تتشاطر وجهة النظر القائلة بأن تسوية المشكلة القبرصية سوف تؤدي إلى حالة يكسب فيها الجميع، ليس فقط من أجل شعب قبرص، بل أيضاً للمنطقة، والأطراف المعنية والمجتمع الدولي ككل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به من فوره.

قبل هنيهة، تطرقت إلى موضوع الصحة، ولا شك أي فعلت ذلك بسبب خبرتي العملية كوني طبيباً، فحتى عهد قريب جداً كنت ممارساً لمهنتي بالكامل، ولكني لم أفعل ذلك نتيجة الخبرة فقط. وبوصفي رئيساً لبلدي، أدرك تماماً أن قطاع الصحة العامة عنصر رئيسي وجوهري لسيادة الدول، ولحق الأفراد، وهو عامل تنمية للمجتمعات، إنها مسؤولية تقع على عاتق الدول ولا يمكن التملص منها.

من هذا المنظور، نواجه واقعا يبعث على الانزعاج ولا يمكن تفاديه على صعيد الكرة الأرضية بأسرها. وبالفعل، ووفقاً لآخر الدراسات والتقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، فإن العبء العالمي للأمراض يتحول، أولاً، من الأمراض المعدية الحادة، إلى الأمراض المزمنة غير المعدية؛ ويجب مكافحة النوعين من الأمراض بالعمل على الحيلولة دون ظهور الأمراض الحادة للوقاية من الأمراض المزمنة غير المعدية. ثانياً، إن الحالات المزمنة مثل أمراض القلب والسكتة الدماغية أصبحت الآن السبب الرئيسي للوفيات على نطاق العالم. وإذا أضفنا الأمراض غير المعدية الأخرى المتصلة في المقام الأول بنمط الحياة التي نطوره، بينما نمضي في حياتنا اليومية، يتضح لنا بأنه لم يتبق لنا شيئاً يذكر نقوله. إذ أن أكثر من ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من حالات الاعتلال والوفيات في العالم تُعزى إلى الأمراض المزمنة غير المعدية، من قبيل أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، وأمراض الانسداد الرئوي المزمنة، والسكري، وما إلى ذلك. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين علينا القيام به.

وذلك ما يقع بالفعل لدرجة أنه بمجرد ذكر الساحة العالمية المعقدة تتبادر إلى الذهن أفريقيا وآسيا على وجه الخصوص، فضلاً عن أمريكا اللاتينية، حيث تواجه العديد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل حالياً عبء مزدوجاً من الاعتلال. فالأمراض المعدية تقتل الناس دون رحمة

كان يلتبس مكاناً في العالم يمكن أن يجد فيه الحماية التي يحق له الحصول عليها. لقد كان رد الفعل الدولي فوراً، ولكن نأمل ألا يكون هذا الرد وليد لحظته وسرعان ما يتلاشى، وألا ننسى هذه المأساة التي ألمت بنا، وجعلتنا نشعر بالخجل، ونأمل أن تحملنا على علينا العمل بتصميم وفعالية لإيجاد حلول للمأساة العالمية المتمثلة في نزوح الملايين من البشر.

إن أوروغواي، بوصفها بلداً أثرته الهجرة، وشعباً حظي بالتضامن الدولي كلما احتاج إليه، فإنها تتقبل هذا الواجب الذي لا مندوحة عنه. ومن الضروري تجنب تكرار هذه المأساة، ولكن من الضروري أيضاً معالجة أسباب ذلك. نرى في جميع الأمور، وليس فقط في الأمور المتعلقة بالصحة، أن "درهم وقاية خير من قنطار علاج". فالوقاية تعني أن نك التقدير والاحترام للآخرين كما نحترم أنفسنا، أي أنها أكثر بكثير من مجرد التسامح معهم، واحترام كل حقوقهم وتعزيزها؛ ونراهن على الديمقراطية باعتبارها شكلاً من أشكال الحكومة والدولة في المجتمع؛ ونقوم بالتثقيف والتدريب من أجل توفير الحياة الكريمة، والعمل الكريم، والمواطنة الكاملة؛ واحترام هذا الكوكب الذي نعيش عليه، الأمر الذي فضلاً عن ذلك لا يزال المكان الوحيد الذي يمكن أن يعيش فيه الجنس البشري. وإذا استمر تدمير هذا العالم في الأجل القصير، فيقينا أن البشرية والأجيال المقبلة ستصبح بلا مأوى.

إن الوقاية تعني أيضاً رفض جميع أشكال الإرهاب والتمييز كيلا نرى أطفالاً ميتين تقذف بهم الأمواج إلى شواطئ العالم لأنه تعذر عليهم أن يجدوا مكاناً للعيش، وتعني رفض الإرهاب والتمييز حيثما ظهرا وفي جميع الظروف والأماكن. إن الوقاية تعني التفكير بجرأة والعمل بعقلانية مع التركيز على الأجيال المقبلة، ولكن بما أنه لا يوجد مستقبل من دون الحاضر، فإن الوقاية تعني أيضاً التفكير والعمل وفقاً لآمالنا واحتياجاتنا وإمكانياتنا.

النظم الصحية المتكاملة، بما في ذلك البرامج الوطنية للوقاية الأولية من هذه الأمراض والكشف المبكر عنها وتشخيصها والعلاج منها وإعادة التأهيل والمتابعة طويلة الأجل. وفيما يتعلق بأنماط العيش الصحية، فإن النشاط البدني والرياضة من الأمور الهامة وكذلك النظام الغذائي الصحي، على النقيض من الأطعمة الضارة والأغذية المصنعة لصناعة تنمو بشكل سريع.

يجب مكافحة التدخين وإدمان الكحول وتعاطي المخدرات. واستناداً إلى تجربتنا، نرى أنه من الضروري إدماج التبغ والكحول في سياساتنا المعنية بالمخدرات. ونحن نعلم أن الأمر ليس يسيئاً، ولكن من الممكن تنظيم تلك الأسواق دون اللجوء إلى نهج الحظر واحترام حقوق الأفراد وجعل الصحة العامة مسألة تتعلق بسيادة الدولة والتقدم الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أؤكد من جديد أن مكافحة التدخين هي مكافحة لسبل انتقال العدوى، لا للبعوض والطيور أو الفئران ولكن لصناعة التبغ المتعددة الجنسيات، التي من أجل مضاعفة أرباحها، لا تجد غضاضة في قتل عمالها.

وكانت أوروغواي من البلدان الرائدة في تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ. واعتمدت أوروغواي من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ قانوناً بشأن مراقبة وتنظيم القنب، ونعمل بشأن التدابير المتعلقة بمكافحة إدمان الكحول، وربما مع سياسة عدم التسامح مطلقاً في بعض الحالات والظروف. وختاماً، وفيما يتعلق بهذه المسألة، لا يمكن تحقيق شيء وحدنا. يتطلب الأمر تجاوباً وعزماً ومثابرة من جانب جميع الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم.

في مجال التعاون الدولي، لا نبدأ من نقطة الصفر. هناك عدد من الأطر المؤسسية والطرائق والعديد من المشاريع الهامة الجارية. هل يمكن تحسين تنفيذ الأطر وإحراز تقدم في تنفيذ المشاريع؟ بالطبع، ولكن بدلاً من اختراع قواعد جديدة، علينا الاستفادة بشكل أفضل مما لدينا بالفعل. وتحقيقاً لتلك

وتؤثر علينا بصورة عميقة، بينما تقتل الأمراض المزمنة غير المعدية أيضاً سكاننا بصورة مآكرة.

وفي نفس الوقت، فإن سوء التغذية وعوامل خطورة الأمراض المزمنة غير المعدية، مثل زيادة الوزن والسمنة، قد تؤثر أيضاً على البلدان المرتفعة الدخل، وما زالت منتشرة في العالم. وتشير التقديرات إلى أن السرطان يكلف أمريكا اللاتينية ٤,٥ بليون دولار سنوياً من حيث التكاليف المباشرة للاستشارات الطبية والدراسات والتشخيص والعلاج والتداوي والعلاج في المستشفيات والرعاية الملطفة وغيرها. وهناك تكاليف غير مباشرة أيضاً، مثل السفر والإقامة والغياب عن العمل والإنتاجية. كم من تلك الأموال يمكن توفيرها إن، بدلاً من استخدامها لمعالجة الآثار المترتبة عن هذه الأمراض، تم استغلالها في السياسات الاجتماعية لتحسين حياة الشعوب بتوفير تعليم أفضل وتحسين الصحة وظروف المعيشة الكريمة لشعوبنا؟

قد يكون من المؤسف الإشارة إلى هذا الجانب، إلا إنه جزء من الحقيقة المرة التي علينا تغييرها، لأنه إن لم نعتمد تدابير فورية بحلول عام ٢٠٣٠، سيموت مليون شخص من أبناء أمريكا اللاتينية سنوياً بسبب السرطان وحده، وأكثر من ٧ ملايين شخص في العالم من أمراض يمكن الوقاية منها ويمكن علاجها بالتشخيص المبكر والعلاج الملائم. وسيتسبب السرطان في وفاة عدد من الأشخاص في العالم سنوياً أكثر من عدد الذين قتلوا في الحرب العالمية الثانية. إننا نواجه وباء فتاكاً، وأقترح بكل تواضع، أن نعي الحقيقة وهي أننا نعاني حالياً من جائحة لم نعرفها البشرية على الإطلاق.

إن الحياة غالية؛ ليس لها ثمن. وبغية معالجة تزايد معدلات الاعتلال والوفيات من السرطان وغيره من الأمراض غير المعدية ووقفها، من الأهمية بمكان اتخاذ مواقف سياسية وسياسات وتنفيذ استراتيجيات منهجية للقضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي وتعزيز التعليم وتشجيع أنماط العيش الصحية، وتعزيز

في تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين. نشيد بتلك الخطوة وبينما ندرك تعقيد العملية الجارية، نحن على ثقة فيما يتعلق بالمستقبل، لا سيما فيما يتعلق بالعنصر الأساسي لإنهاء الخطر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما من حكومة الولايات المتحدة.

وكما فعلت أوروغواي في مناسبات سابقة، فإنها تعتزم التصويت مؤيدة لمشروع قرار الجمعية العامة الداعي إلى إنهاء الحصار. ونأمل أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يتعين فيها على الجمعية العامة النظر في هذه المسألة.

وتتمثل الحالة الثانية في أمريكا اللاتينية في التوتر المستمر لعدة أسابيع على الحدود بين كولومبيا وفنزويلا. وندعو إلى إجراء حوار مفتوح يتسم بالهدوء والاحترام بين حكومتي هذين البلدين الشقيقين بغية التصدي لهذه الحالة التي يمثل شعبا البلدين ضحاياها الرئيسيين، وخصوصا الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا.

وتتمثل الحالة الثالثة في محادثات السلام في كولومبيا، وهي عملية أخرى معقدة غير أنها ذات أهمية حاسمة لذلك البلد الشقيق ولمنطقتنا بأسرها. ونعرب عن تأييدنا لهذه العملية واستعدادنا للتعاون فيها بموجب الشروط المتفق عليها وطالب بها كلا الطرفين. ولا تدعي أوروغواي أن لها قوة حارقة أو أنها معصومة من الخطأ، غير أنها لا تتسم باللامبالاة في ذات الوقت. تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غونثاليث فرانكو (أوروغواي).

وفي عام ٢٠٠٨ قدّم بلدنا ترشيحه رسميا للحصول على مقعد في مجلس الأمن بصفة العضو غير الدائم للفترة من ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧. وقد فعلنا ذلك على أساس التزامنا بإزاء هذه المنظمة التي نحن عضو مؤسس فيها، والتزامنا بالقانون الدولي والتعددية، ورفضنا القاطع لجميع أشكال الإرهاب والتمييز،

الغاية، فإننا بالتأكيد في حاجة إلى المزيد من الموارد البشرية والمادية والمالية، ولكن هناك موارد بدونها ستصبح كل الأمور مهما كانت أهميتها غير كافية. وأشار هنا إلى موارد الإرادة السياسية، وهي في هذه الحالة أكثر من مجرد معضلة أيديولوجية أو قضية أو يسار، ويمين أو وسط؛ إنها مسألة أخلاقية.

إنها ليست أخلاقية من حيث أنه، في بعض الظروف، تتمكن المحاكم والمنظمات المتعددة الجنسيات من إعطاء الأولوية للتجارة على الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية في الحياة والصحة. هذا ما تعاني أوروغواي منه. إحدى شركات التبغ الدولية الرئيسية، أود الإشارة إليها بالأحرف الأولى فحسب معنا للخرج، لكنها في الواقع شركة فيليب موريس - قد رفعت دعوى ضد أوروغواي لإثارة مسألة مكافحة التبغ في منظمة الصحة العالمية. هذه هي الحالة التي تواجهها أوروغواي. ربما لأننا بلد صغير، تم اختيارنا لذلك الدور، لا لمجرد معاقبة أوروغواي لكن حتى لا تتبع البلدان الأخرى في العالم المسار الذي انتهجته أوروغواي لمكافحة التبغ وتوفير نوعية حياة أفضل لشعبها.

أدرك أن الدعوة إلى الأخلاقيات في القرن الحادي والعشرين قد تبدو سذاجة أو دعوة عفا عليها الزمن، ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك. كما ذكرنا، لا نحتاج إلا إلى تصفح أبناء الأسابيع القليلة الماضية لنعلم أنه في بعض الجوانب يبدو العالم حقا مصححا للأمراض العقلية يديرها نزلائها. وهذا أمر فظيع، ولكن إن أرادت البشرية البقاء وإحراز تقدم، لا يمكن أن تدعن لتلك الحالة الفظيعة. لا يمكن أن تدعن للحروب أو لإذلال للفقراء الذين لا يملكون قوت يومهم، ولا يمكن أن نغمض أعيننا ٢٤ ساعة بعد رؤية صبي سوري ميتا على شاطئ تركي.

من منظورنا كبلد من بلدان أمريكا اللاتينية وسكان أمريكا اللاتينية، لا يسعنا إلا أن نذكر ثلاث حالات بارزة في خطة منطقتنا. الحالة الأولى هي إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا بوصفها خطوة لا غنى عنها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير دفاعها والقائد العام لقوات الدفاع ودائرة الشرطة في ملاوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موثاريكا (تكلم بالإنگليزية): إن من دواعي سروري العظيم أن أهنئ السيد ماغتر ليكتوفت على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين. فوثائق تفويضه لا تشوبها شائبة، وإني على ثقة بأنه سيوجه أعمال الجمعية العامة نحو اختتام ناجح تتحقق فيه جميع الأهداف والتطلعات. وأود أن أؤكد له دعم وفد بلدي. وأود أيضاً أن أشكر معالي السيد سام كوتيسا، ممثل البلد الشقيق أوغندا، ورئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، على الجهود الدؤوبة التي بذلها خلال فترة رئاسته. وإن تفانيه في أعمال الأمم المتحدة لجدير بالشناء. وأكرر مجدداً دعم ملاوي للأمين العام في سعيه إلى تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ويأتي موضوع المناقشة العامة هذا العام "الأمم المتحدة في ذكرها السبعين - التزام جديد بالعمل" في وقت ملائم للغاية لأنه يلخص تماماً المهام الأساسية التي ما فتئت تضطلع بها الأمم المتحدة منذ إنشائها وإلى الآن وفي المستقبل - ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين. لقد أنشئت الأمم المتحدة على أساس الفهم القائل بأن السلام لا يعني مجرد غياب الحرب، وأن تحقيقه يتطلب الكفاح وتقديم التنازلات والتضحيات فضلاً عن الخيارات التي نتخذها بوصفنا أمماً وأفراداً لما فيه مصلحة البشرية. ولا يمكننا تحقيق السلام الكامل دون توفر العدالة والتمتع بالكرامة والحرية. ويمكننا أن نحتفل بذلك بعد مضي ٧٠ عاماً من عمل الأمم المتحدة، إذ تمكنا جماعياً من تجنب حرب عالمية أخرى. مع ذلك، وخلال الفترة نفسها، ما فتئنا نعاني من الشعور بالخوف وعدم التيقن في عالم يتسم بالتراعات والفقر والعنف، وهي عوامل تعرّض للخطر وجودنا بحد ذاته.

واقنعنا بأن الوسائل السلمية هي وحدها القادرة على حل النزاعات وهي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن ثقتنا في أهمية الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لأجل الوفاء بمهمته الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

وما فتئت أوروغواي تسهم في جهود السلام والأمن الدوليين بدافع من الالتزام الثابت الملموس الذي أبدته قبل إنشاء الأمم المتحدة وما زال مستمراً طوال تاريخ المنظمة على مدى ٧٠ عاماً. ويتجلى ذلك الالتزام اليوم في مشاركتها في عمليات حفظ السلام التي تصدر ولاياتها من مجلس الأمن هذا. ونود الإسهام بقيمتنا وجهونا والتزامنا بصفتنا عضواً غير دائم في المجلس للفترة من ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧. ونعوّل على تأييد الحاضرين هنا لمساعدتنا في بلوغ ذلك الهدف، ونؤكد لهم أننا لن نخيب أملهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تاباريه فاثكيث، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير دفاعها والقائد العام لقوات الدفاع وإدارة الشرطة في ملاوي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ملاوي ووزير دفاعها والقائد العام لقوات الدفاع وإدارة الشرطة في ملاوي.

اصطحب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير دفاعها والقائد العام لقوات الدفاع وإدارة الشرطة في ملاوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

ربطه بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لشعبنا والتي تحمل معنىً حقيقياً وتعبر عن حياة شعبنا.

وعلى الرغم من تباين مستويات التقدم المحرز بين الدول الأعضاء، والبلدان النامية بخاصة، أثبتت الأهداف الإنمائية للألفية أن وحدة الهدف أمر بالغ الأهمية لتحويل العالم إلى مكان أفضل لأطفالنا والأجيال المقبلة. وتعرب حكومة بلدي عن امتنانها لشركاء التنمية الذين عملوا من أجل مساعدة ملاوي على تحقيق أربعة من الأهداف الإنمائية للألفية: تخفيض معدل وفيات الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمalaria وغيرهما من الأمراض، وكفالة الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ومن الواضح أننا سنشرع كبلد في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالانتهاء من الأعمال غير المنجزة. ولذلك، فلزاماً علينا ونحن نمضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية العالمية الجديدة أن نضع في اعتبارنا الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه إقامة شراكات عالمية في التعاون الإنمائي الفعال، مما يكفل النجاح في تنفيذ البرامج الإنمائية في البلدان النامية.

ونحن في ملاوي مسرورون أيضاً بأن نؤكد مجدداً حقيقة أننا إذ نتطلع إلى أهداف التنمية المستدامة يمكننا أن نستمدّ الفخر والإلهام من إنجازاتنا الجماعية في ما يتعلق بالهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بوقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس اتجاهه. وفي إطار ذلك، نهدف إلى توفير العلاج لـ ١٥ مليون شخص على الصعيد العالمي، ويمكننا اليوم أن نقف هنا ونعلن بشجاعة أننا حققنا هذا الهدف. وفيما نتطلع إلى خطة التنمية المستدامة، يجب أن نلتزم، نحن المجتمع الدولي، بوضع حد للإيدز بوصفه تهديداً للصحة العامة والانتهاه من الأعمال المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

إن حكومة بلدي ملتزمة بالفعل بالقيام بذلك، وتبين الأدلة الحالية أن ملاوي في طريقها إلى تحقيق ذلك الهدف.

وإذ نعيش في هذا العالم غير المثالي، ينبغي أن يكون السعي إلى تحقيق السلام هدفنا الرئيسي إن كان لنا أن نوفر حياة واعدة لأجيالنا المقبلة. وعليه، أود أن أثنى على الأمين العام على عقده اجتماع الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام، بهدف استعراض عمليات الأمم المتحدة الحالية والنظر في الاحتياجات الناشئة والمستقبلية فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وتسويتها. وقد شدد تقرير الفريق (A/70/95) المقدم في حزيران/يونيه على بعض المسائل الهامة التي أرى أنه ينبغي لنا - بوصفنا جزءاً من الأسرة العالمية - النظر فيها وأخذها على محمل الجد. وأود أن أنوه إلى القليل من تلك المسائل التي تتطلب اهتمامنا بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة.

أولاً، ينبغي أن تسترشد عمليات السلام بالتركيز على الحلول السياسية، التي ينبغي أن تولي الاهتمام بدور لمنع نشوب النزاعات بالوسائل السياسية مع التشديد على الحلول التي يمثل السكان محورها لها، فضلاً عن التركيز على حماية المدنيين. ثانياً، هناك ضرورة إلى تحقيق السلام والأمن الشاملين وإقامة الشراكات الأمنية التي تشمل مجلس الأمن، والجهات الفاعلة الإقليمية والآليات الوطنية. ثالثاً، ينبغي أن يجد العالم وسيلة - عبر الأمم المتحدة - لتعويض الأشخاص الذين عانوا من سوء المعاملة. رابعاً، هناك ضرورة إلى إبداء المزيد من الإرادة السياسية من جانب جميع الجهات الفاعلة في بعثات السلام.

وأود الآن أن أتطرق إلى مسألة هامة أخرى مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ فترة ليست بالقصيرة، ألا وهي، إصلاح مجلس الأمن. لقد تابعت بكل اهتمام المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الكيفية التي يمكن بها إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً وديمقراطية وفعالية وشفافية وقابلية للمساءلة أمام الجميع. إن توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت هما المبادئ التوجيهية لنا في هذا المسعى. وسعيًا إلى السلام والأمن ينبغي

أحد المجالات الأساسية ذات الأولوية لاستراتيجية ملاوي المنقّحة للنمو والتنمية - وهي مخطط التنمية للملاوي. كما استفادت ملاوي من المنتدى لتستضيف مناسبة موازية رفيعة المستوى لتبادل وجهات النظر بشأن العائد الديمغرافي والاستثمار في الشباب، وهو ما نأمل أن يؤدي بنجاح إلى تحسين التنسيق والالتزام والدعم لتمكين الشباب والتنمية في أفريقيا.

وقد أعربنا عن الرغبة في تحقيق الرخاء والرفاه المشتركين والوحدة والتكامل لقارة تتحقق فيها الإمكانات الكاملة للنساء والشباب مع التحرر من الخوف والمرض والعوز. وكما أشار آخرون أخذوا الكلمة من قبلي، فقد اعتمدنا قبل يومين أهداف التنمية المستدامة. وهذا أمر رائع. ومع ذلك، أود أن أسلط الضوء على الهدف ٤ منها الذي يتحدث عن التعليم. وبوصفي نصيراً للتعليم العالي في أفريقيا، أود أن أكرر التأكيد بصورة قاطعة على أن جميع القرارات والمقررات الرائعة لهذا المنتدى العظيم، والعديد من القرارات المماثلة في جميع أنحاء العالم، لن يكون لها أثر يُذكر إذا ما تجاهلت البلدان مهمة تعليم الناس، وبخاصة الشباب، بل والأهم من ذلك الفتيات الصغيرات.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى أن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة هو بشأن "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". ومع ذلك، فهو لا يجسد تماماً الأهمية المركزية للتعليم العالي في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً. وأود أن أعرب عن الامتنان للشركاء الذين يواصلون الوقوف معنا من أجل تعزيز التعليم العالي في أفريقيا. فمع تحسين إمكانية الحصول على التعليم العالي وزيادتها، سيواجه العالم ضربة ساحقة للفقر.

وفي سياق اضطلاع حكومتي بمسؤوليتها الوطنية والدولية، فإنها تدرك الدور الشامل لاحترام حقوق الإنسان

معاً، يمكننا القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، ولكن ذلك سيتطلب القيام بالعمل "بطريقة غير معتادة" وتسريع الاستجابات لفيروس نقص المناعة البشرية، بما يتماشى مع الأدلة على حالات النجاح. ولكن الأهم من ذلك أنه سيتطلب استمرار المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي في تمويل برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وتعزيز قدرة البلدان النامية مثل ملاوي على تصنيع العقاقير وجعلها متاحة أكثر لأبناء شعبنا.

وبعد قولي هذا، أود أن أكرر ما ظللت أؤكدته دائماً - من أن كل ما سبق ذكره من برامج رائعة ستتحقق عندما لا نترك، كأُسرة عالمية، شبابنا ونساءنا يتخلفون عن الركب. وفي ملاوي، وكما أعتقد في معظم البلدان النامية، يشكل الشباب والنساء غالبية السكان. ولذلك، فمن الطبيعي أن يكونوا ممثلين تمثيلاً كافياً على جميع مستويات صنع القرار في المجتمع. وقد قال مانديلا رئيس جنوب أفريقيا الراحل ذات مرة: "ما دامت هناك أمة ترفض الاعتراف بالدور المتساوي لأكثر من نصفها، فإنها محكوم عليها بالفشل". وتلك حقيقة وإنني أوافقها الرأي أشد الموافقة.

وأود أن أثنى على رئيس الصين شي جينينغ والأمين العام، من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على تنظيم "اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التزام بالعمل"، على هامش هذه الدورة، في إطار موضوع "المساواة بحلول ٢٠٣٠: لنحت الخطى من أجل المساواة بين الجنسين"، الذي قطع فيه عدد من الزعماء، بما في ذلك زعيم ملاوي، التزامات وطنية.

وتلتزم حكومة بلدي بحملة تضامن الرجال مع النساء "He For She" لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف القائم على نوع الجنس وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتيسير التمكين الاقتصادي لها. ولذلك، فقد اختيرت الحملة بوصفها

السيد تاسك (المجلس الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):
إنني هنا اليوم لطمأنة الجمعية العامة إلى أن أوروبا ملتزمة الآن بقيمتها وأهدافها كما كانت دائماً. وستواصل أوروبا المسيرة، بالرغم من التحديات التي تواجهها الآن التي لم نشهدها على مدى عقود. فالحروب مستعرة إلى الجنوب والشرق من حدودنا. ويتصدى القادة الأوروبيون للآثار المترتبة على تغيير الحدود في قارتنا بالقوة، كما هو الحال في أوكرانيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. كما نتعامل مع أزمة اللاجئين، إلى جانب الهجمات الإرهابية داخل أوروبا والمصاعب الاقتصادية في بعض الدول الأعضاء.

وبالرغم من صعوبة الحالة، فإنني متأكد من أننا سنجد السبل للتعامل معها، والأهم من ذلك، أننا سنظل ملتزمين بالمساعدة في جعل العالم مكاناً أفضل. وكل من يرغب في الإسهام في القضاء على الفقر ودعم بعثات حفظ السلام وحل أزمة الهجرة، وكذلك معالجة أسباب تغير المناخ وآثاره، لا يزال بوسع الاعتماد علينا. فبالنسبة لأوروبا، لم تكن الانعزالية ولن تكون أبداً خياراً. ونحن دائماً على استعداد للاستماع إلى المشورة السليمة والجيدة من أصدقائنا فيما يتعلق بالأزمة التي لم يسبق لها مثيل للاجئين والمهاجرين التي نواجهها اليوم.

وتسود فكرة مغلوطة بأن أوروبا هي المكان الثري الوحيد على الأرض. وهذا ليس صحيحاً. فهناك أماكن أخرى يمكن مقارنتها بنا من حيث الثروة، ولكن لسبب ما لا يتدفق عليها اللاجئين ولا المهاجرون. وذلك لأن الثروة ليست العنصر الوحيد الذي يحدد مكان اختيار الناس لمستقبل أطفالهم. فهناك قيم مثل التسامح والانفتاح واحترام التنوع والحرية وحقوق الإنسان وتلك المكرسة في اتفاقية جنيف تحتضنهم إلينا أيضاً. ونحن نرفض التغيير في تلك الجوانب. وإذا كنا ننخرط في أوروبا في مناقشات حادة بشأن حصص الانتقال، فذلك

لأبناء الشعب وسيادة القانون وحمايتهما. وستواصل حكومي تعزيز حقوق الإنسان بوسائل منها زيادة الوعي بحقوق الإنسان وتشجيع إمكانية الوصول المتكافئ إلى الفرص وتعزيز الحماية القانونية.

ولا يمكن تحقيق تمتع الشعب بصورة كاملة بحقوق الإنسان في مجتمع مليء بالاحتيال والفساد وسرقة الموارد العامة. ويجب التعامل مع هذه الرذائل من أجل حماية حقوق الإنسان للشعب وكفالة تقديم الخدمات المتوقعة من حكومتهم. ولذلك، فإن حكومتنا تلتزم دائماً بمكافحة الفساد والاحتيال والسرقة. وإزاء تلك الخلفية، فإننا نلاحق المشتبه فيهم ونحاكمهم في جرائم سرقة الأموال العامة. فليبارك الله أسرة الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس جمهورية ملاوي ووزير دفاعها والقائد العام لقوات الدفاع وإدارة شرطة ملاوي، على بيانه.

اصطحب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير دفاعها والقائد العام لقوات الدفاع وإدارة شرطة ملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس المجلس الأوروبي.

اصطحب السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بمعالي السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

ولا بد أن تدافع عنهم أوروبا، التي تشهد يوميا مآسي ملايين اللاجئين السوريين. ونود جميعا أن نشهد دولا مستقرة في المنطقة. إن تحقيق الاستقرار قيمة لا يوجد أي خلاف عليها، ولكن الاستقرار لا يمكن تحقيقه باستخدام البراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. وتتسع اليوم دائرة الذين يقترحون فكرة أن يكون بشار الأسد جزءا من المرحلة الانتقالية في سورية، لكن لا يمكننا أن ننسى أن الملايين قد فروا من أساليبه المروعة سعيا لتحقيق الاستقرار في سورية. وخلال رحلتي إلى المنطقة، قيل لي إن انتصار الأسد لن يؤدي إلا إلى المزيد من التروح. ويجب أن يكون الهدف والغرض الوحيد من أية خطة سلام في سورية تمكين الناس من بدء حياة طبيعية في المنطقة مرة أخرى. وتلك الرسالة، تلك الرسالة فحسب، ستكون متسقة مع قيم المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي ومع القيم التي تعززها الأمم المتحدة منذ أكثر من ٧٠ سنة.

سيكون هذا العام أيضا ذا أهمية بالغة في الجهود العالمية لمكافحة أسباب وآثار تغير المناخ. وخلال الأيام والأسابيع الماضية، استمعنا بكثير من الأمل والارتياح إلى التعهدات التي أعلنتها القادة الملتزمون بمكافحة الاحترار العالمي. وأوروبا عازمة على أن يكون مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ إنجازا كبيرا، يرمز إلى استعدادنا للقيام بعمل موحد في مواجهة تلك المشكلة العالمية. وبالتعهد بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٠ في المائة عن مستوياتها في عام ١٩٩٠، ما زالت أوروبا في صدارة تلك العملية، ولكن مكافحة الاحترار العالمي ليست منافسة رياضية. إن الانتصار أمر ممكن تحقيقه عندما يسير الجميع في الاتجاه نفسه بمعدل مائل. لذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في ذلك المسعى المشترك. فدون التوصل إلى اتفاق عالمي، ستكون الجهود المنعزلة التي تبذلها أوروبا غير عملية. فما يهم أوروبا هو الآثار العملية لا الحماس الأيديولوجي.

لأننا نهتم بالأمر؛ ولأننا نسعى إلى توحى الفعالية والشمول قدر الإمكان. ولكن تحديد الحصص هو مجرد جزء صغير مما تضطلع به أوروبا فعلا لمساعدة الأشخاص الفارين من الحروب والاضطهاد. وعلى النقيض من ذلك، فإن الكثير من البلدان المثلة هنا تتعامل مع تلك المشكلة بطريقة أبسط بكثير، ألا وهي، عدم السماح بالمرّة بدخول المهاجرين واللاجئين أراضيها. ولذلك، فإن القول بأن أوروبا تمثل نموذجا للمعاملة السيئة أو عدم الاكتراث تجاه ملتسمي اللجوء هو محض نفاق. والحقيقة أن العكس هو الصحيح، كما يمكن أن نرى من اتجاه سفرهم. إذ لا يبدو أن أحدا يفر من أوروبا، في حين يأتي الناس من كل أنحاء منطقة أوروبا وآسيا وأفريقيا إلى أوروبا. إن الأزمة التي نتحدث عنها ذات أبعاد عالمية وتتطلب حلاً عالمياً. وأولا وقبل كل شيء، فإنها تتطلب التضامن العالمي. والجميع يمكنهم أن يقدموا المساعدة للاجئين، ويجب على أولئك الذين لا يرغبون في ذلك أن يمتنعوا على الأقل عن إخفاء عدم اكتراثهم بانتقاد أوروبا زاعمين أنها لا تفعل إلا القليل.

وليس من قبيل المصادفة أن المناقشة العامة لهذا العام تركز أساسا على الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما في سورية. وينبغي ألا تكون لدينا أي أوهام. فلن تُحل الأزمة في سورية ما لم يوجد قاسم مشترك للمصالح بين الجهات الفاعلة الإقليمية. ولكن أي خطة سلام يجب ألا تكون مجرد صيغة لتحديد تقسيم جديد لمناطق النفوذ؛ وهنا في الأمم المتحدة، ينبغي ألا نتكلم عن مصالح القوى الإقليمية فحسب، بل قبل كل شيء، عن مصالح الملايين من السوريين، بمن في ذلك المشردون داخليا واللاجئون. إن الحرب على الإرهاب دون شك هامة في ذلك السياق؛ ولذلك، نرحب بأن هذا الهدف يحظى بدعم حلفاء جدد وغير متوقعين تماما. ولكن لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن كثيرا من اللاجئين يفرون من إرهاب الدولة، وهو ما يتجلى بشكل كبير في الحالة في سورية.

لليابان تاريخ في دعم بناء الدول في عدد كبير من الأماكن. فقد عملنا على نحو مكثف لتعزيز الموارد البشرية، وبذلنا كل ما في وسعنا في مجالي المساعدات الإنسانية وتعزيز حقوق المرأة. والآن، تود اليابان، أكثر من أي وقت مضى، أن تقدم خبرتها الكبيرة بسخاء. وستزيد اليابان من تعزيز مساعداتها للاجئين وللمشردين داخليا في سورية والعراق. ومن الناحية المالية، ستصل مساعداتنا للعام ٢٠١٥ إلى حوالي ٨١٠ مليون دولار تقريباً، أي ثلاثة أضعاف ما قدمناه في العام الماضي. وستنق في لبنان مليوني دولار في شكل تدابير جديدة للمساعدة. وستزيد على هذا المبلغ لإعطاء دفعة للتعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. وسنقدم أيضاً ما يقارب من ٢,٥ مليون دولار كمساعدات إنسانية إلى بلدان حوار الاتحاد الأوروبي التي تواجه تدفق اللاجئين والمهاجرين، مثل جمهورية صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وكل تدبير من تلك التدابير لتقديم المساعدة هو تدبير طوارئ مضادة، في مقدور اليابان تنفيذه. بيد أن المبدأ الثابت عندنا، في نفس الوقت، هو السعي دائماً إلى العودة للأسباب الجذرية للمشكلة وتحسين الحالة في الميدان. ولتحقيق الاستقرار في الحياة اليومية للشعب العراقي، من المهم جداً ضمان الإمداد الموثوق بالمياه وشبكات الصرف الصحي. وإذ تأخذ اليابان تلك البرامج في الحسبان، فإنها تجهز مساعدات بما قيمته ٧٥٠ مليون دولار تقريباً للمساعدة في بناء السلام وتوطيده بالكامل في الشرق الأوسط وأفريقيا.

من المهم أن ننظر إلى الحقائق مباشرة. فوراء موجة اللاجئين الحالية تكمن أعداد أكبر بكثير من الناس الذين لا يستطيعون حتى الفرار ليصبحوا لاجئين. وإعادة بناء البلدان المنكوبة وتحويلها إلى أماكن تسمح للناس باستئناف سعيهم لتحقيق السعادة قد يبدو وكأنه وسيلة ملتوية لبلوغ هدفنا، غير أن تعزيز وتنمية قدرات كل إنسان وإمكاناته لمواجهة الخوف

يجب أن تعالج التحديات العالمية في إطار متعدد الأطراف، وإلا فإنها لن تعالج مطلقاً. ومن واجبنا جميعاً أن نجعل من المجتمع الدولي حقيقة ذات معنى. فنحن نواجه حالات طوارئ عالمية متعددة. فلنجعلها تمهد السبيل لإقامة مجتمع عالمي قوي وعالمي بحق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس المجلس الأوروبي على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي، من المنصة.

خطاب السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.

اصطحب السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني جداً أن أرحب بدولة السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد آبي (اليابان) (تكلم باليابانية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): إن الأمم المتحدة، التي تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسها، تجمع شعوباً لا تياس بسهولة حتى في مواجهة الظروف الياثسة. وإلا فماذا إذن يمكن أن يفسر لنا قدرة المنظمة على الصمود في وجه هذه المحن وأن تصل إلى اللحظة التي نحن فيها الآن؟ لقد انتشر فيروس الإيولا انتشاراً واسعاً. والتطرف أخذ في الانتشار بشكل كبير. والآن يحاول مد هائل من اللاجئين الفرار من الرعب، مُعرضين حياتهم للخطر. فعلينا معالجة أي تحديات تنشأ، تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب على كل دولة عضو أن تسهم في الكفاح بقدراتها المميزة.

بألا تتبدد حياة طفلها. لقد وزعنا كتيبات دليل صحة الأم والطفل في مخيمات اللاجئين في فلسطين وسورية والأردن على أمل أن يحول حب الأمومة التربة التي يمكن أن تتحول في بعض الأحيان إلى باعث على اليأس والخوف. ونحن نعلم أن بعض النساء تواصل تثمين تلك الكتيبات التي تغرس الأمل وتعتبرها كنوزاً حتى أثناء نزوحهن. لقد ذهلت أن مفهوم الأمن البشري، الذي يسعى إلى تمكين كل فرد، قد أفرز نتائج بهذه البلاغة على الرغم من مرارتها.

سيادة القانون ومبدأ المساواة أمام القانون من القيم التي تحترمها اليابان أكثر من غيرها. ويبدأ توسيع نطاق هاتين القيمتين أيضاً بتعزيز القدرات البشرية. وأود أن أتشاطر مع الجمعية العامة قصة شابة يابانية ظلت تمنح كل ما لديها من خلال برنامج اليابان للمساعدة التدريبية في تدريب ضباط الشرطة. فبغية التخلص من جذور العنف والخوف ذاتها، من الضروري غرس أفراد شرطة جيدين وإدارة شرطة جيدة. وبهذه القناعة، وجهنا جهودنا نحو تدريب أفراد للشرطة في أفغانستان والعديد من الأماكن الأخرى. وظلت اليابان تقدم مثل هذه المساعدات بصورة مطردة لقوة الشرطة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٤ عن طريق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وقد تلقى أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من أفراد الشرطة حتى الآن - بما في ذلك النساء وبعض جنود التمرد المسلح سابقاً - هذا التدريب. وكان شعارنا هو بناء قوة للشرطة تكون ودودة تجاه السكان المحليين.

والوكالة اليابانية للتعاون الدولي هي المسؤولة عن وضع وتنفيذ خطة التدريب، وقد ظلت النساء دائماً في قيادة موظفي اليابان في الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وواحدة من هؤلاء النسوة كانت تُدعى العملاقة الصغيرة عندما وصلت لأول وهلة. لأنها بالمقارنة مع زملائها في الشرطة من الذكور، كانت فعلاً صغيرة الحجم. ومع ذلك أطلق عليها لقب عملاقة لأنها لم تحجم ابداً عن مواجهة الصعوبات، وظلت دائماً تبادر

والعوز على مستوى القاعدة هو في الواقع أقصر الطرق لتحقيق تلك الغاية. وقد قاد هذا الاعتقاد القوى سياسة اليابان الخاصة بإعطاء الأولوية لتعزيز التعليم والصحة، وبخاصة، أهمية النهوض بأحوال النساء من جميع الأعمار. وتسعى سياستنا إلى الضمان التام للأمن البشري. ويسرني جداً أن هذه الجهود لإعطاء قيمة لكل فرد قد أدرجت بدقة في أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي اعتمدها مجتمع الأمم المتحدة.

وتود اليابان أن تهيئ بيئة تستطيع فيها أمهات المواليد الصغار التركيز حصرياً على النمو الصحي لأطفالهن. وبتأملي في هذا الخصوص، لاحظت صورة توضح محتويات حقيبة تحملها إحدى اللاجئين. وسألت نفسي ماذا يجزم الناس في حقيبة واحدة يحملونها أثناء هربهم من الأهوال؟ تمكنت عبيسة، وهي فتاة في العشرين من عمرها، عبرت البحر المتوسط على ظهر قارب مطاطي، من حمل القليل جداً معها عند فرارها من مخيم للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق. كل شيء في الصورة كان يخص ابنتها ذات الـ ١٠ أشهر: جوارب نظيفة للغيار وقبعة وعلبة غذاء أطفال.

ولكن بينما كنت أتأمل تلك الصورة، انتبهت إلى دفتر ملفوف بعناية في غطاء من البلاستيك لحمايته من البلل. وتبينت أنه دليل صحة الأم والطفل الذي كانت اليابان توزعه في مخيمات اللاجئين في سورية. وفي اليابان، تزود جميع النساء الحوامل بهذا الدليل، الذي يمكنهن الاحتفاظ فيه بسجل عن صحتهم وصحة أطفالهن. وهذا الكتيب يتداول منذ أكثر من ٧٠ عاماً.

أي أم من بين جميع الأمهات اللاتي يتطلعن إلى سجلات أطفالهن والابتسامات الجميلة تعلو وجوههن وهن يطالعن السجلات المكتوبة بخط اليد عن طول الطفل ووزنه، ترضى بأن ينمو ذات الطفل ليصبح رسولاً للخوف؟ فكل دليل تحمله امرأة هو سجل لدعواتها وصلواتها أن ينمو صغيرها على نحو صحي. فكتيب دليلها يكتسب قوة خاصة به: قوة تمنيات الأم

عن الحقيقة. وهكذا شكلت ٧٠ عاما من تاريخها. وأنا أيضا أشعر بأني مضطر إلى مواجهة الحقيقة بالكامل في العديد من القضايا، وأول تلك القضايا قضية كوريا الشمالية. في ذلك الصدد، تعترم اليابان العمل بالتنسيق مع البلدان المعنية الأخرى في إطار الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل شامل للمسائل المتعلقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بأعمال الاختطاف، والطاقة النووية والقذائف النووية.

عملنا هذا العام، على إحياء الذكرى السبعين لإلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي. ولكن، للأسف، نجد في بعض الأماكن زيادة مستمرة في الترسانات النووية مع انعدام الشفافية. وعلاوة على ذلك، فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة هذا العام في التوصل إلى مبادئ توجيهية لمستقبل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتقد أنه يجدر بالولايات المتحدة وروسيا الاستمرار في تخفيض مخزوناتها من الأسلحة النووية، وبينما نُصر أيضا على أنه يتعين على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية العمل على تخفيض ترساناتها النووية. إن اليابان في تصميمها على القضاء على الأسلحة النووية قضاء مبرما، تعكف على إعداد مشروع قرار جديد يرمي إلى تشجيع المجتمع الدولي على العمل الموحد بشأن هذه المسألة، إنني لعلّ يقين من أن العديد من البلدان سوف تؤيد ذلك.

في هذا العام الذي نحتفل فيه بمرور سبعين عاما على تأسيس الأمم المتحدة، بدأت حملة كبيرة للدفع من أجل إصلاح مجلس الأمن. خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، فإن الجهود الحثيثة التي قام بها أفراد مكرسون وبلدان عديدة كثفت بدرجة كبيرة من المناقشة الخاصة بإصلاح مجلس الأمن. وقبل أسبوعين، وهنا في هذه القاعة، انتقل ذلك الحماس إلى الدورة الحالية حيث رحب بذلك جميع أعضاء الجمعية العامة (انظر A/70/PV.1). إن اليابان إذ استمدت الجراءة من ذلك

بالتصدي لحل القضايا، مستفيدة بالكامل من مهاراتها في اللغة الفرنسية. وقد نالت احترام وثقة أفراد الشرطة الوطنية.

قبل عامين، هنا في الجمعية العامة (انظر A/68/PV.12)، شددت على أن اليابان حرصت مؤخرا على تكريس نفسها بوصفها مساهما استباقيا في إحلال السلام، وذلك ارتكازا على مبدأ التعاون الدولي. إن المرأة التي ذكرتها من فوري هي من بين الأشخاص اليابانيين المكرسين لهذا العمل في الخطوط الأمامية.

إني أحد أكبر المناصرين في اليابان لضمان قيام المرأة بالعديد من الأدوار التي سترسم مستقبل البلد. وفي جهودنا الرامية إلى تقديم المساعدة الخارجية أيضا، نشدد على السياسات والتدابير الرامية إلى تحسين مستوى السلامة لدى المرأة، والصحة والرعاية والدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة. وفي البلدان التي تتعافى حاليا من الحرب الأهلية، قدمت النساء اليابانيات مساهمات رائعة دعما للعاملين من أجل الدفاع عن سيادة القانون، مما يجعلني فخورا بذلك أيما فخر. وفي عدد من المناسبات السابقة، أهدت بالمجتمع الدولي ضمان أن يكون القرن الحادي والعشرين الحقبة التي تتم فيها حماية حقوق الإنسان للمرأة.

أما اليوم، فيسرنى أيضا أن أبلغكم بأن اليابان وضعت اللمسات الأخيرة على خطة عملها بشأن مشاركة المرأة وحمايتها ارتكازا على قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ومن بين الجوانب الهامة لذلك القرار حماية النساء والفتيات من العنف وتقديم الخدمات الصحية الأساسية لهن. وعلاوة على ذلك، للعام الثاني على التوالي استضيفنا هذا العام للجمعية العالمية للمرأة "WAW!". في عام ٢٠١٥، ستعقد الجمعية العالمية للمرأة مناقشات هادفة بغية تهيئة مجتمع يمكن فيه للمرأة أن تكون نجما ساطعا.

أعتقد أن الأمم المتحدة المكان الذي يمكن أن يلتقي فيه الأشخاص الواقعيون المتفائلون أن يجتمعوا. فالأمم المتحدة لا تستسلم لليأس العاجز المقبل، ولكنها لا تجعل بصرها يحيد

ثانياً، إن اليابان بلد يُقدر الملكية والشراسة. فلسنوات عديدة ما برحنا نؤيد وجهة النظر القائلة بأنه إذا ما أردنا التغلب على اليأس وتحسين مستوى رفاهنا، من المهم إيلاء درجة متساوية في مراعاة رغبات ونوايا الأطراف المعنية وللتعاون الدولي. ويتمثل هدفنا النهائي في ضمان إحراز الناس أنفسهم للملكية التي تمكنهم من تحديد وجهة حياتهم، والتشديد على ذلك النهج للتوصل إلى مفهوم قيمة الأمن البشري.

ثالثاً، إن اليابان تسعى جاهدة على الدوام إلى الإصغاء بعناية إلى أصوات الأطراف المعنية. قبل ثلاثة أيام، وللسنة الثالثة على التوالي، استضافت مؤتمر قمة المائدة المستديرة المشتركة بين اليابان والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بحضور قادة من البلدان الأفريقية المعنية. في السنوات العشرين الماضية، استضافت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وفي السنة المقبلة وللمرة الأولى، سيلتئم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، حيث أمل أن أتمكن من الاستماع إلى طيف واسع من الأصوات الأفريقية. في الليلة الماضية اجتمعت أيضاً مع قادة من بلدان جزر المحيط الهادئ لمناقشة مسائل من قبيل الاحتفال بالذكرى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بصورة مشتركة بوصفه اليوم العالمي للتسونامي، فضلاً عن إجراء تدريب وبناء القدرات بشأن التسونامي.

أصبحت اليابان عضواً غير دائم في مجلس الأمن لأول مرة في عام ١٩٥٨، أي بعد عامين من الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. وإذا ما اخترنا مرة أخرى هذا العام بفضل الدعم الكريم من جميع الموجودين هنا، فسوف تكون هذه المرة الحادية عشرة التي نعمل فيها في المجلس.

إن اليابان ما فتئت تُخضع نفسها لاستعراض الأقران أكثر من أي بلد آخر. والنقاط الثلاث التي ذكرتها اليوم تمثل بعض مواطن القوة لدى اليابان، وهو أمر سيتفق عليه الجميع في الرأي هنا، بناء على الطريق الذي نسلكه حتى الآن. ونعزّم استخدام

الحماس ومن اقتناعي بدور اليابان ومؤداه أنه ينبغي لليابان أن تقوم بدور في تلك العملية، سوف أوصل العمل من أجل تحقيق إصلاح مجلس الأمن بالتعاون مع الرئيس والدول الأعضاء. وتأمل اليابان في أن تصبح عضواً دائماً في المجلس وأن تقدم مساهمة تتناسب مع حجم هذه العضوية.

أود أن أشدد هنا على ثلاث نقاط. أولاً وقبل كل شيء، ما انفكت اليابان دولة محبة للسلام طيلة سبعين عاماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تجمع لدينا سجل ناجح في جهودنا المبذولة لتعزيز السلام والرخاء في جميع أنحاء العالم. فقد قامت اليابان بعمل دبلوماسي شاق في كمبوديا وتيمور - ليشتي، أولاً بإرسال موظفين للمشاركة في عمليات حفظ السلام هناك، وفيما بعد بتقديمها المساعدة في الأجل الطويل.

في المرحلة الأولى من المراحل الثلاث المتضمنة في عمليات حفظ السلام، أي مرحلة عملية صنع القرار، يتعين علينا فيها تحديد ما ينبغي لنا فعله ومتى نفعله. وتعقب ذلك التحضيرات اللازمة من الموظفين والتمويل، وأخيراً إطلاق العمليات الفعلية في الميدان. ولا تزال اليابان قادرة على المساعدة في سد الثغرات في المعلومات التي قد تحدث بين تلك المراحل. وتمكّننا أيضاً من تقديم مساهمة إيجابية وكبيرة بضمان تحملنا المسؤولية الكاملة عن قراراتنا وأعمالنا في كل مرحلة من المراحل. ويوجد في الوقت الراهن، أعضاء من وحدة الهندسة التابعة لقوات الدفاع عن النفس اليابانية تعمل على مدار الساعة في جنوب السودان. أما في كينيا فلدينا خبراء من قوات الدفاع عن النفس البرية تقوم بتدريب أفراد كينيا، وأوغندا، والقوات المسلحة الرواندية والتتانية على أفضل السبل الكفيلة بتشغيل المعدات الهندسية الثقيلة وذلك لمعالجة المشاكل التي تنشأ عندما تصبح عمليات حفظ السلام في زاوية حرجية وبشكل ميثوس منه في المناطق التي تكون فيها الطرق والجسور قد دُمرت. قمنا مؤخراً بتغييرات في الإطار القانوني المحلي لدينا مما سيُمكننا من المساهمة على نطاق أوسع في عمليات حفظ السلام في المستقبل.

الذي نتطلع له في أعمالنا. كما نود أن نشيد بالإدارة الناجحة لمعالي السيد سام كوتيسا خلال رئاسته لأعمال الدورة الماضية. ولا يفوتني في هذا المقام، أن أشيد أيضا بالجهود الكبيرة والتي يبذلها لها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون في قيادة هذه المنظمة وفق رؤية وأفكار مستمدة من مبادئ وأهداف الميثاق الرامية لحفظ السلم والأمن الدوليين، والداعية في الوقت ذاته إلى تحقيق أهدافها بصفة مستدامة من خلال مواجهة كافة المخاطر والتحديات المحيطة بالعالم.

نعرب مجددا عن خالص عزائنا وصادق مواساتنا إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة في ضحايا حادث التدافع والتراحم في مشعر منى خلال موسم الحج الذي أسفر عن سقوط أعداد من القتلى والجرحى، في الوقت الذي نبتهل فيه إلى الله سبحانه وتعالى أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته ويُلهم ذويهم جميل الصبر وحسن العزاء، وأن يمن على الجرحى بالشفاء العاجل، لنستذكر بكل التقدير والعرفان الجهود البشرية والمادية الكبيرة والمقدرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية ملكا وحكومة وشعبا لتيسير وتسهيل فريضة الحج كل عام والسهر على راحة ضيوف الرحمن.

يحتفل المجتمع الدولي بإتمام هذه المنظمة الدولية العريقة والرائدة لعطاء امتد سبعين عاما عملت خلاله على خلق عالم تنعم فيه البشرية بالأمن والسلم في ظل ظروف تاريخية تزايدت فيها وتيرة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في العالم. وقد واصلت الأمم المتحدة خلالها العمل وفق أهداف ومبادئ ميثاقها للتغلب على هذه التحديات المتزايدة، ومواجهتها بأساليب مبتكرة أصبحت في معظمها بمثابة تجارب تاريخية تدرس للأجيال القادمة بقصد إيضاح أهمية وحتمية التعاون الدولي، وتأكيدا صريحا على قدرة الأمم المتحدة على مواصلة عطائها اللامحدود لشعوب ودول العالم.

مواطن القوة تلك للمساعدة في تعزيز الأمم المتحدة. نحن شعب ما برحنا نغتنم النظر في كلمتين "الأمم المتحدة" بوصفهما مصدر إشعاع. إن اليابان إذ تضع معيارا لدورها بوصفها مساهما استباقيا في إحلال السلام على أساس مبدأ التعاون الدولي، مصممة على الاضطلاع بعملية إصلاح مجلس الأمن، من أجل تحويل الأمم المتحدة إلى هيئة هامة في القرن الحادي والعشرين، بوصفنا عضوا دائما في مجلس الأمن، للوفاء بمسؤولياته بتقديم المزيد من المساهمات في السلام والرخاء في العالم.

في الختام، أتوق إلى التفهم الكريم لذن الدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطحب السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان من المنصة.

خطاب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة الكويت.

اصطحب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أرحب بصاحب السمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ الصباح (الكويت): سيدي الرئيس، يسرني في البداية أن أتقدم باسم حكومة وشعب دولة الكويت، بخالص التهنية لكم وبلدكم الصديق، مملكة الدانمرك، على انتخابكم رئيسا للدورة السبعين للجمعية العامة، ونحن على ثقة بأن خبرتكم الواسعة بالعمل السياسي، ستسهم في تحقيق النجاح

دولة وبقية تجاوزت الـ ١٨ بليون دولار منذ إنشائه في عام ١٩٦١. وسيواصل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تقديم قروض وبرامج تنمية ضمن برنامج عملياته وفق موارده الذاتية وذلك للسنوات الخمسة عشر القادمة، بما قيمته خمسة عشر بليون دولار لتلبية استحقاقات ومتطلبات التنمية المستدامة.

لا شك في أهمية قيام المجتمع الدولي بالجهود اللازمة والعمل على ترسيخ وتعزيز وجود المجتمعات السلمية المرتكزة على أسس العدالة والخالية من جميع مظاهر العنف والتطرف، تأكيداً للمعادلة الطبيعية، حيث لا تنمية مستدامة دون أمن، ولا أمن من دون تنمية مستدامة.

إن ما يعيشه العالم اليوم من انتشار النزاعات والحروب الأهلية وبروز مظاهر العنف ومخاطر التطرف والإرهاب في عدة أقطار منه، كان لمنطقة الشرق الأوسط النصيب الأكبر منها، مع تعدد الأسباب وتنوع الوسائل، وبصورة ترايدت معها ضرورة مواجهة المجتمع الدولي لهذه التحديات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، ومعالجة أسبابها وتخفيف مواردها التي غالباً ما يكون الأبرياء ضحايا لها.

تواجه الجمهورية اليمنية وشعبها الشقيق تحديات جسيمة بسبب تعنت الميليشيات الحوثية وإصرارها على نقض تعهداتها وتهديد أمن واستقرار منطقتنا ودولنا، الأمر الذي تطلب اتخاذ إجراء لدعم الشرعية اليمنية وتحقيق الأمن والاستقرار لمنطقتنا. ونؤكد هنا ضرورة الالتزام بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والتجاوب مع جهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن.

ولم تغفل دولة الكويت الاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني، في ظل هذه الأوضاع، حيث أعلنت وبتوجيهات سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح

ولعل أبرز محطات النجاح الهامة للأمم المتحدة، قد تمثل في اعتماد أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، الذي يعد امتداداً لجهود المجتمع الدولي المستندة إلى القواعد الأساسية النابعة من الأهداف الإنمائية للألفية، التي حققت مقاصدها النبيلة، حيث تجاوزت الأمم المتحدة الأهداف النسبية في مواجهة التحديات الهادفة لغايات شمولية الطابع وجذرية الحلول، بصورة بات الإنسان هو المحور الأساسي لها، كالتصميم على القضاء الكامل على الفقر بصورة المتعددة والتأكد من حصول جميع البشر على حقوقهم المتساوية، في الكرامة والتعليم والصحة والمشاركة السياسية والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب ومعالجة التدهور البيئي.

وفي هذا الصدد، تؤكد دولة الكويت بأنها لن تدخر جهداً في المساهمة الفاعلة في إطار شراكة دولية، من أجل التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة للخمس عشرة عاماً القادمة، وستواصل عطائها النابع من إيمانها العميق بميثاق الأمم المتحدة، وتصديقاً لدور هذه المنظمة العالمية العريقة، وتقديراً وعرفاناً، بمنح سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، أمير دولة الكويت، شهادة تقدير من الأمين العام للأمم المتحدة، كفائد للعمل الإنساني، والذي يأتي كوسام يتوج الدور البارز والحيوي لدولة الكويت، قيادة وحكومة وشعباً في إنقاذ حياة الملايين من البشر؛ حيث تأتي دولة الكويت في المرتبة الأولى عالمياً في تقديمها للمساعدات الإنسانية، بالنسبة لإجمالي الدخل القومي، بأعلى نسبة مقدمة من بين الدول المانحة، وفقاً للتقرير الإنساني العالمي لعام ٢٠١٤ الذي يصدر عن منظمة مبادرة التنمية. كما يواصل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، دوره الرائد في تقديم المساعدات التنموية للدول النامية، ودون أي اعتبارات لمحددات الجغرافيا والدين والقومية، منطلقاً بذلك لمختلف بقاع الأرض، حيث استفادت من مشاريعه أكثر من ١٠٠

تم توزيع بقية هذه المساهمات عن طريق المؤسسات الخيرية المحلية العاملة في المجالين الإنمائي والإنساني.

وفيما يخص الشأن الليبي، فإننا نتابع باهتمام بالغ الاتفاق الذي أعلن عنه في مدينة الصخيرات المغربية، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا، لتشكيل حكومة وفاق وطني تنهي الاقتتال الدائر، ونتطلع إلى أن يتفاعل الأشقاء في ليبيا مع هذه المبادرة بشكل إيجابي، حتى يتمكنوا من إعادة بناء وطنهم ومؤسساته، بما يحقن دماء الأشقاء ويصون سيادة وطنهم ووحدته أراضيه، ويعيد الأمن والاستقرار إلى ربوعه.

تواجه منطقتنا مخاطر استثنائية ودقيقة، تهدد أمنها واستقرارها، نتيجة تنامي ظاهرة الإرهاب والعنف، التي اتخذت من الإسلام شعارا لممارسة أفعالها الإجرامية التي تنبذها كافة الأديان السماوية.

إن ما اقترفه ما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي من جرائم وحشية، أشاع فيها القتل والدمار لا سيما في العراق وسورية بشكل هدد الأمن والسلم الدوليين، تطلب إنشاء تحالف دولي لمواجهة، وقد ساهمت دولة الكويت بتقديم الدعم والإسناد له. لقد طالت ممارسات ذلك التنظيم المارق دولة الكويت عبر عمل إرهابي جبان إستهدف مسجدا في شهر رمضان المبارك، وراح ضحيته عدد من أبنائنا بين قتيل وجريح.

لقد فوت التلاحم الوطني بين أبناء دولة الكويت قيادة وشعبا، الفرصة على من أراد بهم الشر، وأكدوا من جديد على تاريخهم الوطني الطويل والمشرف الذي قدموا خلاله سيلا من التضحيات في سبيل وحدة دولة الكويت واستقرارها.

وفي المجال الإنساني للمواجهة، إستجابت دولة الكويت للاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، حيث أعلنت عن تقديم ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لمساعدة الأشقاء وتخفيف معاناتهم، بسبب الممارسات الوحشية لهذا التنظيم الإرهابي،

الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، عن تقديمها تبرعا بمبلغ مائة مليون دولار لسد تلك الاحتياجات.

وفي سورية، تدخل الكارثة سنتها الخامسة بصورة طغت فيها المعاناة الإنسانية المتزايدة على ما سواها من مشاهد الأزمة المتعددة الأوجه، فأعداد القتلى والجرحى تتضاعف وأعداد اللاجئين والنازحين في الداخل والخارج في ازدياد مستمر وما تدفق الأعداد الهائلة منهم على الدول الأوروبية، إلا دليل واضح على حجم مأساتهم، الأمر الذي يؤكد صواب تحذيرنا من عواقب هذه الكارثة على الأشقاء شعبا وعلى العالم تقويفا لأمنه واستقرار دوله.

ومن خلال ما تقدم، فإن دولة الكويت تجدد موقفها الثابت والمبدئي بأن حل هذه الكارثة لن يكون إلا من خلال الطرق السياسية السلمية، وبعيدا عن أي حلول أخرى يدفع الأشقاء في سورية ثمنها.

ونرحب في هذا الصدد، بمساعي الأمم المتحدة وممثل الأمين العام لدى سورية، السيد ستيفان دي مستورا الرامية لحشد الجهود والدفع باتجاه وضع بيان جنيف (S/2012/522)، المرفق لعام ٢٠١٢ موضع التنفيذ، وتشكيل هيئة حكم انتقالية لديها جميع الصلاحيات، وتعمل على قيادة المرحلة المقبلة للحفاظ على وحدة الأراضي السورية وتماسكها الاجتماعي، وتبلي تطلعات شعبها المشروعة لحياة حرة وكريمة.

وفي إطار دعم المساعي الدولية، والجهود الرامية لتخفيف المعاناة الإنسانية، إستضافت دولة الكويت منذ عام ٢٠١٣ ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية، حيث بلغت التعهدات المعلنة فيها أكثر من سبعة بلايين دولار وساهمت دولة الكويت ببليون وثلاثمائة مليون دولار، سلمت الجزء الأكبر منها لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشأن الإنساني، كما

وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ووفق مبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

وفي ذات الإطار الإقليمي، ترحب دولة الكويت بقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي اعتمد فيه الاتفاق الشامل لخطة العمل المشتركة لمجموعة (١+٥) وإيران، والتي جاءت نتيجة للجهود الدبلوماسية الدولية المبذولة على مدى عدة سنوات لمعالجة الملف النووي الإيراني، وتأمل دولة الكويت بأن تواصل جمهورية إيران الإسلامية تعاونها وتنفيذها الكامل لخطة العمل المشتركة، وكذلك الالتزام بمسؤولياتها المترتبة عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتجاوب مع جهود دول المنطقة ومساعدتها لإرساء علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادل وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإنهاء احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، بما يسهم في تخفيف حدة التوتر وإشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

وندعو في هذا السياق إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية لرقابة وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذاً لقرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد تمسك دولة الكويت بالنظام الدولي متعدد الأطراف، وبمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، والإيمان بأهمية وضروية المضيّ قدماً بجميع الجهود لضمان استمرار وعطاء منظمتنا العريقة، من خلال وفاء جميع الدول بالتزاماتها ومسؤولياتها التي تعهدت بها في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، بما يساهم في إيجاد حلول عادلة ومنصفة

وجار العمل حالياً على إنفاق هذا المبلغ، بالتنسيق مع الجهات العراقية المختصة والمنظمات الدولية، ونؤكد هنا دعمنا لجميع التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة العراقية للحفاظ على أمن واستقرار ووحدة أراضي العراق.

وفي هذا المقام، تجدد دولة الكويت مواقفها المبدئية والثابتة في رفض كافة صور الإرهاب والتطرف والتعصب مهما كانت أسبابه ودوافعه ومصادره وهويته، وتؤكد بأن تعزيز ثقافة التسامح والتعايش بين الشعوب والأمم، يدخل ضمن أولويات نهجها المتبع في السياسة الداخلية والخارجية المستمدة من تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء، ومن أهمية بقاء التنمية والأمن وحقوق الإنسان متكاملة، لنصل إلى ثنولية الاستراتيجية الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، تحقيقاً للسلام والأمن الدوليين.

تواجه الجهود الدولية والإقليمية الساعية لإرساء قواعد السلام في الشرق الأوسط، العديد من العوائق نتيجة لتعنت إسرائيل التي تواصل نهج سياساتها التوسعية غير المشروعة، من خلال إقامة المستوطنات غير القانونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحجز الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في سجونها ومعقلاتها، ومواصلتها الاعتداءات المتكررة بما في ذلك عدوانها العام الماضي على قطاع غزة، الذي أدى إلى دمار وخسائر غير مسبوقة في الأرواح والممتلكات، واستمرارها في فرض حصار غير قانوني وغير إنساني على القطاع، وتواصل إسرائيل تصعيد اعتداءاتها على المسجد الأقصى الشريف والمسلمين هناك، منتهكة بذلك كافة الأعراف الإنسانية والقوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مما يحتم على الأمم المتحدة ومجلس الأمن القيام بمسؤولياته، ومواصلة الضغط والتحريك الجاد على كافة المستويات لحمل إسرائيل على القبول بقرارات الشرعية الدولية، وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه السياسية المشروعة، والاعتراف بدولته المستقلة على أرضه

خطر اقتصار الأفق على مناقشة استطلاع الرأي أو التغريد المقبل. وأعتقد أنه ينبغي لنا رفض ما قد أصبح دكتاتورية المرحلة، واغتنام الوقت لتكريم هذه القاعة على جهودها في المشاركة في تفكير عميق أكثر جدوى.

إنني أفكر ببلدي، الذي يبدو على خريطة كأنه جسر يصل بين الشمال والجنوب، أوروبا وأفريقيا والشرق والغرب، جسر يمتد من الشرق الأوسط إلى البلقان. وبسبب جغرافية إيطاليا، وبخاصة ثقافتها، فقد ظلت دائماً نوعاً من المختبر الثقافي الاستثنائي، المتأثر بكل أنواع العوامل. وهذا هو السبب في أننا كنّا أول بلد في أوروبا يستوعب البُعد الهائل لما يجري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد قلنا منذ البداية الأولى - حتى في هذه القاعة في السنة الماضية - أنّ مسألة اللاجئين ليست مسألة أعداد (انظر A/69/PV.9). ومشكلة الهجرة ليست مشكلة تنظيم أو إحصاءات. إنّ المشكلة هي الخوف، الخوف الذي يخترق مجتمعاتنا، والذي يجب أن نتعامل معه بجدية إذا أردنا هزيمته.

وفي الأساطير اليونانية، كان فوبوس إله الخوف، وكان قادراً على شلّ أفضل الجيوش والتسبب بخسارة أسهل المعارك. ولهذا، فقد بنت مدينة إسبارطة المجيدة والعريقة معبداً ضخماً لفوبوس، وعملت كل شيء لتكسب وده. وقد وُلدت أوروبا لكي تهزم الخوف وتضع مكانه مثل الشجاعة، السلام، التعاون والحضارة. وجسّدت تلك المثل لفترة طويلة. وفي السنوات السبعين الماضية، تركت قارتنا وراءها قروناً من الحروب الخارجية والأهلية. وقد أصبحت أوروبا معجزة حقيقية. ولأمثالي، بصفتي شاباً شهدت سقوط جدار برلين، ووجدت في ذلك الحدث سبباً لتكريس حياتي للخدمة العامة، فإنّ رؤية جدران جديدة ترتفع اليوم لا تطاق.

لقد انبعثت أوروبا لتهدم الجدران لا لتبنيها. لذا، فإنّ إيطاليا على الخط الأمامي في إنقاذ آلاف المهاجرين الهاربين من الحرب واليأس. ولهذا السبب نفسه، كان لي شرف

للتحديات والتحديات العالمية، وذلك للوصول إلى الهدف الأسمى، وهو صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة الكويت على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، من المنصة.

خطاب السيد ماتيو ريتزي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا.

اصطُحِب السيد ماتيو ريتزي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد ماتيو ريتزي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ريتزي (إيطاليا) (تكلم بالإيطالية؛ وقام الوفد بالترجمة الشفوية): لقد أتيت إلى هنا اليوم للإعراب بامتنان واعتزاز عن صوت الشعب الإيطالي، شعب كريم ومسؤول، أثبت كل يوم التزامه بإنقاذ أرواح مئات الأخوة والأخوات في قلب منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إنّ هذه القاعة تدعو إلى التفكير العميق بدل الشعارات. ففي كل بقعة من العالم، يتركز اهتمام الحياة السياسية على الحاضر بصورة متزايدة. وهي مرتبطة بمناقشات تصوغها المحطات الإخبارية وشبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على مدار الساعة والأيام. وأود أن أكون واضحاً. إنني أنتمي إلى جيل يعتبر تلك الوسائل أداة استثنائية، وأفقاً من الحرية يسمح لنا بتغيير أنماط الحياة والتوقعات. ولكن هناك

التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

لقد تميزت هذه المناقشة العامة للجمعية العامة بمناقشات عديدة بشأن سورية. ونحن جميعاً أدركنا وأحسبنا، على مستوى شخصي جداً، الفشل الذي أنتجته تلك السنوات من الحمول. ونعتقد أن السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو عبر حل سياسي يُفضي إلى عملية انتقالية حقيقية. ولن يحدث ذلك إلا إذا كانت لدينا الشجاعة لمجابهة الواقع، والاعتراف بوجود عدو ذي خطر غير مسبوق على أبوانا، هو تنظيم داعش، تجسيد التطرف والإرهاب. ومن خلال قوات الدرك "الكارابيري" التي تؤدي دوراً هاماً في إيطاليا والعالم، يفخر بلدي بأن يقود التحالف لتدريب قوة الشرطة العراقية. ونحن نعلم أن عمل قوات الأمن حاسم في ضمان الأمن اليومي، بما يمكن أسرة من العودة إلى بيتها بدون حوادث، ويمكن أمّاً من طمأننة أبنائها. وسنواصل العمل مع التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش)، لا سيما الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وسنبقي على دورنا القيادي في الفريق العامل لمكافحة تمويل التنظيم.

وفي الوقت نفسه، نؤكد أن تنظيم داعش لا يقتصر على منطقة محددة في الشرق الأوسط، حتى بوجود فسيفساء استثنائية من التعددية والجمال هناك. ويمكن لتنظيم داعش أن يعيد تأكيد نفسه بقوة في أفريقيا، بدءاً بليبيا. ومن على هذا المنبر، أجدد ندائي إلى جميع الأطراف التي تأمل في تحقيق السلام وإيجاد أمة موحدة في ليبيا. يجب أن نوحّد قوانا. إن إخوتنا وأخواتنا الليبيين يجب أن يعرفوا أنهم ليسوا وحيداً، وأن الجمعية العامة لم تتغاضى عنهم. وإيطاليا على استعداد للتعاون مع حكومة وحدة وطنية، وإحياء التعاون في المجالات الرئيسية من أجل أن تستعيد ليبيا مستقبلها مرة أخرى. وإذا طلبت الحكومة الليبية الجديدة منّا ذلك، فإن إيطاليا على

مرافقة الأمين العام بان كي - مون على متن إحدى بواخرنا المشاركة حالياً في عمليات الإنقاذ. ومعالجة تدفقات المهجرة تستدعي القدرة على الاستجابة لتلك الطوارئ باستراتيجية عالمية وشاملة. وفي هذا السياق، تشاركت إيطاليا مع البلدان الأفريقية عبر مجموعة واسعة من المبادرات، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي، وهو تعاون كانت لي فرصة الكلام عنه مؤخراً، في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عُقد في أديس أبابا، وأنتج خطة عمل نُسبت إليها.

وفي الأعوام السبعين منذ ولادة ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، عرفت المنظمة كم أن دورها أساسي. وكانت لديها حكمة الاعتراف بأخطائها والقوة لتصويبها، بكتابة فصل جديد سيضمن مستقبلاً أفضل لجميع أبنائنا. وأعتقد ذلك سيقضي جهداً من الجميع، وإيطاليا لن تتنصل من مسؤولياتها.

لذا، قررنا تقديم ترشحنا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨، ونحن نفكر في مثل بناء سلام المستقبل. وأعتقد أن واجب كل واحد منا هنا اليوم إيجاد بديل لثقافة العنف والعدمية المتمثلة في الأزمات الأخيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الشرق الأوسط، أوروبا وعلى الحدود الأوروبية. فأنا أفكر مثلاً في تثبيت وقف إطلاق النار في أوكرانيا. وفي السعادة الغامرة التي رحبنا معها بأخبار الاتفاق بين الولايات المتحدة وكوبا، وهو أحد الأبعاد التاريخية الاستثنائية. وأفكر في الأمل لدى كل واحد منّا الآن، نتيجة الاتفاق مع إيران بشأن البرنامج النووي لذلك البلد، الذي يبدأ مرحلة جديدة مليئة بالأمل.

ومع أننا ملتزمون بتنفيذ ذلك الاتفاق، فإننا نؤكد بثبات أيضاً حقّ شعب ودولة إسرائيل في الوجود. ولن نستطيع إيجاد مستقبل للأجيال القادمة إلا عبر الحوار والتفاوض. وفوق ذلك، ليس هناك بديل للحوار بشأن المسألة الدقيقة لإسرائيل وفلسطين. ومن الأساسي العودة إلى مائدة الحوار، بهدف

والرجال الذين وُلدوا في بلدان أوروبية، وكبروا وتعلموا في بلدان أوروبية، ومع ذلك تحولوا إلى إرهابيين وسعوا إلى تفويض حقوق الإنسان وعلة وجود قارتنا بالذات. لذلك، أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن ننجح جميعا في التصدي لهذا التحدي الثقافي معا، وأن يكون باستطاعة نموذجنا لحفظ السلام، الذي أشار إليه الرئيس أوباما أمس ونشكره عليه، أن يشكل نموذجا راسخا يمكن نشره في مختلف البلدان، مثلما يحدث الآن في أفغانستان. وأود أن أذكر بالتزام إيطاليا بتكريم النساء والرجال الذين ضحوا بأرواحهم من أجل أمننا الجماعي، ولا سيما في ذلك البلد. ونحن فخورون بعمل الجنود والمدنيين التابعين لنا بهدف دعم الحكومة الأفغانية على طريق السلام والرخاء.

إن مجلس الأمن يكمن في صميم هذا التحدي. فالمسألة ليست مسألة بيروقراطية، وإنما مسألة سياسية. ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء على استعداد لمواصلة العمل مع جميع الأعضاء.

وحقوق الإنسان التي تتعرض اليوم للهجوم، تشكل لنا نقطة مرجعية على كل مستوى. فيتبادر إلى ذهني قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن. ويتبادر إلى ذهني القرار ١٨٦/٦٩، الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، مع ما يتضمنه من وقف اختياري لعقوبة الإعدام، وهي مسألة سنعمل من أجلها بلا كلل. وأذكر أيضا بكلمات قداسة البابا فرنسيس التي قالها هنا (انظر A/70/PV.3) وفي كونغرس الولايات المتحدة. إن القرار (١٤٨/٦٨) المناهض للزواج القسري والمبكر، والقرار (١٤٦/٦٧) المناهض لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث هما دالتان واضحتان على الالتزام المشترك لمجتمعنا العالمي.

والترابط العميق القائم بين السلام والأمن وبين حقوق الإنسان والتنمية يشكل أيضا رسالة المعرض العالمي الحالي في ميلانو. ف شعار معرض إكسبو ٢٠١٥، ”تغذية الكوكب:

استعداد للاضطلاع بدور قيادي في آلية يأذن بها المجتمع الدولي للمساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد.

هناك أسباب كثيرة لدورنا في مكافحة الإرهاب. إنها معركة من أجل القيم، ومعركة من أجل الثقافة. الإرهابيون يريدوننا أن نموت. وإذا تعذر عليهم ذلك، فهم يريدوننا أن نعيش وفقا لقوانينهم. لهذا السبب، إن المعركة التي نخوضها هي معركة ضد الظلام والخوف، لأن الخوف هو مرتع للإرهاب. والثقافة هي المجال الأول الذي نرى أن ذلك يحدث فيه. عندما يهاجم الإرهابيون تدمر أو متحف باردو في تونس، أو مدرسة أو جامعة، من آسيا إلى أفريقيا، فهم لا يهاجمون الماضي، إنما يستهدفون مستقبلنا.

إن إيطاليا هي البلد الذي ولدت فيه ثقافة الحفاظ على الأصول الثقافية. وإذا نفتخر بجذورنا وبنهضتنا، فإن لدينا أكبر تجمع لمواقع التراث الثقافي في العالم حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). لهذا السبب، نطمح إلى أن نكون حماة الثقافة في جميع أنحاء العالم، إلى جانب أصدقائنا والبلدان الشريكة، فنقوم بأعمال ملموسة، في المقر هنا بنيويورك وفي مقر اليونسكو في باريس، عن طريق ”متحدون مع التراث“، أصحاب الخوذ الزرق في مجال الثقافة. واستنادا إلى نموذج تم وضعه في بلدنا، نقترح إنشاء فرقة عمل دولية، تضم أفرادا عسكريين ومدنيين، للقيام بعمليات ترمي إلى حماية مواقع فنية تاريخية وإعادة بنائها. هذه هي هويتنا. ومن شأن فرقة العمل هذه أن تكون متاحة لليونسكو، ويمكن نشرها في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

دعونا لا ننسى أنه حتى أوروبا معرضة للخطر، في غياب مشروع تثقيفي كبير يُظهر أن بذور الإرهاب الشريرة تنمو على الأراضي الأوروبية أيضا. ودعونا لا ننسى أن ما حدث في الأشهر والأسابيع الأخيرة - من شارلي إبدو في باريس إلى ما جرى في بلجيكا والدانرك - انطوى على مشاركة النساء

وفي الختام، وبما أن إيطاليا مرشحة لمقعد غير دائم في مجلس الأمن، فهي تريد للقيم التي بحثناها أن تشغل مكانة مركزية في مجلس الأمن. ولكنني لا أريد أن نفكر في تلك القيم بطريقة مجردة. ولا أريد أن ننسى أن ما يجمعنا هنا ليس وثيقة. إنه وجه؛ إنه وجوه عديدة.

في المدارس الإيطالية، يتعلم أولادنا عن العلاقة القوية بين الحضارات القديمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأفريقيا، والشرق الأوسط. واليوم، هؤلاء الأولاد ليسوا مجرد إضافات إلى فيلم سينمائي. إنهم السبب الذي يجعلنا موجودين هنا اليوم. ونعتقد أن من بين جميع القيم التي نعلّمها لأطفالنا في المدارس هي الحياة، أي القيمة الأولى التي لا يسعنا أن ننساها.

إن العديدين منا الذين يواجهون أزمة الهجرة قد تأثروا تأثراً عميقاً هذا الصيف لرؤيتهم صورة صبي صغير اسمه أيلان. كان طفلاً من كوبياني، رقد إلى جانب شقيقه الأكبر سنّاً دون أن يتمكن من رؤية المستقبل. تم تصويره ميتاً على الشاطئ في بودروم. يجب ألاّ يقتصر التزامنا على العاطفة التي نشعر بها في لحظة ما. يجب أن نُبقي تلك الصورة في بالنا، ونلتزم بالقيام بأقصى ما في وسعنا. لقد فارق العديدون من الأطفال الحياة في عرض البحر الأبيض المتوسط. ماتوا في السفن التي انطلقت باتجاه أوروبا على أيدي التجار، تجار الرقيق الجديد اليوم. ومع ذلك، وإلى جانب جميع الأطفال الذين لم يعودوا معنا، أريد أن أذكر بأسماء الأطفال الذين لا يتكلم عنهم أحد: يامامي، سالفاتور، إدريس إبراهيم وفرانشيسكا مارينا. إنهم بعض من الأطفال الذين وُلدوا على متن سفن مشاة البحرية الإيطالية وخفر السواحل، التي أنقذت آلاف النساء، وفي بعض الحالات ساعدتهن في أن يلدن على متن تلك السفن.

أود أن أشكر أبناء وطني على العمل الشجاع الذي اضطلعوا به. وأريد أن تذكر أسمائهم بالاقتران بأسماء الذين لم تُكتب لهم النجاة من تلك الكارثة. ينبغي أن تكون

الطاقة من أجل الحياة"، يمثل رسالة تجمع بين العديد من تطلعات الجمعية العامة، وبخاصة التطلعات نحو تعزيز الزراعة المستدامة. وأود أن أبدي التزاماً، لا سيما للبلدان الأفريقية، بأننا لن نتوقف أبداً عن العمل في هذا الاتجاه، بدعم من الدراية الفنية الإيطالية، والرغبة في العمل معاً. ومساءل ضمان حصول الجميع على الغذاء، ومكافحة الجوع في العالم، وتغيير أنماط الاستهلاك، وكفالة المكانة المركزية للمرأة بوصفها من أصحاب المصلحة المركزيين في الزراعة، والدفاع عن المزارعين الصغار، فضلاً عن تخفيف حدة التوترات والصراعات الناجمة عن تدهور الأراضي الصالحة للزراعة وندرة مياه الري، ليست مسائل ثانوية.

إن الإرث المرتبط بإكسبو ميلان يكفله ميثاق ميلانو، وتكفله التزامات كل واحد منا بمكافحة تغير المناخ. فإيطاليا تقف إلى جانب الأمين العام بان كي - مون، وهي تعمل على تعبئة الموارد اللازمة لكفالة نجاح المؤتمرين في ليما وباريس.

ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١٧٠/١)، قبلت إيطاليا التحدي الذي تمثله العوامل الخمسة - الناس، والازدهار، والشراكة، والكوكب، والسلام - التي نسلم بها والتي تشكل مصدر إلهام لعملنا في المستقبل. ولكن اسمحوا لي بالقول إن إيطاليا تعتزم المشاركة بقوة، لا سيما في المعارك التي يبدو فيها أن بعض البلدان تقف لوحدها. وسوف نرحب في ميلانو خلال الأسابيع القليلة المقبلة بشركائنا، الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تُعتبر من الدول الصغيرة ولكنها في الواقع دول كبيرة من حيث قيمتها، والتي ستحضر في منتصف تشرين الأول/أكتوبر أحداث إكسبو ميلان المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ. وسنرسل وفداً كبيراً إلى البندقية، حيث سنُظهر للمشاركين، في واحدة من أجمل المدن الفنية في العالم، كيف نعمل على مكافحة المخاطر المرتبطة بارتفاع مستوى المياه، وقلة اهتمام المجتمع الدولي.

أعمالهم البطولية تحذير لنا جميعا. فيمكن استعادة الاعتبار السياسية أن تعود إلى الكرامة عندما نكون على مدركين لهول التحديات. لقد ولدت أوروبا القديمة من رحم الشجاعة، ولا تستسلم للخوف. وستدلو إيطاليا بدلوها وهي فخورة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد ماتيو ريتزي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.